

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الهندسة المعمارية
قسم التخطيط والبيئة

متطلبات التنمية المكانية وأثرها على التنمية الزراعية

الحالة الدراسية: محافظة درعا

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية-قسم التخطيط والبيئة

إعداد

م. أحمد عجاج

إشراف

د. عبدة البريدي

دمشق-2016

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

معلم الإنسانية **محمد** صلى الله عليه وآله وسلم

إلى التي جعلت من حياتها شمعة أنارت بها حياتنا أمي الغالية (سبحان الله العظيم)

إلى أستاذي ومعلمي وقدوتي في الحياة والدي العزيز

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي

إلى رفيقة دربي زوجتي

وابنتي سيما

1-2. بطاقة شكر :

في البداية الحمد لله تعالى، الذي هداني لاستكمال هذا البحث.

- أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف د. عبيدة البريدي الذي لم يدخر جهداً في متابعتي ومساعدتي على إكمال هذا البحث.

- أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذة ومدرسي قسم التخطيط والبيئة في كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق، وأخص بالذكر: د. نتاليا عطفة، د. زياد الملا. د. عماد المصري ولعميدي كلية الهندسة المعمارية الحالي: د. سلمان محمود، والسابق: د. يسار عابدين، على الدعم العلمي والإداري الذي قدموه لي ولباقي الطلاب في الكلية.

- أتوجه بالشكر للعاملين في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومديرية الزراعة بدرعا ومديرية الخدمات العامة بدرعا ومؤسسة مياه الشرب بدرعا، ولكل من ساعدني على إتمام هذا البحث.

فهرس المحتويات

عنوان البحث	
إهداء:	أ.....
بطاقة شكر:	ب.....
فهرس المحتويات	ج.....
فهرس الأشكال	و.....
فهرس الرسوم التوضيحية، والخرائط:	ز.....
فهرس الجداول:	ح.....
ملخص البحث:	- 1 -.....
I. المقدمة:	- 2 -.....
II. إشكالية البحث:	- 3 -.....
III. هدف البحث:	- 5 -.....
IV. أهمية البحث	- 5 -.....
V. منهجية البحث:	- 5 -.....
1. الفصل الأول: الأساس النظري للتنمية المكانية الشاملة	- 7 -.....
مقدمة:	- 9 -.....
1-1. المكان:	- 9 -.....
1-1-1. علم المكان نظريا(فلسفيا):	- 10 -.....
2-1-1. علم المكان (تطبيقيا):	- 10 -.....
3-1-1. أبعاد علم المكان:	- 11 -.....
2-1. التنمية المكانية:	- 12 -.....
1-2-1. مفهوم التنمية:	- 12 -.....
2-2-1. التطور التاريخي لمفهوم التنمية:	- 12 -.....
3-2-1. مستويات التنمية المكانية:	- 15 -.....
4-2-1. مكونات العملية التنموية:	- 15 -.....
5-2-1. مفهوم التنمية الإقليمية:	- 15 -.....
6-2-1. مفهوم التنمية المستدامة:	- 16 -.....
7-2-1. أبعاد التنمية المستدامة:	- 17 -.....
3-1. التنمية الزراعية:	- 19 -.....
1-3-1. مناهج البحث في التنمية الزراعية:(علم المكان الزراعي)	- 20 -.....
2-3-1. العوامل الطبيعية المؤثرة في الإنتاج الزراعي	- 21 -.....
3-3-1. العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي	- 22 -.....
خلاصة الفصل الأول:	- 24 -.....

25 -	الفصل الثاني: النظريات والتجارب العالمية	2
26 -	نظريات في التنمية الريفية والزراعية.	1-2
26 -	نظرية المراحل التطورية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية:	1-1-2
27 -	نظرية الدفع القوية، ونظرية النمو المتوازن:	2-1-2
28 -	نظرية النمو من خلال استغلال فائض القوى العاملة:	3-1-2
28 -	النظرية الراديكالية (نظرية التبعية والاستغلال):	4-1-2
29 -	التعقيب على النظريات السابقة:	5-1-2
30 -	التجارب المحلية والعالمية:	2-2
31 -	التجربة السورية:	1-2-2
36 -	التجربة المصرية (إقليم الدلتا-الدقهلية)	2-2-2
41 -	تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:	3-2-2
45 -	نتائج التجارب السابقة:	4-2-2
47 -	خلاصة الفصل الثاني:	3-2
48 -	الفصل الثالث: الوضع الراهن لمحافظة درعا (الموارد والأنشطة)	3
50 -	محافظة درعا (المقومات والموارد):	1-3
50 -	التقسيم الإداري (مناطق) لمحافظة درعا:	1-1-3
51 -	النقل في محافظة درعا:	2-1-3
52 -	الخصائص الطبيعية:	2-3
52 -	جيومورفولوجيا إقليم حوران:	1-2-3
53 -	الجيولوجيا والتربة:	2-2-3
53 -	المناخ:	3-2-3
55 -	الملامح الديموغرافية، والاجتماعية:	3-3
56 -	النشاط الاقتصادي:	4-3
56 -	الزراعة:	1-4-3
58 -	الصناعة:	2-4-3
59 -	السياحة:	3-4-3
61 -	خلاصة الفصل الثالث:	5-3
62 -	الفصل الرابع: التنمية المكانية في محافظة درعا (الاستراتيجية والسياسات التنموية)	4
65 -	الديناميكية الريفية في إقليم حوران:	1-4
65 -	التحولات الإنتاجية:	1-1-4
66 -	التحولات الاجتماعية:	2-1-4
67 -	مصادر الدخل:	3-1-4
68 -	الأهداف التنموية المكانية:	2-4
69 -	السياسات، والاستراتيجيات التنموية:	3-4
69 -	السياسة الاستثمارية:	1-3-4
74 -	السياسة السكانية:	2-3-4
76 -	السياسة النقدية والمالية:	3-3-4

- 77 -	استراتيجية التنمية الزراعية في محافظة درعا:4-4
- 77 -	الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية في درعا:1-4-4
- 78 -	هيكلية القطاع الزراعي في محافظة درعا:2-4-4
- 78 -	أداء القطاع الزراعي في محافظة درعا:3-4-4
- 79 -	توجهات استراتيجية التنمية الزراعية في محافظة درعا:4-4-4
- 79 -	المعوقات والفرص5-4-4
- 81 -	الفصل الخامس: مخرجات البحث والنتائج والتوصيات5
- 83 -	مؤشرات ومتطلبات التنمية المكانية الشاملة:1-5
- 83 -	مؤشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية:1-5-1
- 92 -	مؤشر البعد البيئي:2-1-5
- 96 -	قياس أثر التنمية المكانية على التنمية الزراعية:2-5
- 96 -	مؤشرات قياس الأثر:1-5-2
- 103 -	نتائج وتوصيات:3-5
- 103 -	النتائج:1-3-5
- 107 -	نموذج مقترح:2-3-5
- 108 -	التوصيات ومتطلبات التنمية المكانية:3-3-5
- 112 -	الخاتمة:4-5
- 113 -	المراجع:5-5
- 113 -	المراجع العربية:1-5-5
- 114 -	النشرات والتقارير:2-5-5
- 115 -	المراجع الأجنبية:3-5-5

فهرس الأشكال

- الشكل رقم 1 :مراحل تطور مفهوم التنمية - 14 -
- الشكل رقم 2 :ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة - 17 -
- الشكل رقم 3 :أبعاد التنمية المستدامة، وأنواع رأس المال - 18 -
- الشكل رقم 4 :محافظة حمص - 32 -
- الشكل رقم 5 :منطقة الرستن - 33 -
- الشكل رقم 6 :إقليم الدلتا في مصر - 36 -
- الشكل رقم 7 :المناطق الصناعية في إقليم الدلتا في مصر - 38 -
- الشكل رقم 8 :إقليم شرق الولايات المتحدة الأمريكية - 41 -
- الشكل رقم 9 :نتائج التجربة العالمية /الولايات المتحدة الأمريكية - 44 -
- الشكل رقم 10 :موقع محافظة درعا بالنسبة لسوريا - 49 -
- الشكل رقم 11 :يوضح المناطق الإدارية الرئيسية في محافظة درعا - 50 -
- الشكل رقم 12 :يوضح الطرق الرئيسية، والفرعية في محافظة درعا - 51 -
- الشكل رقم 13 :الارتفاعات عن سطح البحر في محافظة درعا - 52 -
- الشكل رقم 14 :يوضح توزيع التربة في محافظة درعا - 53 -
- الشكل رقم 15 :يوضح الأودية والمياه والأمطار في محافظة درعا - 55 -
- الشكل رقم 16 :مناطق الاستقرار الزراعي في محافظة درعا - 57 -
- الشكل رقم 17 :المناطق الصناعية، والمعامل في محافظة درعا - 58 -
- الشكل رقم 18 : المناطق السياحية في محافظة درعا - 59 -
- الشكل رقم 19 :صور من وادي اليرموك في محافظة درعا - 60 -
- الشكل رقم 20 :مدرج بصرى في محافظة درعا - 60 -

فهرس الرسوم التوضيحية والخرائط:

- 74-..... رسم توضيحي 1 :استعمالات الأراضي في محافظة درعا
- 85-..... رسم توضيحي 2 : الموارد الطبيعية في محافظة درعا
- 87-..... رسم توضيحي 3 : القطاعات الإنتاجية في محافظة درعا
- 89-..... رسم توضيحي 4 الواقع الاقتصادي في محافظة درعا
- 91-..... رسم توضيحي 5 :الواقع الاجتماعي في محافظة درعا
- 93-..... رسم توضيحي 6 :البعد البيئي في محافظة درعا
- 95-..... رسم توضيحي 7 :التنمية المكانية الشاملة في محافظة درعا
- 97-..... رسم توضيحي 8: الوضع الراهن للموارد الطبيعية الزراعية في محافظة درعا
- 99-..... رسم توضيحي 9 :الوضع الراهن للموارد البشرية الزراعية في محافظة درعا
- 100-..... رسم توضيحي 10 :درجة التنمية في البنية التحتية في محافظة درعا
- 102-..... رسم توضيحي 11 :الوضع الراهن للتنمية الزراعية في محافظة درعا
- 107-..... رسم توضيحي 12 :التنمية الزراعية "معدلة المؤشرات" في محافظة درعا

فهرس الجداول:

- جدول 1: مقارنة التجارب المعتمدة.....-46 -
- جدول 2: استعمالات الأراضي في محافظة درعا-57 -
- جدول 3: الحيازة الزراعية في محافظة درعا-65 -
- جدول 4: توزيع الأراضي المروية في محافظة درعا-66 -
- جدول 5: مدارس التعليم الثانوي في محافظة درعا-67 -
- جدول 6: توزع المتعطلين عن العمل في محافظة درعا-67 -
- جدول 7 :الأبنية المرخصة في محافظة درعا-75 -
- جدول 8: المصارف والبنوك في محافظة درعا-76 -
- جدول 9: الموارد الطبيعية في محافظة درعا-84 -
- جدول 10: القطاعات الإنتاجية في محافظة درعا-86 -
- جدول 11: التنمية الاقتصادية في محافظة درعا-88 -
- جدول 12: التنمية الاجتماعية في محافظة درعا-90 -
- جدول 13: مؤشرات التنمية البيئية في محافظة درعا-92 -
- جدول 14: التنمية المكانية الشاملة في محافظة درعا-94 -
- جدول 15: الموارد الطبيعية المتعلقة بالتنمية الزراعية في محافظة درعا-97 -
- جدول 16: مؤشرات الموارد البشرية الزراعية في محافظة درعا-98 -
- جدول 17: مؤشر البنية التحتية في محافظة درعا-100 -
- جدول 18: مؤشرات التنمية الزراعية الرئيسية في محافظة درعا-101 -

ملخص البحث:

تختلف البنية المكانية ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية في سوريا من محافظة لأخرى، وتساعد دراسة البنية المكانية وفق أساليب علمية تتضمن تحديد أولويات التنمية على رسم سياسات للتنمية، وتحقيق الرؤى المؤسساتية والمجتمعية وفق اعتبارات التنوع الاقتصادي التي تضمن الاستدامة التنموية، وبما أن المراد من العملية التنموية هو تحسين المستوى المعيشي للإنسان في بيئته، فإن هذا يأخذنا إلى العمل على وضع سياسات تنموية من شأنها النهوض بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تكامل شامل يؤدي إلى تحقيق الأهداف دون أن يترك أضراراً على موارد المكان، وهو ما بات يعرف باستدامة التنمية المكانية.

يتطرق البحث لوضع محافظة درعا في إطار الإقليم الجنوبي، ضمن دراسة الحالة الراهنة من حيث الموارد والأنشطة، ويظهر إمكانات التدخل التخطيطي في رفع المستوى التنموي ومدى القدرة على الحد من معوقات التنمية، ويوضح الفرص التي تشكل أدوات نوعية وأفكار خلاقة في سبيل الاستفادة القصوى من الجهود العلمية والمادية المتوفرة في منطقة الدراسة على المستوى الإقليمي.

ثم يناقش البحث استراتيجيات وسياسات التنمية المكانية الراهنة في محافظة درعا كإقليم جغرافي وبشري، ومدى قدرته على التأثير في الاقتصاد المحلي والوطني، وإمكانية رفع القدرة الإنتاجية من خلال التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص، والافاق التنموية في ظل التغيرات المناخية، والتوجهات العامة نحو قطاعات اقتصادية أخرى، لبيان قدرة القطاع الزراعي على لعب دور أساسي ومحوري في العملية التنموية.

وفي النهاية يتطرق البحث لأدوات ومحركات التنمية المحلية والإقليمية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي والقطاع البيئي والقطاع الاجتماعي وانعكاس هذه الأدوات على التنمية الزراعية، وينتهي باستنباط طرق وأساليب تنمية الريف الزراعي مكانيا عن طريق استخلاص متطلبات (أدوات وبرامج) تخطيطية تستخدم على المستويات المكانية المختلفة بحيث تحقق التنمية المكانية الشاملة التي تساهم بتطور المكانية الزراعية.

وبمعنى آخر يقدم البحث منهجية تخطيطية لبيان أثر التنمية المكانية الشاملة على التنمية الزراعية، تتضمن ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى تعتمد المؤشرات التنموية في قياس مدى جدوى الاستراتيجيات التنموية المعدة من قبل الجهات المختصة، حيث يتناول البحث في هذه المرحلة الاستراتيجيات التنموية في محافظة درعا، ثم تتم عملية مقارنة الوضع الراهن من خلال إحصاءات وبيانات الجهات الحكومية مع الأرقام المستهدفة بالخطط الاستراتيجية.

وفي المرحلة الثانية يتناول البحث المتطلبات التنموية المستتجة من الخلل المستدل عليه من المؤشرات التنموية في المرحلة الأولى، ويعتمد بذلك على التجارب العالمية واستشارة الخبراء في هذه المجال.

وفي المرحلة الثالثة يتم قياس أثر المتطلبات التنموية على التنمية الزراعية من خلال وضع افتراضات تنموية مستتجة ثم مقارنة نتائج هذه الافتراضات على الواقع الزراعي مع الواقع الزراعي الراهن.

1. المقدمة:

تعتبر التنمية المكانية (Spatial Development) الهم المشترك لجميع البلدان المتقدمة والنامية على السواء، كون التنمية المكانية بما تتضمنه من استراتيجيات تخطيطية وسياسات تنموية تشكل منهجية عمل متوازنة تقضي لتنمية اقتصادية واجتماعية تراعي متطلبات المجتمع ولا تستنزف المصادر البيئية، ويعتبر القصور في دراسة التنمية المكانية ذو آثار سلبية على البيئة والاقتصاد بنفس الوقت، ويلاحظ في الفترة الأخيرة تسابق الدول حكومات ومؤسسات مستقلة وأفراد على الاشتراك في عملية التنمية المكانية المستدامة كونها الحل الأمثل لتحقيق الأهداف التنموية بأقل قدر من الاضرار.

إن مزيد من الاهتمام بالتنمية المكانية في المناطق الريفية الزراعية يشكل حجر الأساس في عملية التنمية الشاملة، ويرجع ذلك إلى أن الفئات الأشد فقراً في المجتمعات الإنسانية عادة ما تتركز في الأرياف، حيث البساطة في أسلوب العيش والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة وتأمين الحاجات الأساسية، إضافة إلى أن هذه الفئات تشكل كثافة سكانية عالية وتتزايد باستمرار بسبب قلة الوعي، وهو ما يفاقم من حجم المشكلة.

يعتبر دور الحكومات في تنمية المناطق الريفية محورياً من خلال الخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى النهوض بالمستوى المعيشي للسكان وتعزيز قدراتهم على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال المشاريع الكبيرة التي تقوم بها، ولاسيما تنمية قدراتهم على الإنتاج الزراعي من خلال توفير مستلزمات الزراعة واستصلاح الأراضي وتوفير المياه وغيرها.

تمتلك محافظة درعا عدداً من الثروات الطبيعية والبشرية، ما يتطلب وضع خطط ورسم سياسات تنموية تتناسب مع القدرات والثروات التي تملكها، وتحقيق التنمية المستدامة لا يتطلب توجيه الاهتمام للنمو الاقتصادي فحسب، وإنما لكافة المجالات الاجتماعية والبيئية والعمرانية، ويستلزم ضرورة العمل للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها لخدمة أهداف التنمية على المدى البعيد، وإن أية محاولة لتعزيز التنمية المستدامة والتقليل من الفقر يجب أن يراعي فيها الحفاظ على البيئة الطبيعية، إذ أن الفقراء هم الأكثر اعتماداً على البيئة الطبيعية من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية من غذاء ومأوى.

على المستوى المحلي بدأت الجهات الحكومية في الجمهورية العربية السورية بوضع خطط استراتيجية تنموية على المستوى الوطني والإقليمي فقامت "هيئة التخطيط الإقليمي" بدراسة لمختلف الأقاليم في الجمهورية العربية السورية، إلا أن السياسات التنموية الوطنية لا تزال بشكل أو بآخر تركز على الجهود المركزية في توزيع البرامج والأنشطة، ولا تزال الخطط التنموية المحلية تعتبر قاصرة ولا تلبى احتياجات المجتمع المحلي، وتحتاج إلى بذل جهد أكبر للوصول إلى الفائدة المرجوة.

وتجب الإشارة إلى أن البحث يناقش الحالة الدراسية بحسب واقع محافظة درعا حتى عام 2011 أي قبيل الأحداث التي تجري في البلاد في الوقت الراهن، وذلك كون الديموغرافية المحلية إلى جانب الوطنية، والبنية التحتية في الوقت الراهن تبدلت وتغيرت وهي متغيرة مع استمرار الأزمة.

II. إشكالية البحث:

تمثل التنمية المكانية خارطة عمل تتضمن تحديد أهداف وبرمجة خطط وتوجهات، تستهدف الرقي بمعيشة الإنسان ورفع قدرته المادية والفكرية، والتنمية المكانية بلغت مراحل متقدمة على مستوى العالم إلا أن دول العالم الثالث بشكل عام ومنها سوريا لا تزال تعاني من مشاكل في مختلف أبعاد العملية التنموية، ومن هذا المنطلق جاء التفكير بالبحث متضمنا أسبابا رئيسية هي:

أولاً: محدودية التنمية المكانية في محافظة درعا، والحاجة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ويمكن تصنيف مظاهر القصور التنموي ضمن ثلاث محاور رئيسية:

- اقتصادي: تدني مستوى البنية التحتية-تدني معدلات الدخل في الريف -هجرة الكفاءات، قلة فرص العمل في المحافظة، وارتفاع مستوى البطالة.
- اجتماعي: ندرة المراكز الثقافية، والعلمية، والصحية المتطورة-مشاكل الإسكان
- بيئي: تقلص المحيط الحيوي النباتي، والحيواني-ندرة الغابات

❖ وبناءً عليه يطرح التساؤل التالي: هل استراتيجيات التنمية المكانية الراهنة قادرة على تحقيق الرؤى الوطنية والمصالح المحلية؟

ثانياً: تقييد التنمية الزراعية لأسباب وانعكاسات مكانية: (ارجاع القصور التنموي الزراعي إلى أسبابه المكانية)، لتبيان علاقة الربط بين التنمية الزراعية وبنية المكان، ومن ذلك:

- ربط التنمية الزراعية بالبنية التحتية المكانية.

- ربط التنمية الزراعية بالبنية الديموغرافية.

- ربط التنمية الزراعية بخطط التنمية المكانية الشاملة.

❖ وعليه يمكن تضمين تساؤل، إذا ما كانت البنية المكانية الراهنة تساهم في عملية التنمية الزراعية أم تعرقل تقدمها؟



الحاجة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المجتمع الريفي في محافظة درعا



نتائج وأثار استراتيجيات التنمية المكانية على التنمية الزراعية

- اثر التخلف الاقتصادي على التنمية الزراعية
- اثر التخلف الاجتماعي على التنمية الزراعية
- اثر التخلف البيئي على التنمية الزراعية



III. هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة البنية المكانية لمحافظة درعا من كافة الجوانب ووضع اليد على أسباب ومتطلبات النهوض المكان (محافظة درعا) بما يتضمنه من مجتمع إنساني وبيئة عمرانية وبنية اقتصادية، ودراسة الاستراتيجيات البرامج التنموية المعدة لهذه المحافظة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، وبيان تأثير آليات تطبيق استراتيجية التنمية الزراعية بالواقع المكاني، من حيث الجوانب السلبية التي تعيق عملية التنمية الزراعية والجوانب الإيجابية التي تعززها.

وعليه فإن البحث يهدف الى:

1. دراسة الاستراتيجيات التنموية الحالية المكانية، والزراعية.

2. استخراج الخلل التنموي في الخطط الاستراتيجية التنموية الحالية، واستنتاج المتطلبات الموازية.

3. دراسة أثر التنمية المكانية على التنمية الزراعية.

IV. أهمية البحث

1- أهمية تتعلق بالأمن الوطني: تتبع أهمية البحث من عدد من المميزات التي تتصف بها المحافظة، ولا سيما الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي، فهي تقع على تماس مع الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة وتحدها المملكة الأردنية من الجنوب من جهة أخرى، وتحتوي على معبري سوريا معها (معبر نصيب، والجمرك القديم).

2- أهمية تتعلق بالأمن الغذائي: حيث تعتبر محافظة درعا "سلة غذاء دمشق"، لما تقدمه من منتجات زراعية كثيرة ومتنوعة، تتبع من الموارد الطبيعية الكبيرة التي تمتلكها المحافظة، واعتمادها اقتصادياً على القطاع الزراعي الذي يعتبر الداعم الأكبر للاقتصاد المحلي.

V. منهجية البحث:

ينتهج البحث عدة طرق، ومنهج علمية:

اولاً: منهج نظري تاريخي (الفصل الأول):

دراسة المصطلحات والتعاريف والمفاهيم التي استخدمها الباحث في موضوع البحث.

ثانياً: منهج تحليلي مقارنة (الفصل الثاني):

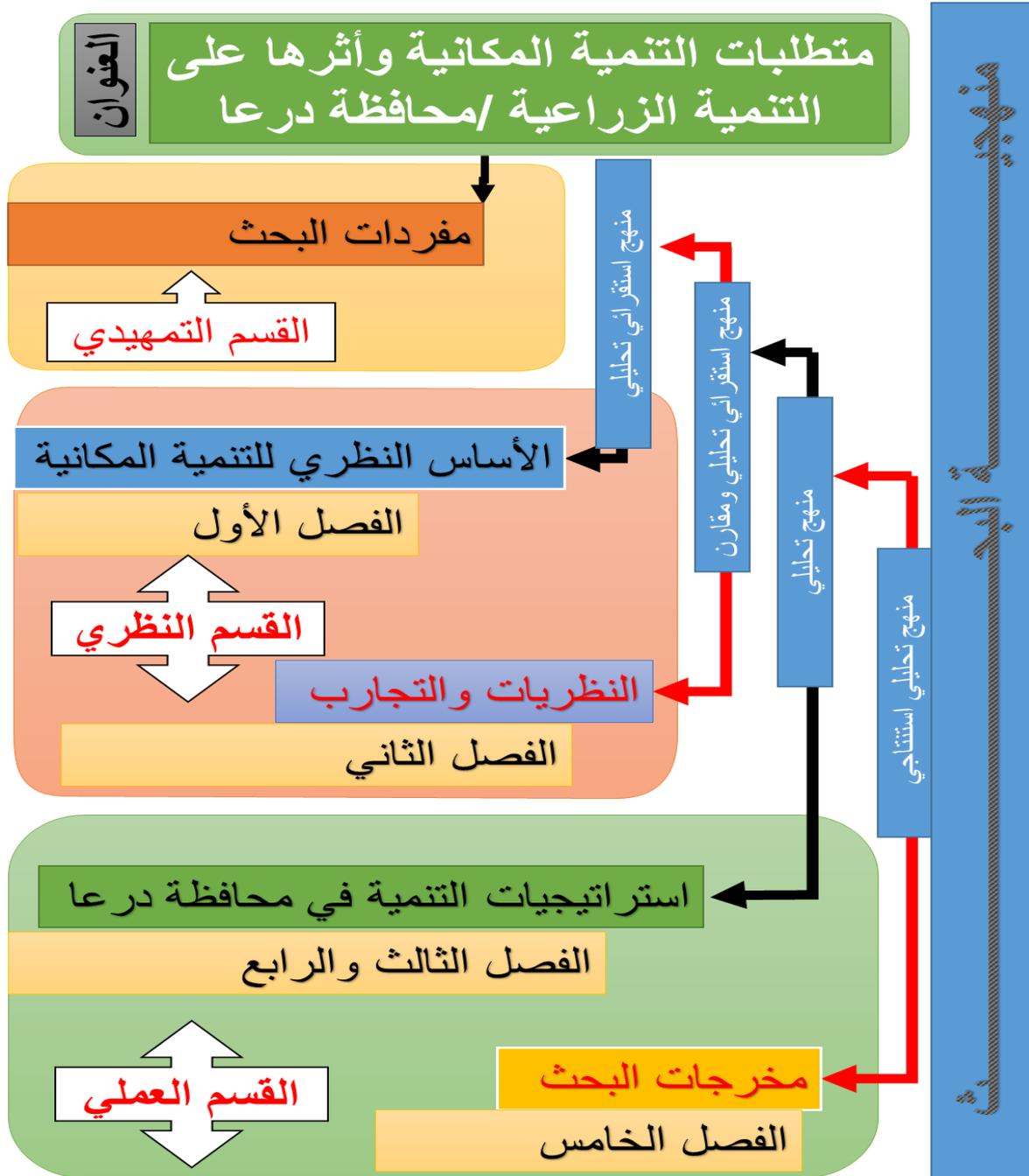
دراسة مقارنة لتجارب ونظريات التنمية المكانية الزراعية عربياً وعالمياً بما يتطابق ولو بشكل جزئي مع الحالة الدراسية، تطابقاً بمكونات المكان والإشكالية الدراسية.

ثالثاً: منهج تحليلي (الفصل الثالث):

دراسة تاريخ وحاضر المنطقة المدروسة (محافظة درعا) من النواحي الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية تحليلاً واستنباطاً لمميزات وتحديات المنطقة.

رابعاً: منهج عملي تحليلي استنباطي (الفصل الرابع، والخامس):

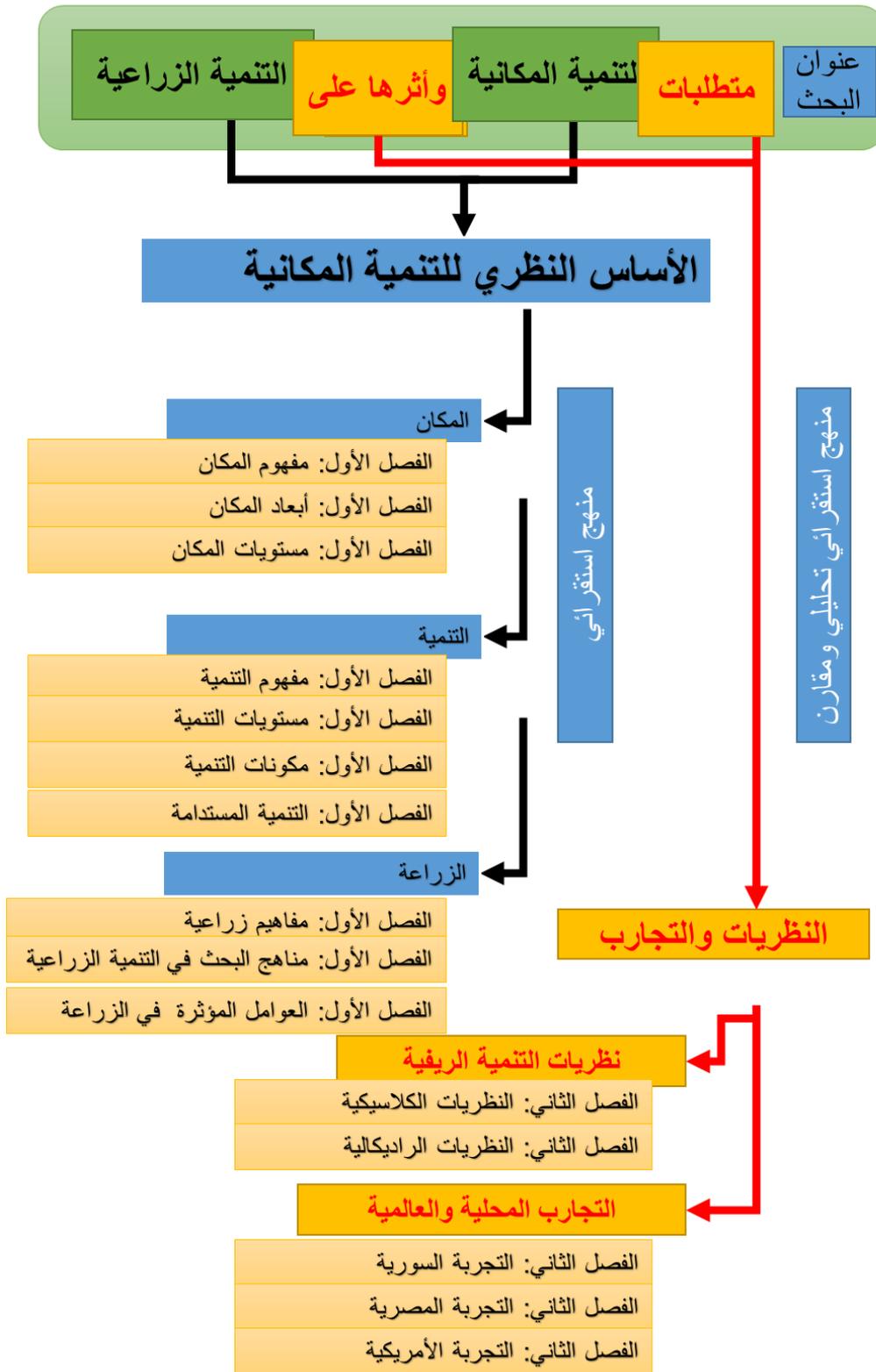
من خلال دراسة استراتيجيات التنمية المكانية في الحالة الدراسية، واستنتاج متطلبات التنمية المكانية الشاملة وتوصيات ونتائج البحث.



1. الفصل الأول:

الأساس النظري للتنمية المكانية الشاملة

- المكان
- التنمية المكانية
- التنمية الزراعية



مقدمة:

إن وضع الآلية التنموية يعتمد في أساسه على خصائص المكان المختلفة النوع والمتباينة المستوى، والتي تختلف باختلاف الأحيزة نفسها من خلال العناصر المكونة لها، البشرية والمادية كالأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية. (1)

وحيث أن التنمية تمثل مرحلة الوصول من الوضع الحالي إلى وضع أفضل اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، لذلك فالتنمية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد، وهي تشمل استراتيجيات واعية وعمليات ذات غايات وأهداف محددة مرحلية وطويلة الأمد ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث بالمكان، وتظهر بسلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات ذلك المكان. (2)

ومن هذا المنطلق يعتبر المكان والتنمية، وما ينبثق عنهما من مفاهيم وأبعاد أساس العمل التنموي، ويشكل تبيان هذه المفاهيم نقطة البدء بأي دراسة تنموية.

يهدف الفصل إلى تناول المفردات النظرية المتعلقة بالمكان والتنمية المكانية والتنمية الزراعية، بحيث تكون أساساً نظرياً لفهم كيفية نشوء المفاهيم التنموية، ومدى تطورها مع الزمن وتأثيرها وتأثرها بالعوامل المحيطة بها، وآلية أخذها منحىً مكانياً أكثر من ذي قبل، لتصبح شاملة لكل جوانب الحياة، ومدى ارتباطها بالمستويات التخطيطية، وخاصة التخطيط الإقليمي باعتباره حلقة الوصل الرئيسية التي تربط التخطيط الوطني المركزي بالتخطيط المحلي في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

1-3. المكان:

من خلال البحث في مفهوم المكان تبين أنه مصطلح مشترك لمعظم إن لم يكن لكافة العلوم النظرية منها، والتطبيقية، وهذا الأمر ليس مستغرباً، حيث أن المكان هو أساس الخلق والكون، وكل ما يتعلق بالوجود الإنساني، والظروف المحيطة، والعلوم المدروسة تتعلق بماهية المكان وصفاته وحالته.

ومفهوم المكان يعبر عن حاله ذهنية يمكن ترجمتها بعدة صيغ تتبع لمنظور الدارس واختصاصه العلمي، ومع ذلك يمكن فصل مفهوم المجال ضمن شقين، أول فلسفي وآخر تطبيقي.

1 إبراهيم، مصطفى جليل، أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية. جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري، والإقليمي
2 يس، علي صبري، اقتصاديات التخطيط الحضري، جامعة بغداد

1-3-1. علم المكان نظرياً (فلسفياً):

يعتبر مفهوم المكان (المجال) ⁽¹⁾ من أكثر المفاهيم إشكالية، لما يحمله من غنى في الدلالة والإيحاء، ولما يتصف به من تعقيد ومفارقة، فهو مفهوم يجيد لعبة الوجه والقناع. ⁽²⁾

وقد تعددت الرؤى في تحديد معنى ومفهوم المجال بدلالاته الواسعة فكل يعرفه حسب زاويته الخاصة، ووفق منظوره الخاص، ومن هذا المنطلق نطرح تساؤلات من قبيل: ما هو المجال؟ وما مرجعيته؟ ومتى ظهر هذا المفهوم؟ وهل يمكننا أن نستعمل المكان عوض المجال؟ ما هي تمثلات وتصورات الإنسان للمجال؟ هل يملك هوية؟ وما هي حدوده؟... ⁽³⁾

لقد ذهب بعض فلاسفة اليونان القدماء من أمثال أرسطو إلى اعتبار "المكان مقولة منطقية ذهنية ومعنى كلياً لا تستقيم المعرفة بدونه، والمكان بذلك كمقولة محمول في قضية أو تصور ساذج ليدرجه بذلك في العلم المنطقي العملي الذي اعتبره أداة العلوم (اورغانون).

أما البعض من فلاسفة الإسلام من أمثال الرازي فاعتبر المكان إلى جانب الزمان والنفس والهيولى ⁽⁴⁾ (توجه وثني واضح لا تخفي أهميته أثناء الفحص الأنثروبولوجي)، أما ابن سينا وابن رشد فقد نقلوا المفهوم إلى المجال الطبيعي، فالمكان عند ابن سينا: "ليس بجسم ولا مطابق لجسم بل محيط به، بمعنى أنه منطبق على نهايته انطباقاً أولياً" وعند ابن رشد: "هو النهاية المحيطة لكونها استكمالاً للأجسام المتحركة وغاية تحريكها، أما الألماني "كانط" بحسه الأنثروبولوجي العميق أقر بعدم إمكانية التحدث عن المكان إلا من وجهة نظر الإنسان ⁽⁵⁾.

1-3-2. علم المكان (تطبيقياً):

يعبر علم المكان عملياً عن علم الجغرافية، فعندما تتعدد ظواهر المكان لا يعني أن العلم تعدد أو تفرع بتعدددها، والتفرع كما يبدو ليس بتفرع أو انشطار والخلل يكمن في التسميات، فقد تطور مفهوم المجال في الجغرافيا منذ الربع الأخير من القرن الماضي. إذ اعتبره الجغرافيون أساس مادتهم ومحور موضوعهم، وطوروه بغرض نمذجة خصائصه انطلاقاً من أبعاد نظرية. ⁽⁶⁾

إن المجال أصبح ميدان التملك والاستغلال والتواصل والسكن والتدبير، والتي كلها أفعال تهيكّل المجال، وهذه البنيات إما مادية كالمنشآت والمساكن والمعامل والبنيات التحتية، وقد تكون غير مرئية لامادية ولكنها حقيقية

1 يطلق تعبير المجال على المكان في بعض المراجع، وله نفس الدلالة العلمية.

2 بن محمد، قسطنطيني. ماهو المجال؟ دراسات، وأبحاث، عدد 22.

3 المظفر محسن عبد الصاحب، فلسفة علم المكان. مؤسسة النور للثقافة، والاعلام، بغداد، 2012.

4 الهيولى هي الأصل، والمادة.

5 د. حسن المباركي، محاضرات في "مادة مناهج البحث الجغرافي"، مراكش، 2012.

6 د. عبد العزيز باحو، الفكر الجغرافي الحديث، مرجع سابق.

كالعلاقات والتدفقات والتنظيمات، كما قد تكون رمزية وفكرية والتي قد تؤثر في تنظيم المجال⁽¹⁾. كما أن هذا الأخير لا يظهر بنفس التنظيم إذ يختلف ويتطور إلى جانب هذا فالمجال الجغرافي مفهوم يتسم بطابعه الفضفاض.⁽²⁾

1-3-3. أبعاد علم المكان:

كان الخلط يشوش منظور علم المكان، لهذا السبب توجه العديد من الباحثين لرسم خطة إنقاذ لهذه المعرفة الوصفية المجردة، وكانت الخطة بسمات منهجية واضحة أي أن الوصف محدد مكانياً بمنهج محدد دون الاعتماد على وصف مختلف، وبذلك اتجه علم المكان متجاوزاً حدود الوصف إلى ما دعي فيما بعد بـ: (الحل والتركيب)، وعليه ليس علم المكان ثوباً جديداً وغداً يعتمد على: الهدف -المكان توزيعاً -المنهج. فخرج علم المكان من واقعه الأقدم الوصفي المجرد والمخلوط بالشوائب التاريخية والأدبية إلى واقع جديد وهو علم المكان أو الجغرافيا مرتكزة على ثلاثة أبعاد هي: ⁽³⁾

أ- التوزيع المكاني للظاهرة:

إن الظاهرة سواء أكانت طبيعية أم إنسانية (بشرية) لا بد من أن تكون محسوسة لها صفة التوزيع المساحي الأفقي وحتى العمودي، وهي ظاهرة جغرافية موزعة، والجغرافي يتابع توزيعها ويقصر وصفه عليها بنمط توزيعها.

والتوزيع يكون وفق ما يلي:

- واقع الظاهرة (واقع لحظة الدراسة)
- توزيعها عند نشأتها ومراحل تطورها، وهذا يعني دراسة التاريخ الجغرافي للظاهرة.
- توزيعها خلال مدة محددة لبيان تغيرها وفق المكان.

ب- التعليل (التحليل):

يعني إظهار علة توزيع الظاهرة بأنماط مكانية مختلفة، لماذا هذا الاختلاف؟ ولماذا هذه الصورة المكانية؟ ماهي علاقتها وهي تتغير؟

ج- إظهار المنظور الجغرافي بالمعالجة:

وهو الربط المكاني للظاهرة المعنية بالظواهر الأخرى، وكشف مستوى العلاقات بين الظواهر لمعرفة نظامها المكاني العلائقي، وبهذا الأسلوب تتحقق الفرضيات وتتكشف نظريات وتعد قوانين تتحكم بالمكان الجغرافي.

1 د. محمد محمود محمددين، "الجغرافيا، والجغرافيون بين الزمان، والمكان"، دار الخريجي للنشر، والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 1996.

2 هيلدبرت إزنار Heldebert Isnard، "الحيز الجغرافي"، ترجمة د. محمد إسماعيل الشيخ، مطبوعات جامعة الكويت، 1994.

3 المظفر محسن عبد الصاحب، فلسفة علم المكان. مؤسسة النور للثقافة، والاعلام، بغداد، 2012.

1-4. التنمية المكانية:

تختلف وقائع وظروف التنمية المكانية في المساحات الجغرافية باختلاف الظروف المحلية والسياسات الحكومية وأنظمة البلدان، ولكن مبادئ التنمية وأهدافها ومفاهيمها تكاد تكون واحدة عند كل المخططين. لذا كان من الضروري أن تُعرف مصطلحات تصف أبعاد المسرح الجغرافي الذي نعيش عليه بكافة عناصره الطبيعية والبشرية والاقتصادية وإمكانية استغلالها وتطويرها، وتهيئة فرص أفضل وأمثل للارتقاء بمستوى معيشة السكان وتلبية حاجاتهم الأساسية.

1-1-1 مفهوم التنمية:

التنمية المكانية منهج عمل متكامل تتداخل فيه المصالح العامة للدولة مع مصلحة المواطنين فهي تعبير عن العمل المتواصل للتطور الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة.

والتنمية مفهوم شامل لا يمكن تجزئته فلا حدود جغرافية للتنمية، وانما حدود منطقية، ومن قصور الفكر التنموي هو محدودية التوسع التنموي لأسباب سياسة أو إدارية، فهو يتناقض مع المعنى الجوهري للتنمية. توضع الخطط التنموية المحلية والمستويات الأدنى غالباً على أساس التقسيم الإداري والقيمة المالية المخصصة لهذا المستوى الجغرافي الإداري أو ذلك، ويلاحظ تفاوت تنموي بين مناطق الدولة الواحدة أو الدول المجاورة بشكل واضح، بحسب التوجهات الخارجية والداخلية والبرامج الحكومية وأولويات الدول والقيمة الاجمالية لاقتصاد الدولة " الناتج الوطني " والتي ترجع إلى عدة أسباب: (1)

- التوجهات السياسية... مصاريف الخزينة.
- المقومات الاقتصادية والتنوع الاقتصادي.
- الإنسان المحلي ثقافياً وتاريخياً.
- آليات الرقابة والفساد الإداري والوعي الاجتماعي... مشاكل اجتماعية."

1-4-1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية:

يعتبر مصطلح التنمية من المصطلحات المتغيرة والتي تخضع للتطوير والتعديل باستمرار، كون التنمية ترتبط بعدة ظروف وبيئات وسياسات متغيرة باستمرار، فقد ترافق ظهور هذا المصطلح في نهاية القرن الثامن عشر في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" مع الثورة الصناعية في القارة الأوروبية وأثرها الواضح على

1 احمد محمد عبد العال. جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها مجلة كلية الآداب جامعة المنيا، المجلد 9، 1990

ازدياد ظاهرة التحضر ونمو وازدهار المدن، بينما لم يبرز هذا المفهوم إلى الواقع العملي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ترافق ذلك مع واقع المدن المهدامة والبنى التحتية المدمرة والحاجة لوضع خطط تنموية تعيد الإعمار والبناء من جديد. (1)

وفي مرحلة لاحقة أدى توزيع الصناعات بشكل عشوائي في المدن إلى تضخمها وازدياد عدد سكانها وتوسع مساحتها العمرانية بصورة سريعة وخلال فترة زمنية محدودة، حتى أصبحت المدن في وقتنا الراهن تضم الملايين من السكان الذين هاجروا إليها بحثاً عن فرص العمل المتوفرة وارتقاع الدخل والتمتع بالخدمات والمرافق العامة وجميع مظاهر الحياة الحضرية الحديثة، وفي الوقت الراهن ظهر العديد من وجهات نظر تعبر عن التنمية وتفسر مكوناتها وآليات تطبيقها. (2)

وفي المعاجم العربية يعبر مصطلح "التنمية" عن، النمو وفعلها نما، ينمو، وهي الزيادة والانتشار، ومن هنا نعرف أن التنمية يجب أن تعني زيادة ورفعة وتحسين ما هو موجود أصلاً، ونشره وتعيده إلى غيره، بحيث يساهم في رفعة غيره وتحسينه أيضاً. (3)

وقد أسهب "صفوح خير" في كتابه "التنمية والتخطيط الإقليمي" في تبيان مفهوم التنمية، ومما ذكره أن التنمية تعني: "إزالة المعوقات البنوية التي قد تسبب في منع الاقتصاد الإقليمي من إظهار قدراته الكامنة، أو استخدام هذه القدرات بطريقة مرضية حتى يصل الإقليم إلى مرحلة من التوازن تتماشى وتتلاءم مع الاقتصاد القومي في تكوينه". (4)

يظهر الشكل التالي تطور مفهوم التنمية عبر مراحل زمنية متتابعة:

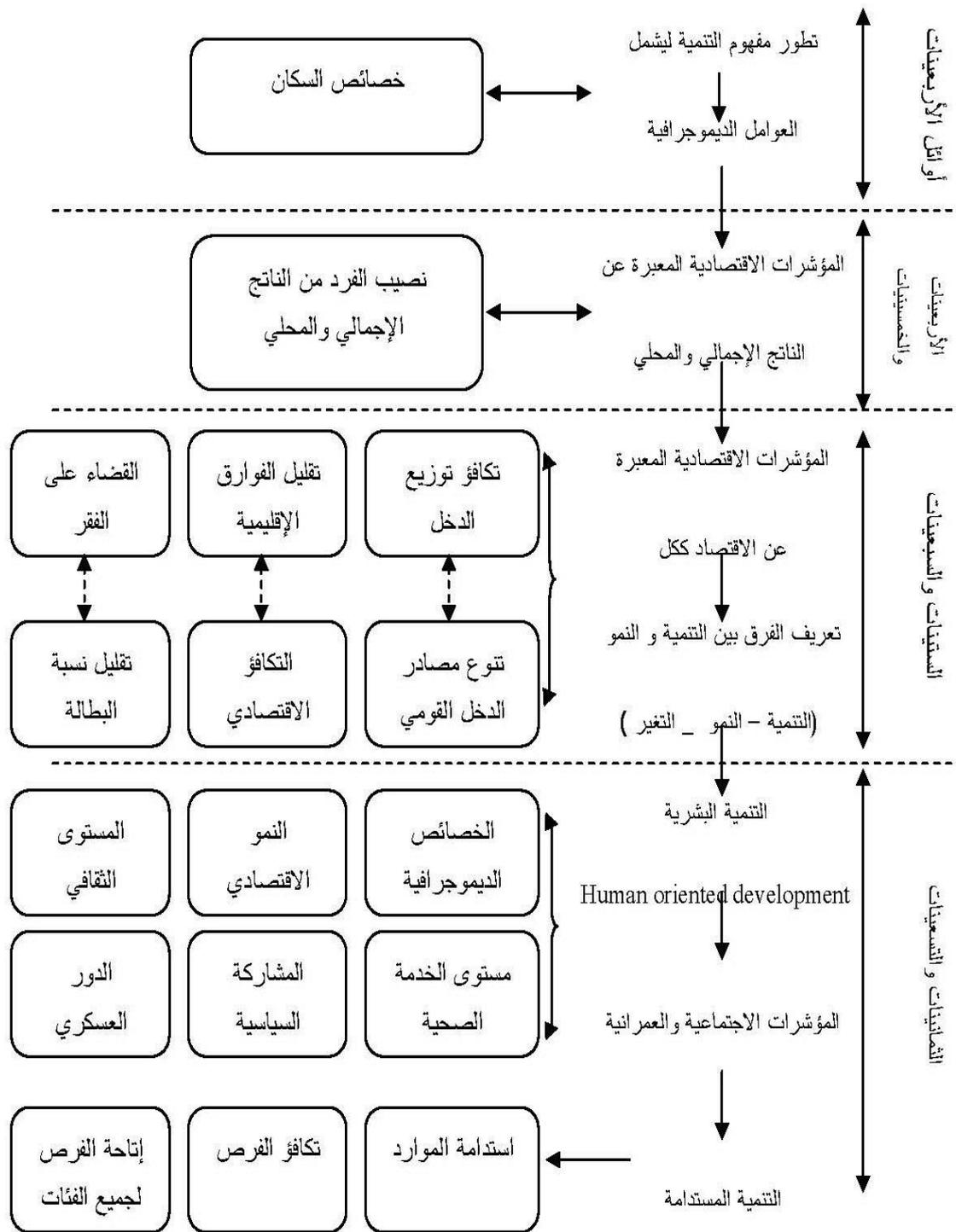
ابتداء من أربعينيات القرن الماضي وانتهاء مع الوقت الحاضر الشكل رقم (1)

1 الباحث بتصرف عن: عارف، نصر. مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، بتصرف عن مجلة ديوان العرب، القاهرة، 2008

2 - العبادي، عبد الله على حامد، إنشاء المدن الجديدة وعلاقته بالتنمية الإقليمية والقومية في الدول العربية، أبحاث ندوة المدن الجديدة، المجلد الأول، مدينة الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية، 1988

3 رغداء زيدان. مفهوم التنمية والتنمية البشرية والاجتماعية، الركن الأخضر. 2006

4 صفوح خير، التنمية، والتخطيط الإقليمي، دمشق وزارة الثقافة، 2000



الشكل رقم 1 مراحل تطور مفهوم التنمية
المصدر : المرجع¹

¹ أسماء عبد العاطي محمد. محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية. كلية الهندسة جامعة القاهرة. ٢٠٠٤

1-4-2. مستويات التنمية المكانية:

يمكن تقسيم التنمية المكانية الى:

- التنمية الدولية (العالمية)
- التنمية الوطنية (على مستوى الدولة)
- التنمية الإقليمية (الأقاليم الجغرافية أو الإدارية)
- التنمية المحلية (على مستوى المدن والقرى)

1-4-3. مكونات العملية التنموية:

لكل مستوى من مستويات التنمية مكونات مترافقة تصف مسرح العملية التنموية وتتكامل هذه المكونات بعضها مع بعض لتشكل قانون ومنهجية تحدد مسرح العملية التنموية وتضبط ايقاعها.

ويمكن حصر مكونات التنمية بأربعة مكونات رئيسية، وهي⁽¹⁾:

- مكان التنمية Territorial.
- كم التنمية Quantitative.
- نوع التنمية Qualitative.
- مدة التنمية Temporal.

1-4-4. مفهوم التنمية الإقليمية:

هو مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى الإقليم وبجهود جماعي تعاوني جاد، تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلالاً أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة، وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع، مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلطة، لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة عنه وإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود.⁽²⁾

⁽¹⁾ Kozlowski and Hill 1998. P.11

⁽²⁾ الزوكة، محمد خميس " (1984) التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية"، ط 3 الإسكندرية

1-4-5. مفهوم التنمية المستدامة:

برز مصطلح التنمية المستدامة خلال ثمانينيات القرن الماضي في الكتابات المعنية بمشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية ، وقد كان تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي نشر عام 1987 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" أول من قدم تعريفاً لمصطلح التنمية المستدامة على أنها في أبسط صورها تتمثل في "تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الحياة والبقاء"، وذلك يعني التوزيع المناسب والعاقل للموارد والحقوق والثروات بين الافراد على مر الزمن والمساواة المتبادلة بين الأجيال المختلفة وبين أفراد الجيل الواحد ، ويرتكز مفهوم المساواة بين الأجيال على فرضية أنه على الجيل الحاضر التأكد من الحفاظ على العوامل اللازمة لضمان جودة الأحوال الصحية والتنوع البيولوجي وإنتاجية الموارد الطبيعية أو زيادتها للأجيال القادمة.(1)

وفي عام 1992 صدر تقرير البنك الدولي عن البيئة والتنمية ليؤكد على هذا المفهوم، ويشير إلى صعوبة تحديد مفهوم الاستدامة حيث أن عمليات التنمية تنطوي بالضرورة على استخدامات للموارد المتاحة، وبالتالي فإن التحول الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة لن يتم إلا بزيادة الإنتاجية الشاملة لرأس المال المتراكم متضمناً صحة البشر والمتعة الجمالية بما يكفي لتعويض الخسائر الناتجة عن نضوب رأس المال الطبيعي.(2)

يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الايكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy، وعلم الايكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجزء Eco الذي يعني في العربية البيت أو المنزل،(3).

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سير أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه.(4)

1 العجاوي، سوزان محمد، التنمية المستدامة للطاقة النووية السلمية، المنامة، 2014

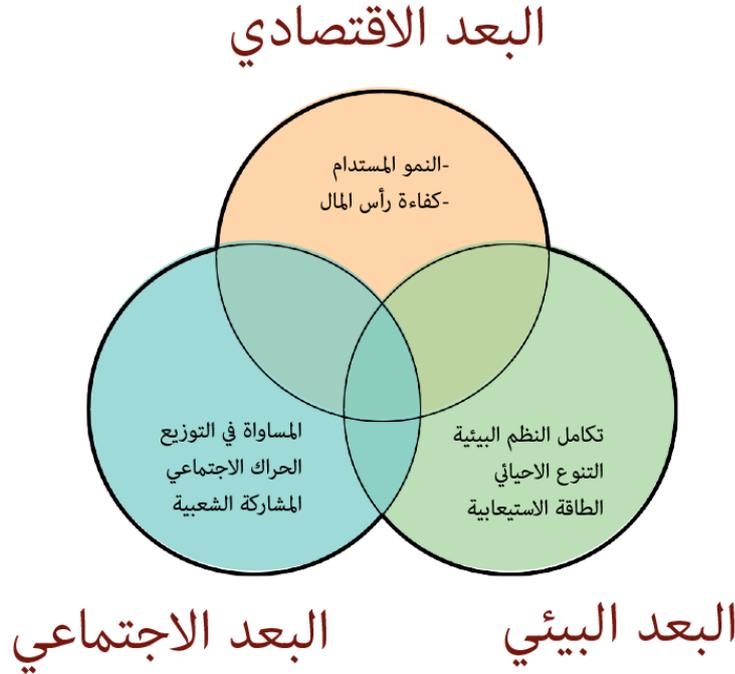
2 التنمية المستدامة للطاقة النووية السلمية، المرجع السابق

(3) Schely and laur, 1997, P.1

(4) لسان العرب، 1972م، ص213.

1-4-6. أبعاد التنمية المستدامة:

لا تركز التنمية المستدامة على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد. (الشكل رقم 2)



الشكل رقم 2: ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

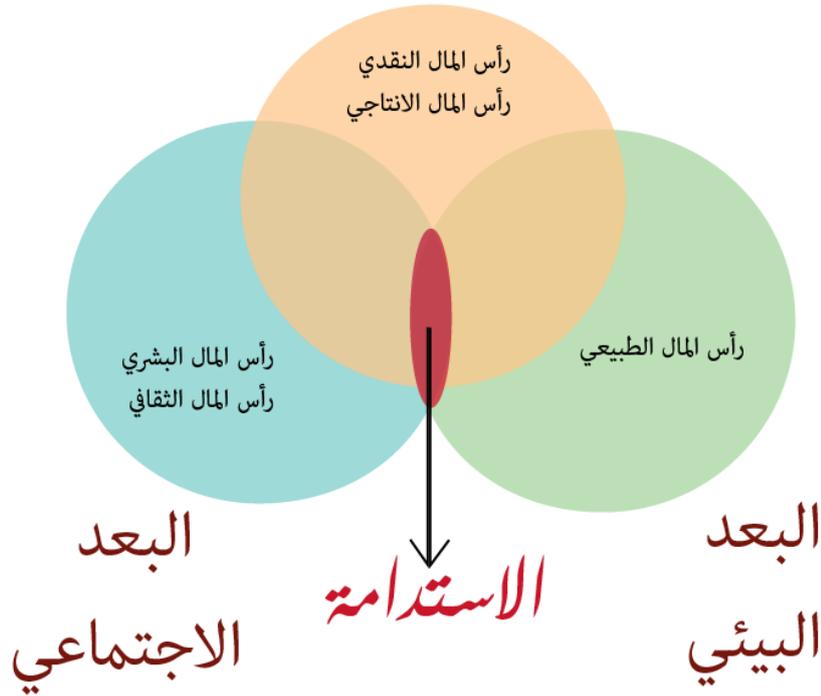
من عمل الباحث

لذلك تنطوي التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة على ضرورة إجراء تغييرات رئيسية وضرورية في المجتمع، ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد أن تستند واقع مخزون رأس المال الذي يديهما وتعتمد عليه، ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف كأحد عناصر الإنتاج ومكوناته إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية.

1. رأس المال المادي: ويقصد به رأس المال المادي أو النقدي.
2. رأس المال الطبيعي: ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
3. رأس المال الإنتاجي: ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
4. رأس المال البشري: ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
5. رأس المال الاجتماعي: ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

ولغايات التنمية المستدامة فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي Produced Capital إلى الاعتماد على رأس المال البشري Human Capital ورأس المال الاجتماعي Social Capital (الشكل رقم 3)، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث المتمثلة بالإنتاج Production والتوزيع Distribution والاستهلاك لا بد أن يضاف لها عملية رابعة هي صيانة الموارد (1).

البعد الاقتصادي



الشكل رقم 3 أبعاد التنمية المستدامة، وأنواع رأس المال من عمل الباحث

وفكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية تتدرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي والنمو الأمثل يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي مع المنافع الحدية للسكان، وبالتالي إذا كان تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستدامة، يساعد هذا السيناريو في قياس مدى استدامة التنمية. (2)

Goodwin, 2003, P.1 (1)
.TINDER, 2000, P.2(2)

1-5. التنمية الزراعية:

تعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة "بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية."

وتعرف الزراعة بأنها علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، وتعريف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريفاً حديثاً نسبياً نظراً لأنه كان ينظر إلى الزراعة قديماً على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصده، وتصنف الزراعة العالمية إلى زراعة متقدمة وأخرى متخلفة أو تقليدية وثالثة نامية، والزراعة المتقدمة هي التي يتم فيها استخدام أساليب إنتاجية جديدة عصرية مما أدى إلى إشباع رغبات السكان. أما الزراعة المتخلفة أو التقليدية فهي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر إنتاجية تقليدية أي قديمة غير متطورة في إنتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع رغبات السكان، أما الزراعة النامية فهي تلك النوع من الزراعة التي تقع بين الزراعة التقليدية والمتقدمة، أي تلك الرغبات التقليدية التي بدأت تأخذ بأسباب التقدم عن طريق استخدام انتاجية عصرية، ويتضمن مفهوم الزراعة في الجغرافية الزراعية توفر الشروط التالية: (1)

1- بذل الجهود من قبل الإنسان في تنظيم الحقل وتهيته لإنتاج المحاصيل وتربية الحيوان.

2- العناية المقصودة بالحيوان والمحاصيل.

3- استقرار الإنسان في سكن ثابت.

4- العمل على زيادة الإنتاج وتحسين نوعية.

وللزراعة أهمية كبيرة حيث تعتبر الممول الأساسي للمواد الغذائية، والجزء الأكبر من مواد الملابس فضلاً عن تزويد الصناعة بحاجتها من المواد الأولية والأيدي العاملة، وفي كونها تمثل سوقاً للمنتجات الصناعية، ويعد الفائض في الإنتاج الركيزة الأولى في بنیان التنمية الاقتصادية.

ويعتبر وصف الزراعة على أنها مجرد نشاط اقتصادي وصف قاصر، حيث أن الزراعة ليست مهنة أو حرفة كبقية المهن والحرف وإنما هي أسلوب وطريقة حياة متكاملة تتوغل في حياة الإنسان الريفي المزارع بكافة تفاصيلها، وحيث أن الزراعة طريقة حياة للمجتمع الريفي فهي بالنسبة للمجتمع كله ريفه وحضره مصدر استقرار لبقائه نظراً لإمدادها له بالغذاء والكساء والشراب والاكسجين وغير ذلك. (2)

1 الموسوعة الجغرافية/المجلة الجغرافية. نافذة الجغرافيين العرب، قسم: جغرافية الزراعة. "موقع ويب"
2 جامع، محمد نبيل. علم الاجتماع الريفي، والتنمية الريفية، جامعة القاهرة. 2010

1-5-1. مناهج البحث في التنمية الزراعية: (علم المكان الزراعي)

1-1-5-1. المنهج الإقليمي

يتخذ هذا المنهج من الإقليم وحدة للدراسة، وتبعاً لذلك يمكن تقسيم الدولة أو القارة إلى أقاليم زراعية متميزة كإقليم الهضبة والسهل الرسوبي وتركز الدراسة بعد ذلك على توضيح العوامل الجغرافية في الإنتاج ونوعيته وطبيعة العلاقات القائمة بين ذلك الإقليم وبقية الأقاليم الأخرى، أي أن هذا المنهج يهدف إلى إعطاء صورة واضحة عن النشاط الزراعي في إقليم ما، ومن عيوب هذا المنهج صعوبة تقسيم الأقاليم الزراعية وعدم وضوحها وصعوبة الحصول على المعلومات والإحصاءات على مستوى إقليم.

1-2-1-5-1. المنهج الأصولي

تركز الدراسة في هذا المنهج على تحديد وتقييم العوامل الجغرافية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتحاول تعميمها بتقسيم الدولة إلى أقاليم على أساس تلك العوامل من حيث نسبة وجودها ودرجة ملاءمتها للإنتاج الزراعي بشكل عام أو لنوع معين من المحاصيل، وعلى الرغم من أهمية هذا المنهج في تحديد إمكانات قيام الإنتاج الزراعي وتفضيل زراعة بعض المحاصيل في مناطق معينة دون غيرها، إلا أنه لا يعطي صورة متكاملة لطبيعة العلاقة بين الأقاليم مع بعضها، فالمنهج الأصولي مفيد في صياغة وحصر الضوابط والمقومات التي تخضع للأنظمة والقوانين ولكن في الوقت نفسه لا يستطيع أن يعطي الدراسة الشمولية لموضوعيتها وتكاملها ووضوحها.

1-3-1-5-1. المنهج المحصولي

وبموجبة يتم دراسة محصول زراعي معين كالقمح والقطن والرز، وتقوم الدراسة بتعريف المحصول من حيث طبيعته وموطنه وتاريخ زراعته وتطور استخداماته، وتحديد العوامل الجغرافية الأكثر تأثيراً في إنتاجه وتوزيعها في جهات العالم المختلفة، كما يتناول ظروفه الإنتاجية في كل منطقة على انفراد مع توضيح مراحل الإنتاج والنقل والاستهلاك ويمتاز بالبساطة والوضوح، ولذلك فهو أكثر المناهج اتباعاً في البحوث الجغرافية.

1-4-1-5-1. المنهج الوظيفي

يهدف هذا النهج إلى دراسة التركيب الوظيفي للنشاط الزراعي الذي يختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لتباين العوامل البشرية والتطور التاريخي، فوظيفة الإنتاج والاستهلاك في المجتمعات الزراعية البسيطة والتي يهدف النشاط الزراعي فيها إلى الاكتفاء الذاتي تتصف بالبساطة وعدم التعقيد، بينما تتعدّد الوظائف الاقتصادية، ويزداد ترابطها في المجتمعات المتقدمة والتي يكون هدف الإنتاج فيها لغرض التجارة والتصدير.

1-5-2. العوامل الطبيعية المؤثرة في الإنتاج الزراعي (1)

أ-السطح

تعد السهول أكثر أشكال التضاريس ملائمة للإنتاج الزراعي، والسهول التي يقل ارتفاعها عن 1500 قدم فوق مستوى سطح البحر تشكل حوالي 55% من مساحة اليابس، بينما يزيد ارتفاع حوالي 27% من مساحة اليابس على 3000 قدم، أما الباقي (حوالي 18%) فيتراوح ارتفاعه عن 1500-3000 قدم فوق مستوى سطح البحر يتركز معظم إنتاج المحاصيل الزراعية في المناطق السهلية، وعلى العكس من ذلك يقل الإنتاج الزراعي وتركز السكان في المناطق الجبلية لوعورتها وشدة انحدارها وصعوبة اتصالها بالمناطق المجاورة، ومع ذلك فقد تمارس حرفة الزراعة في بعض المناطق الجبلية سواء كان ذلك في بطون الأودية أو على السفوح الجبلية، وبعد قيام الإنسان بتحويلها إلى مدرجات اصطناعية.

ب - المناخ:

يعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الإنتاج مباشرة كما أن له أثراً غير مباشر لأنه يؤثر في العوامل التي تؤثر بدورها في الإنتاج، ويؤثر الإنتاج على وسائل النقل وفي التربة التي تؤثر بدورها في الزراعة، ولكل محصول ظروف مناخية معينة ينمو فيها، وتؤثر العناصر المناخية المختلفة خاصة الحرارة والأمطار والصقيع و سطوع الشمس وغيرها من العناصر المناخية، فالحرارة تحدد الحدود الشمالية لكل محصول في نصف الكرة الشمالي، ولكل محصول حد أدنى من الحرارة لابد من توفره، ويحول الجفاف دون قيام الزراعة في المناطق الصحراوية، ويعتبر الصقيع من ألد أعداء المحاصيل الزراعية خاصة بعض المحاصيل الحساسة له كالخضراوات والقطن، وتؤثر الرياح خاصة المحلية على الإنتاج الزراعي فالرياح لواقح، وبعض الرياح المحلية باردة، وبعضها جاف مثل رياح الخماسين الحارة المتربة التي تسقط الأزهار وتضر الخضراوات.

ج - التربة:

التربة من المصادر الطبيعية المهمة في الإنتاج الزراعي، ويعتمد الإنسان اعتماداً كبيراً في توفير غذائه، وكسائه على ما ينمو في التربة من نباتات، وما يعيش عليها من حيوانات يختلف الباحثون في تعريف التربة، فالتربة عند أصحاب المعاجم اللغوية يقصد بها الطبقة المفككة من الأرض أو التراب أو الأرض الزراعية. بينما عند مهندسي البناء الطبقة المفككة من الغلاف الصخري أما بالنسبة للجغرافي الطبقة الخارجية غير المتماسكة من القشرة الأرضية المكونة من اختلاط المواد الناتجة من تقطت الصخور وانحلال المعادن وبقايا الكائنات الحية.

¹ الموسوعة الجغرافية/المجلة الجغرافية. نافذة الجغرافيين العرب، قسم: جغرافية الزراعة

مكونات التربة:

تتكون التربة من اختلاط المواد المعدنية والعضوية مع بعضها فضلاً عن الماء والهواء، وتعرف مكونات التربة المعدنية أحياناً بالمواد اللاعضوية، وهي من أهم مكونات التربة الأساسية إذ أنها تمثل الجزء الأكبر من حجم التربة ووزنها وتكون هيكلها الرئيسي. أما مكونات التربة العضوية فمصدرها بقايا مخلفات الكائنات الحية النباتية والحيوانية وتعرف هذه المكونات بعد تحليلها بالتربة بالدبال، وهي عبارة عن مادة جيلاتينية شديدة المقاومة للتحليل سوداء أو بنية اللون لها قدره عالية على الاحتفاظ بالماء وتحتوي على العناصر الغذائية المتحللة التي تحتاجها النباتات في غذائها، أما الماء فيعد أحد مكونات التربة ويكون الماء مع الأملاح الذائبة ما يسمى بمحلول التربة، وهو الوسط الذي يتم بواسطته نقل المواد الغذائية من التربة إلى النبات.

ويدخل الهواء في تكوين التربة ويكون حوالي 20 - 25 % من حجم التربة الرطبة، وهو يجهز النباتات بالأكسجين الضروري لنموها كما يؤثر في الكائنات الحية التي تعيش بالتربة، وينهض بدور مهم في عملية التجوية الفيزيائية والكيميائية، وفي عمليات تأكسد وتحلل المواد العضوية.

1-5-3. العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي

تتنوع العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي وتمتاز بأنها متداخلة وتتصل بالنواحي الاقتصادية والأحوال السياسية والاجتماعية. من هذه العوامل:

1-5-3-1. العوامل الاقتصادية

(1) الأيدي العاملة:

يختلف توزيع السكان من جهة إلى أخرى نتيجة لاختلاف العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في توزيع السكان، ففي الجهات المكتظة بالسكان تسود الزراعة الكثيفة ويتعدد إنتاج المحاصيل وخاصة المحاصيل التي تعتمد في إنتاجها على اليدوي، أما في الجهات التي تعاني من ندرة السكان حيث تقل عدد الأيدي العاملة في الزراعة تعتمد على الآلات الزراعية، وبذلك تسود فيها الزراعة الواسعة وزراعة المحاصيل التي يمكن إنتاجها باستخدام الآلات الزراعية.

(2) الأساليب العلمية والتقدم التكنولوجي:

يؤدي استخدام الوسائل العلمية وتطبيق التقنيات الحديثة والمتطورة في مجال الزراعة إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ومن الأساليب المستخدمة لتطوير الإنتاج الزراعي وزيادته:

زيادة مساحة الأرض الزراعية

رفع الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية

(3) رأس المال:

إن رأس المال عنصر هام لقيام الزراعة، إذ أصبح إنفاق الأموال من مستلزمات الإنتاج الزراعي وتحسين مستواه، وتختلف المحاصيل الزراعية في حاجتها إلى رأس المال ويعتمد ذلك على طبيعة عناصر الإنتاج الزراعي ودرجة توفرها، وبصورة عامة يحتاج الإنتاج الزراعي إلى رأس مال لتأمين متطلباته من أرض وعمل وآلات زراعية وأسمدة وبذور ومواد مكافحة ووسائل نقل وخزن وغيرها من المواد الضرورية، وتظهر أهمية رأس المال بالنسبة للإنتاج الزراعي على مستوى الافراد والدول على حد سواء، وتتضح تلك الأهمية في المبالغ الضخمة التي تخصصها الدول لإقامة السدود الإروائية ومشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي وإعداد الكوادر الفنية وشراء المعدات الزراعية وتوفير الاسمدة والبذور ومواد مكافحة وتطوير البحوث الزراعية وغيرها..

(4) وسائل النقل والتسويق:

تلعب وسائل المواصلات دوراً هاماً في عملية الإنتاج الزراعي، إذ أنها الأداة لتوصيله إلى الأسواق التي تستوعبه، وتستهلكه. فالمزارع حريص على تأمين الأسواق المناسبة، فهي التي تمكنه من بيع محصوله وتحقيق له مردوداً جيداً، فيهتم المزارعون بالمحاصيل التي تتمتع بطلب كبير عليها في السوق. تقسم المنتجات الزراعية من حيث طبيعة تسويقها الى:

منتجات زراعية تتحمل التخزين ← الحبوب، والثوم، والبصل.

منتجات زراعية سريعة التلف ← الخضار، والفواكه.

وتقسم الأسواق من حيث بعدها عن مناطق الإنتاج الى:

- الأسواق المحلية. -الأسواق الدولية.

1-5-3-2. العوامل الاجتماعية

إن التباين في المستوى الثقافي للشعوب وما يسود في مجتمعاتهم من قيم وعادات وتقاليد وأساليب سلوكية قد تنعكس آثارها على المنتجات الزراعية وطريقة إنتاجها، وتعد حيازة الأرض وحجم الملكية من أهم الظواهر الاجتماعية التي يرتبط بها في كثير من الأحيان اختلاف في طبيعة المنتجات الزراعية، وتختلف أنظمة الحيازة وتتباين أحجام الملكيات الزراعية وطرق إدارتها باختلاف الدول كما تختلف من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة، كما يعد الدين من العوامل الاجتماعية ذات التأثير في تباين الإنتاج الزراعي، فمثلاً يحرم الدين الإسلامي لحوم الخنازير ولهذا لا يوجد أثر يذكر لتربية هذا الحيوان في الدول الإسلامية بينما تعد تربية الخنازير من أهم مصادر اللحوم في الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي لا تدين بالإسلام، وهكذا يتضح بأن القيم الاجتماعية والعادات، والتقاليد التي تسود في مختلف المجتمعات الزراعية تعد من العوامل الجغرافية بالغة التأثير في الإنتاج الزراعي، وتباينه في العالم.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر المفاهيم التي تطرق لها البحث أساس العمل بالتنمية المكانية بشكل عام والتنمية الريفية الزراعية بشكل خاص، وهي ضمن المحاور الثلاثة تعبر عن تصنيف متدرج من العام إلى الخاص بما يتناسب مع الحالة الدراسية وفق:

- المكان: تضمن الفصل تعريف المكان وتحديد أبعاده ومستوياته، وهي عناصر ضرورية لتحديد ماهية المكان والذي يشكل الإطار الجغرافي متعدد المستويات، والذي تتم فيه جميع الأنشطة التنموية ويأخذ تحديد ماهية المكان أهميته من كون وضع الخطة التنموية يستند في أساسه على مقومات ومقدرات المكان المدروس على اختلاف مستوياته محلية أو إقليمية.

- التنمية المكانية: تناول الفصل مفاهيم التنمية المكانية بدراسة توضح عدة وجهات نظر من عدة مفكرين ودارسين لمفهوم التنمية وأشكال تطبيقها من خلال مستوياتها المتعددة، وما تحويه هذه التنمية من أبعاد تشكل عناصر أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار عن البدء بوضع الخطة وصولاً إلى تنفيذ البرامج والسياسات التي تحقق الأهداف المنشودة للتنمية المكانية.

- التنمية الزراعية: فرضت الحالة الدراسية تقديم مفاهيم تتعلق بالتنمية الزراعية بصفقتها النشاط الاقتصادي الرئيسي في محافظة درعا، وكان لابد من تعميق فهم القارئ بالمكونات الرئيسية للتنمية الزراعية ابتداء من تعريف الزراعة إلى تناول العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي الطبيعية والبشرية.

انطلاقاً من الإحاطة بهذه المحاور والتي تشكل المحاور الرئيسية في التنمية المكانية الزراعية، يعمل البحث على ترسيخ أسس العمل بالتنمية المكانية في المناطق الزراعية التي تشكل محافظة درعا مثلاً عنها، ويشكل استيعاب التحولات التاريخية للمفاهيم الأساسية في العملية التنموية بداية أساسية للشروع في أية دراسة تنموية، كما يُمكن الباحث من المساهمة في تطوير هذه المفاهيم بما يتلاءم مع الحالة الدراسية.

2. الفصل الثاني:

نظريات وتجارب في التنمية المكانية

○ نظريات في التنمية الريفية الزراعية

○ التجارب المحلية والعالمية

مقدمة:

تعتبر النظريات، والتجارب المدروسة في هذا الفصل خلاصة جهد تخطيطي، وتتموي كبير، سواء كانت من قبل مؤسسات أو أفراد فهي تشكل مرجعا في دراسة التنمية المكانية الشاملة في المناطق الزراعية، وعلى الرغم من أن المطابقة مع الحالة الدراسية تكون جزئية مع بعض التجارب إلا أنها تساعد بشكل كبير في مقارنة الإشكاليات وطريقة استنباط الحلول، ذلك أن التجارب المضمنة في هذا الفصل تشابه الحالة الدراسية لحد ما من ناحية المناخ والموارد الطبيعية الزراعية.

2-1. نظريات في التنمية الريفية والزراعية.

اختلف المفكرون في تحديد مفهوم التخلف وفي رسم أبعاده، فالاقتصاديون الكلاسيكيون اعتمدوا على مجموعة من النظريات التي تنطلق في تفسيرها من مفهوم التحديث بالمنظور الغربي الرأسمالي الذي يرى في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية نموذج التنمية المستهدف وشكلاً للمجتمع الذي يجب أن تتشده بلدان العالم الثالث، ودعوا إلى استعارة مجموعة من النظم الحديثة والتكنولوجيا والقوانين الاقتصادية المستقاة من ظروف هذه الدول وتطبيقها بحذافيرها، ورأوا أن لآلية السوق والمنافسة الحرة في أطر النشاط الاقتصادي الأثر الكبير في تعظيم الأرباح، مما يعمل على تراكم رأس المال وزيادة حجم الادخارات والاستثمارات الأمر الذي يعمل على خلق فرص إنتاج وعمل جديدة وزيادة الإنتاج والدخل وتراكمهما، مما يؤدي إلى خلق المشاريع الجديدة وتقديم الاقتصاد تلقائياً وبصورة عفوية، وبالتالي قيادة المجتمع نحو الازدهار المضطرد والرخاء المنشود.⁽¹⁾

2-1-1. نظرية المراحل التطورية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية:

ظهرت محاولات عديدة لوضع نظريات لتصنيف المجتمعات إلى مراحل نمو اقتصادي كان في مقدمتها (Rostow. W)، وتلتها (Harbison and Myers) لتقسيم المجتمعات على أربع مراحل لكل مرحلة متطلبات في سياسة القوى العاملة تتفق معها، ومن ثم حددت نظرية (Wheaton. C) ثلاث مراحل لتصنيف الإنتاج الزراعي على أساس بحثي، وهي:

1- المرحلة التقليدية 2- المرحلة التحويلية 3- المرحلة التجارية، متضمنة عشرة عوامل تدخل ضمن المراحل الثلاث للتحليل الزراعي، وهي الاتجاهات العامة، ودوافع أهداف الإنتاج، وطبيعة عملية اتخاذ القرارات، وتكنولوجيا تسويق الإنتاج، ودورة التسويق الداخلي، ونسبة معدلات العائد بناءً على المنظمات المؤثرة في الزراعة، وإمكانية استخدام المصادر الزراعية غير المستغلة، ومشاركة نصيب القطاع الزراعي في الاقتصاد الكلي.

¹ الصقور، محمد. التخطيط الإقليمي، والتنمية في الريف، عمان، 1986.

وتقسم المرحلة الأولى في نظرية (Wheaton. C) الى: (1)

1-المرحلة التقليدية: ففي هذه المرحلة يكون المجتمع تقليدياً بكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى (الجماعات الدينية التقليدية، والعلاقات الاجتماعية المترابطة، والطرق التقليدية المستخدمة في الزراعة).

2-المرحلة التحويلية: وتمثل المجتمعات أو وحدات المجتمع التي بدأ الاقتصاد الحديث يحتل دوراً واضحاً فيها، ولكنها ما زالت متمسكة بطرقها وقيمتها.

3-المرحلة التجارية: التي تتمثل بالمزارع التجارية الحديثة ذات النظرة الواسعة المتفتحة التي يمكنها التحرر من القيود التقليدية.

2-1-2. نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن:

للوصول إلى المرحلة التجارية دعا (Rosenstein. R, 1957) بأن القرى في الدول النامية بحاجة إلى دفعات متماثلة في مختلف الميادين ينتج عنها دفعة قوية واحدة تفوق في أثرها القفزات التدريجية للخروج بالمجتمع من حالة الركود أو التخلف إلى حالة التقدم والنمو.

درج الاقتصاديون إلى أن علمية التنمية الاقتصادية تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:(2)

- 1) تغير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.
- 2) دفعة قوية يتهياً بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي بموجبها الاقتصاد المتخلف.
- 3) استراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توافر أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغير البنياني الذي تتطلبه التنمية.

ويفترض كل من النمو والتنمية حدوث التغيير، ويلاحظ أن النمو يتضمن الاتجاه نحو التغير الكمي، وأن التغير في التنمية يكون كلياً وشاملاً، وبذلك فإنه أقرب ما يكون إلى التغير الكيفي منه إلى التغير الكمي مع مراعاة النمو المتوازن بين القطاعات المختلفة والترابط الوظيفي بين النظم المختلفة داخل النسق القروي، وأهمية دراسة هذه النظم من ناحيتي البناء والوظيفة، فكل نظام له وظيفة يؤديها لتحقيق أهداف النسق ككل، ويرى (Nurki.R) أن الدفعة القوية والنمو المتوازن بحاجة إلى استثمارات وتراكم رأس مال كبيرين، إلا أن ضعف الدخل القومي والادخار الفردي في هذه الدول يؤدي إلى انخفاض حجم السوق والحافز على الاستثمار ثم ضعف تكوين رأس المال ومن ثم ضعف الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل ثانية، وذلك في صورة حلقة مفرغة إلا اذا استطعنا كسر حلقة التخلف المفرغة في نقطة فيها بواسطة الدفعة القوية التي تخرجها من هذه الدائرة المفرغة (3)

1 هدى مجاهد، التنمية الاجتماعية والمجتمع القروي، ص422-447.

2 علي فؤاد احمد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، محاضرات ألقاها على طلبة قسم البحوث، والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، معهد البحوث، والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1968

3 الحنيطي، دوخي عبد الرحيم، التنمية الريفية، وإدارة تبادل المعرفة، جامعة مؤتة، الاردن

إن عملية تحقيق الدفعة القوية المتوازنة بحاجة إلى رأسمال كبير مما يدفع الدول النامية إلى اللجوء للقروض الخارجية، فالكثير من دول العالم الثالث المطبقة لهذه النظرية قد تعاني من مشكلة الديون الخارجية وتحمل أعباء خدمة الدين الخارجي، مما عمق مفهوم التبعية للاقتصاديات المتقدمة.

يرى (Hershman.A.,1958) في نظرية النمو غير المتوازن، بأن يتم تركيز الموارد الاقتصادية على قطاع رائد يتم من خلاله توسع وتقدم باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في المجتمع (H.W, Singer; 1964).

2-1-3. نظرية النمو من خلال استغلال فائض القوى العاملة:

يرى (Lewis A.,1955) في نظرية النمو من خلال استغلال فائض القوى العاملة ضرورة التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، وإعطاء العمال في بادئ الأمر أجوراً متدنية تناسب مستويات إنتاجيتهم المتدنية، ولكن أكد (لويس) أنه ستظهر في المستقبل صناعات يمكن من خلالها امتصاص فائض العمالة مما يعمل تلقائياً على تحسين مستوى الأجور، وربما مثل هذه الآراء تتلاءم مع بعض الصناعات والحرف الريفية لحين ظهور وإنشاء صناعات زراعية أو غير زراعية قادرة على امتصاص فائض العمل، وبخاصة البطالة المقنعة في الزراعة والصناعات والحرف الريفية⁽¹⁾

2-1-4. النظرية الراديكالية (نظرية التبعية، والاستغلال):

تشير الآراء الرئيسية للنظرية الراديكالية (من بينها الماركسية) في التنمية الاقتصادية إلى أن المجتمعات الريفية التي نصفها الآن بالتقليدية هي من نتاج النظام التجاري الاستعماري الذي يتدخل على الصعيد السياسي والأيدولوجي والعسكري والاقتصادي، (E.R. Wolf, 1970) للحفاظ على مستوى مقيد ومنخفض من التنمية في الدول المتخلفة لتأمين متطلباته من المواد الأولية اللازمة للصناعات، والسيطرة على مصادر الموارد الأولية (الخام) وعلى الأسواق العالمية لتصرف الإنتاج وتعميق مفهوم التبعية بإشكالها المختلفة، وهكذا يرى مفكرو وهذه المدرسة وفي مقدمتهم (Lewis Myrdal G.) أن مصطلح النمو (Growth) لا يرادف مصطلح التنمية (Development)، وان قصر مصطلح التنمية على النمو أصبح مرفوضاً لأنه يعني تراكم فقط ولا يشترط وجود مسائل اجتماعية كالعادلة الاجتماعية، بل ربما ينطوي على الاستغلال (Exploitation) وعدم التوازن، كما تعتقد هذه المدرسة أن الاستقلال وإزالة الطبقة في المجتمعات وسيادة استقلال الاقتصادي من خلال تأمين مرافق الدولة ونزع ملكية رأس المال الأجنبي، وتحسين مستويات الصحة والتعليم الذي يعمل على زيادة الإنتاج، وتحسين مستوى الاستهلاك والمستوى المعيشي للسكان، هي شروط أساسية للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية.⁽²⁾

يرى مفكرو هذه المدرسة أن الظاهرة البارزة التي تسود الدول النامية في الوقت الحاضر هي الثنائية الإقليمية، وما ترتب عليها من ثنائية اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وحضارية (وهي حالة سائدة في منطقة الدراسة)، والمقصود بالثنائية الإقليمية (Regional Dualizm) اختلال التوازن الجغرافي للنمو ووجود هوة كبيرة تفصل بين

1 (Lewis, Arthor A.; 1955). Lewis, W.A.;, 1954) (G.Ranis, 1964)
2 محمد محمود الصقور، مصدر السابق.

مختلف قطاعات المجتمع، في حين تعني الثنائية الاقتصادية (Economic Dualizm) وجود جزء من المجتمع يسود فيه اقتصاد تقليدي زراعي متخلف بجانب آخر متقدم ومتطور، وأنه لا رباط بين الجزئين أو القطاعين ولا تكامل برغم تواجدها في حيز جغرافي واحد وضمن البلد الواحد، أما الثنائية التكنولوجية (Technological Dualizm) فتعني انقسام الاقتصاد القومي بين قطاعين، أحدهما زراعي ريفي يعتمد على وسائل الإنتاج التقليدية، ويستحوذ على الجزء الأكبر من الاقتصاد القومي المحلي، ويستخدم أدوات وتكنولوجيا تقليدية بدائية في الإنتاج والثاني قطاع صناعي حديث متقدم تكنولوجياً. أما الثنائية الاجتماعية والثقافية، فهي نتيجة للصراع القائم ما بين النظم الاجتماعية والثقافية المحلية مع نظم اجتماعية وثقافية داخلية في بعض الأحيان. (1)

2-1-5. التعقيب على النظريات السابقة:

وتعقيباً على النظريات السابقة، لا توجد نظرية بحد ذاتها قادرة على تفسير ظاهرة التنمية بكليتها على المستوى العالمي، وإن ما ينطبق على دولة معينة ليس بالضرورة أن ينطبق على غيرها من الدول بسبب مستوى التغيرات الثقافية والاجتماعية في كل دولة، وعليه يمكن تفسير ظاهرة التخلف من خلال تشكيلة من النظريات التنموية، ويرجع اختلاف التفسيرات لظاهرة التخلف والتنمية قديماً لاختلاف اهتمامات واختصاصات العلماء، فالمعنيون بالقطاع الطبي مثلاً يفسرون سبب التخلف بالقصور في توفير الإمكانيات العلاجية والتغذية والعناية بالأمومة والطفولة والزيادة في معدلات وفيات الأطفال والعجز في الثقافة الصحية وغيرها من العوامل الأخرى، في حين يفسر العاملون في مجال التربية والتعليم أن سبب التخلف يكمن في مدى الاهتمام بالأطفال والشباب في المدارس وفي التعليم والثقافة وغير ذلك من الأسباب، ويرى المسؤولون عن التعاون أن التخلف يرجع إلى مدى تعاون الفلاح وبخاصة صغار الملاك منهم والفقراء في مجال القوى الشرائية والقدرات الإنتاجية والتسويقية بطريقة تعاونية، وعليه إن اهتمامات علماء التنمية لا تقتصر على جانب واحد بل تشمل جميع الجوانب، فهم ينظرون على أن هذه المظاهر وحدها متشابكة ومعقدة ولا يمكن تخصيصها، ويرون أن سبب قصور عائدات التنمية يعود إلى معاملة أسباب ومظاهر التخلف على أنها تخصصات زراعية وتعليمية وصحية وغيرها من التخصصات.

1 د. الحنيطي، دوخي عبد الرحيم، التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة، الطرق والمقابلات والأدوات، جامعة مؤتة-الأردن 2012

2-2. التجارب المحلية والعالمية:

مقدمة:

يتناول هذا الفصل ثلاث نماذج من تجارب التنمية الريفية على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث تتحدث التجربة السورية (المحلية) عن أثر النشاطات غير الزراعية في التنمية الاقتصادية وتحسين الدخل في ريف محافظة حمص، وهذه التجربة مستمدة من دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات التابع لوزارة الزراعة، وهي من الأهمية بمكان حيث أبرزت جانباً مهماً من جوانب تحسين الوضع المعيشي للإنسان في البيئة الزراعية من خلال نشاطات غير زراعية.

بينما تناولت التجربة المصرية (العربية) دراسة تنموية شاملة لمحافظة الدقهلية بإقليم الدلتا من خلال إظهار نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص، مما يمكن مؤسسات الدولة من اتخاذ قرارات تنموية مبنية على أسس علمية وذات مردود تنموي مباشر على المكانية المحلية والإقليمية بنفس الوقت.

والتجربة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) بنيت على أسس مقارنة ثلاث حالات لولايات الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، لإظهار أثر التنمية المكانية على التنمية الزراعية، وتنتهي بنتائج وتوصيات تساعد في الحد من تدهور القطاع الزراعي بنتيجة التنمية الكبيرة الحاصلة في باقي القطاعات ولاسيما الصناعة.

تمثل التجارب والخبرات الدولية مرجعاً هاماً يساعد الباحث في استخلاص النتائج والتوصيات من خلال مقارنة هذه التجارب مع الحالة الدراسية، حيث أن النتائج المستقاة من التجارب سواء أكانت هذه التجارب ناجحة كلياً أم جزئياً، تشكل مرحلة استباقية لتقادي المشاكل التي من الممكن أن تحصل خلال دراسة أي حالة مشابهة، ومن المهم في هذا السياق التركيز على التجارب التي تتشابه مع الحالة الدراسية من حيث المقومات الطبيعية والبشرية حتى وإن كانت التشابه جزئياً، لأن ما ينطبق على حالة معينة لا يشترط أن ينطبق على غيرها، إلا أن كانت تماثلها من حيث الشروط الأولية.

2-2-1. التجربة السورية:

النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية: (تجربة حمص، منطقة الرستن)

مقدمة:

تسيطر الأنشطة الزراعية على المناطق الريفية في سورية كما في العديد من البلدان النامية، ومع ذلك لم تعد الزراعة القطاع الاقتصادي الوحيد المؤثر في المناطق الريفية بل أصبح يكملها العديد من الأنشطة مثل الصناعة والخدمات والسياحة، والتي تساهم جميعها في زيادة دخل الأسر الريفية، وتحد من الهجرة باتجاه المراكز الحضرية والدول الأخرى.

برزت النشاطات الريفية غير الزراعية لكونها مصدراً هاماً للثروة تعتمد عليه الأسر الريفية، هذه الأنشطة تعود لكل الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية باستثناء الزراعة وتربية الثروة الحيوانية والصيد.

الهدف الرئيسي للدراسة هو تقدير أهمية وطبيعة النشاطات الريفية غير الزراعية في المناطق المختارة من سورية، ولقد كرست المنهجية لتقييم أثر النشاطات الريفية غير الزراعية في تحسين أوضاع الأسر الريفية وفي تطور الريف، في الواقع إن استيعاب أهمية وطبيعة هذا الأثر هو على درجة من الأهمية بالنسبة لصانعي السياسات ليمكنهم من رسم السياسات الزراعية والتنمية للريف.

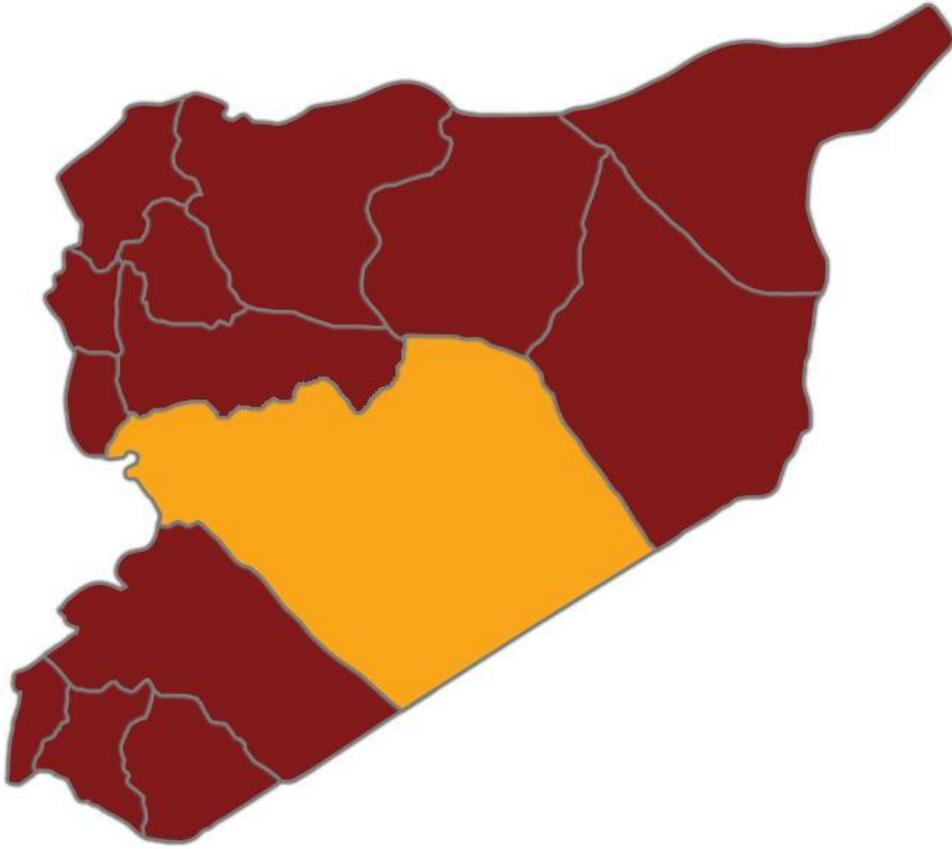
ومن الجدير ذكره أن هذه الدراسة تهدف إلى اختبار منهجية معينة يمكن أن تطبق تدريجياً على كافة محافظات القطر. فقد أثبتت المنهجية المطبقة أهليتها لتقدير أهمية النشاطات الريفية غير الزراعية في مناطق أخرى من سورية، وهو الأمر الذي استفاد منه مركز السياسات في توسيع نطاق الدراسة جغرافياً.⁽¹⁾

2-2-1-1. وصف القطاع الريفي في محافظة حمص:

حمص هي أكبر المحافظات السورية فمساحتها تبلغ 4091000 هكتار (الشكل رقم 4)، وعدد السكان الذين يقطنون بها يصل إلى 2147000 نسمة منهم 1028000 يعيشون في المناطق الريفية. تقع المحافظة في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج الزراعي كما أنها تتوضع في منطقة زراعية خصبة تنتج القمح - الذرة - الدخن - القطن - الفاكهة - والخضراوات. مدينة حمص هي المدينة الثالثة في ترتيبها من حيث كونها سوقاً زراعية مزدهرة، ومركزاً للتصنيع.⁽²⁾

¹ النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية، وتأثيرها على الزراعة في مناطق مختارة من سورية وزارة الزراعة. 2008

² المكتب المركزي للإحصاء. 2011.



الشكل رقم 4 محافظة حمص
المصدر: شبكة الانترنت

2-2-1-2. لمحة عن منطقة الرستن:

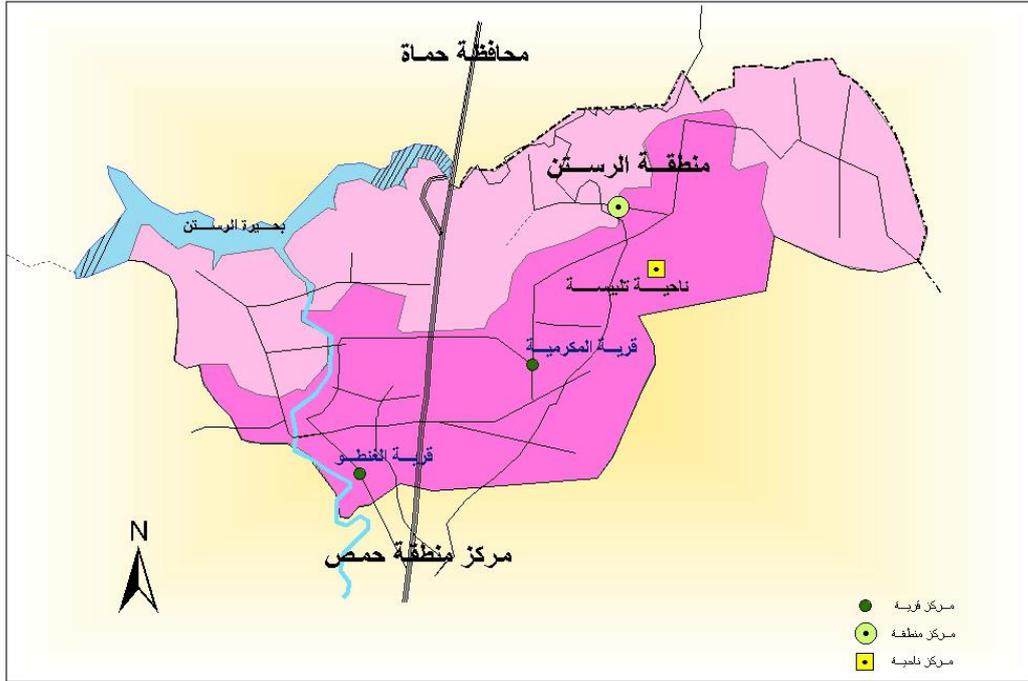
تقع ناحية الرستن في الجزء الشمالي من محافظة حمص، يعتمد سكانها غالباً على الزراعة وبعض النشاطات الأخرى غير الزراعية. تتعم هذه البقعة بشتاء ماطر (نادراً ما تتساقط الثلوج) وبصيف حار وجاف، بالإضافة لذلك يتدرج الهطول المطري من حوالي 200 ملم/سنة في المناطق الحدية لمنطقة الاستقرار الثالثة إلى حوالي-450 500ملم/سنة في الجزء الغربي القريب من المنطقة الساحلية (1)، نوعية التربة أيضاً تختلف اختلافات كبيرة من التربة الحمراء العميقة الخصبة إلى التربة السطحية الفقيرة نسبياً، حيث أكدت هذه الدراسة على أهمية وملائمة الأنشطة غير الزراعية في الريف، وهو أمر مصرح به من قبل صانعي السياسات للتأكيد على أن مثل هذه الأنشطة تعني إنشاء استراتيجية زراعية جديدة في سورية، كذلك أشارت الدراسة إلى أن العمل غير الزراعي المأجور هو الأكثر عائديه، ويليه العمل في المزرعة فالعمل الذاتي غير الزراعي. (2)

يتألف النظام الزراعي من "سهول بعليّة، وسهول مروية تقع في منتصف سورية ضمن مناطق الاستقرار الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة (السهول الوسطى في سورية باستثناء سهول الغاب)

1 المكتب المركزي للإحصاء 2011، ووزارة الزراعة، والإصلاح الزراعي

2 تقرير المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006

كما أدى وجود الطريق الدولي حمص-حماه، الذي يخترق المنطقة الرستن في هذه الناحية (الشكل رقم 5) إلى خلق فرص جيدة للوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية، الأمر الذي ساعد في سبب تطور التجارة والصناعة خاصة في العقد الأخير كذلك بفضل تأثير قانون الاستثمار رقم 10 الصادر عام 1991. لذا انخفضت نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الكلي للعديد من الأسر في هذه المنطقة، ومما فاقم المشكلة الجفاف الذي حدث في أواخر التسعينات، والذي أثر سلباً على ربحية الأنشطة الزراعية بشكل عام.⁽¹⁾



الشكل رقم 5 منطقة الرستن
من المرجع² بتصريف

2-2-1-3. خصائص النشاطات غير الزراعية في المنطقة المدروسة

أ- الحجم

تشير بيانات مسح الأسر الريفية إلى أن غالبية النشاطات غير الزراعية في تليسة عبارة عن مشاريع صغيرة، ويعود ذلك لحقيقة أن غالبية الناس يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل في حين يتم القيام بالنشاطات غير الزراعية لتخفيف الصدمات التي تحدث في حالة وجود تقلبات في الدخل الزراعي كما هي الحال في القريتين المدروستين حيث يوجد عدد ضئيل من المشاريع المتوسطة (كشركة لنقل المواشي، وكمعصرة لزيت الزيتون) كما أن معظم النشاطات غير الزراعية تعتبر محلية وفي نفس القرى حيث يقوم السكان بتأدية نشاطاتهم الزراعية.⁽³⁾

¹ المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2004

² النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية، وتأثيرها على الزراعة في مناطق مختارة من سورية وزارة الزراعة، 2008،

³ تقرير المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006، مرجع سابق

ب - البنية

يوجد في قرية الغنطو 167 مشروعاً يشغلون 310 عاملاً محددًا في حين يوجد في قرية المكرمية، والتي تعتبر أصغر بكثير من القرية السابقة 16 مشروعاً تقوم بتشغيل 26 عامل تعتبر المشاريع الصناعية في قرية المكرمية أكثر أهمية نوعاً ما من مثلتها في قرية الغنطو في حين المشاريع التجارية، والخدمية أكثر أهمية في الأخيرة . علاوة على ذلك، النشاطات الصناعية تقوم بتشغيل عدد أكبر من العمال بمقارنتها مع المشاريع الأخرى، وبنسبة تصل إلى 1.5، و 2.1 على التوالي في المكرمية والغنطو. (1)

ج- مشاركة المرأة

تشارك المرأة في تلبيسة في كل النشاطات الريفية، وخاصة الزراعية إما داخل المزرعة، وإما خارجها كعمالة مأجورة إلى جانب ذلك هناك نسبة لا بأس بها من العمالة النسائية في القطاع الحكومي أو في قطاع الخدمات بالإضافة إلى أعمالها المنزلية.

2-2-1-4. نشاطات الأسرة

تهدف نشاطات الأسرة في المنطقة المدروسة في ضوء النتائج المتعلقة بالفرص المحددة لأصول الأسرة إلى خلق حالة من الرخاء على شكل مهن مختلفة في القطاعين الزراعي وغير الزراعي، وكما ذكر سابقاً فإن عبء ارتفاع عدد السكان ومحدودية الوصول إلى الموارد الطبيعية والمادية الضرورية للإنتاج الزراعي يعتبر العائق الرئيسي في وجه تخفيف الفقر، وبناء عليه فإن كمية ونوعية الموارد الأخرى (البشرية والمالية والاجتماعية) عليها أن تلعب الدور الرئيس إلى جانب أفضليات الأسرة في تطوير عملية تنوع فيما بين الأنشطة البديلة للأسرة.

أ- النشاطات الزراعية

يتأثر الانخراط في النشاطات الزراعية داخل المزرعة بالملامح السائدة للأنظمة المحصولية في مناطق الدراسة في الحقيقة تتألف النماذج المحصولية في محافظة حمص من المحاصيل الشتوية والصيفية، والتي تستهلك عمالة كبيرة، على عكس ذلك تتطلب النماذج المحصولية المعتمدة على زراعة الزيتون حجم أكبر من العمالة في وقت القطاف وكمية قليلة جداً في الأوقات الأخرى من العام. فيما يتعلق بالمساهمة النسبية للذكور مقارنة بالإناث لمختلف العمليات الزراعية داخل المزرعة، تأخذ المرأة على عاتقها القيام بعمليات عديدة مثل التعشيب والحصاد والفرز والتوضيب، بينما يقوم الرجل في المقابل بالمساهمة بشكل رئيسي بإتمام المهام مثل الري والتسويق، ونتيجة لوجود نسبة عالية من النساء 55% في غالبية العمليات الزراعية داخل المزرعة وميلهن للتخصص في عمليات محددة يتمتع نظرائهن الرجال بمرونة أكبر للبحث عن فرص عمل دائم أو مؤقت خارج المزرعة.

ب- النشاطات غير الزراعية

المشاركة في النشاطات غير الزراعية تشمل على العمل الذاتي (صاحب عمل) والعمالة المأجورة. تشير نتائج المسح الحقلية إلى أن النسبة التراكمية لمتوسط مشاركة الأسرة في النشاطات غير الزراعية قد بلغت % 42 في حمص/تلبيسة.

¹ تقرير المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006، مرجع سابق

من ناحية أخرى يختلف نمط المشاركة بين فئات الأسر، علاوة على ذلك تجزئ النشاطات إلى مجموعات تظهر بأن هناك تمركز عالي في قطاع الخدمات 33% بينما قطاع البناء، والتشييد يأتي في المرتبة الثانية (30 %) ، وفي الثالثة تأتي التجارة 16%، ومن الملاحظ أن التصنيع يمثل النسبة الأدنى للنشاطات غير الزراعية في 4% .

2-2-1-5. نتائج التجربة المحلية:

تضمنت هذه التجربة تطبيق منهجية عملية أثناء تنفيذ الدراسة تعتمد عليها التحاليل، ويمكن تطبيقها فيما بعد عند التوسع بالدراسة لتشمل القطر ككل، إن نتائج الدراسة تتألف من:

- نظرة عامة عن الظروف الجغرافية والاجتماعية-الاقتصادية، والسياسات التي في ظلها تُمارس النشاطات الريفية في سورية

- وصف للقطاع الريفي، والنشاطات غير الزراعية في منطقة الدراسة.

- تحليل أصول ومصادر دخل الأسر الريفية في العينة المدروسة

- تحليل استراتيجيات سبل عيش الأسر الريفية، وتنوع الدخل، ومجالات تطوير وتعزيز النشاطات غير الزراعية .

ويمكن تلخيص نتائج التجربة المحلية بالنقاط التالية:

- يتوفر في سورية حيز هام لتطوير النشاطات غير الزراعية المتنوعة. ويتوقع حصول تحولات هامة في

المستقبل القريب في ظل وصول الاقتصاد بشكل عام إلى نظام السوق الحر.

- إن عملية إصلاح السياسات لا يجب أن تقتصر فقط على الحصول على انتاجية مرتفعة، ونمو اقتصادي

لا بل يجب أن تحقق هدف تخفيف الفقر وتقليص البطالة .

- هناك عدة طرق لتنمية الريف، وهناك مجموعة من الخطوات اتخذت بتأسيس مشاريع وبرامج حكومية

أثبتت بأن إقامة مشاريع لدعم وتشجيع النشاطات غير الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الريف هي

الطريق نحو تخفيف الفقر ومكافحة البطالة .

- إن تنويع النشاطات غير الزراعية يستدعي تضافر الجهود على مستويات مختلفة: على المستوى الوطني

والحكومي، وعلى مستوى المناطق والتقسيمات الإدارية الاقل .

- لوحظ أن جميع النشاطات غير الزراعية تميل للتمركز في عدد كبير من القرى الكبيرة، ولكن وجودها يتحدد

بتوفر مصادر محددة توفر في كل قرية دون الأخرى .

- يمكن للقطاع الزراعي أن يكون المحرك الأساسي الذي يشجع على تنمية، وتطوير نشاطات أخرى (غير

زراعية) مربحة في المناطق الريفية، حيث أن تطوير الزراعة مترافق مع نمو المشاريع المتوسطة

والصغيرة في القطاع الزراعي وهو شرط لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية .

- يعتبر النشاط الزراعي الوظيفة والعمل الرئيسي لدى الأسر الفقيرة على الرغم من أنها لا تفي بالحاجة .

فالنتائج تشير إلى ان العمل غير الزراعي المأجور هو الأكثر عائديه ويليه العمل في المزرعة فالعمل

الذاتي غير الزراعي .

- إن تنويع النشاطات بين مختلف القطاعات هي الوسيلة الناجحة في تخفيف الفقر .

2-2-2. التجربة المصرية (إقليم الدلتا-الدقهلية)

التخطيط العمراني في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

مقدمة:

تعتبر التجربة المصرية في مجال التنمية المكانية الريفية من التجارب الحديثة والرائدة في المنطقة العربية، وكون المنطقة المدروسة تتسم بمناخ متوسطي بارد وماطر شتاءً، وجاف وحار صيفاً، بالإضافة إلى أن منطقة الدلتا تتكون من سهل فيضي يتسم بتربة زراعية خصبة، فهي تتشابه مناخياً وجيولوجياً إلى حد ما مع محافظة درعا (منطقة الدراسة).

الشكل رقم 6 إقليم الدلتا في مصر



من المرجع 1 بتصريف

2-2-2-1. لمحة عن الإقليم.

يقع إقليم دلتا مصر في شمال مصر في المنطقة التي تتشكل عند تقعر النيل قبل التقائه بالبحر المتوسط (الشكل رقم 6). تركزت الدراسة بمركز طلخا والمطرية والجمالية بمحافظة الدقهلية وبعض قرى محافظة كفر الشيخ. يعتمد النشاط الاقتصادي في الإقليم على السياحة والزراعة التي تدعمها كمية المياه الكبيرة التي توفرها تفرعات نهر النيل.

¹ استراتيجيات التنمية لم محافظات الجمهورية المصرية. إقليم الدلتا. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. 2008

أما بالنسبة للوضع السكاني فقد أشارت الدراسات السكانية إلى أن أعداد السكان في التجمعات تتراوح بين 8 آلاف إلى 30 ألفاً، وجاءت نسبة سكان الريف والحضر بالمراكز التي تتبعها التجمعات بنحو ثلثي السكان في الريف وثلث في الحضر⁽¹⁾.

2-2-2-2. أهداف التجربة المصرية:

1. تحديد الاستعمالات التفصيلية للأراضي زراعياً وعمرانياً.
2. تحديد النقص في المرافق والخدمات العامة.
3. وضع المدخل الاقتصادي الزراعي كأساس لعمليات التطوير وإيجاد الحجم الأمثل من السكان الذي يمكن أن تتحملة الموارد الطبيعية.
4. توجيه الامتداد العمراني للكتلة السكنية ناحية الأراضي الصحراوية.
5. احترام حقوق الملكية للأراضي والعقارات كسياسة عامة للدولة، وتعويض الملكيات والعقارات التي قد تنزع لإخضاعها لبرامج التطوير.
6. توفير الوحدات السكنية الصحية الملائمة للبيئة الريفية.
7. الاستفادة من مشاركة كافة الأجهزة المحلية المعنية بالشؤون الريفية.

2-2-2-3. استراتيجية التنمية:

السياسات الإنمائية

تتبنى الدولة حزمة من السياسات المتكاملة تتضمن المجالات الاستثمارية والمالية والنقدية والمعاملات الخارجية والجوانب السكانية، وما يتعلق بالتوظيف والمعايير المكانية للقرارات الاستثمارية، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

السياسة الاستثمارية:

- تخصيص الاستثمارات اللازمة للخدمات الاجتماعية والمرافق العمرانية مثل الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي.
- تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة بأقصى قدر ممكن مع إعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات المفتوحة، وخاصة الشبكة على الانتهاء.
- التركيز على الاستثمارات ذات الكثافة العمالية العالية كلما أمكن ذلك، مع تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات التحويلية ذات الميزة التنافسية تحديداً.
- زيادة الاستثمار في البحوث والتطوير وتعميق التصنيع المحلي وخاصة في السلع الاستثمارية.
- الحد من المكونات الاستثمارية الممولة بالنقد الأجنبي أو من خلال الاقتراض إلا في أضيق الحدود.

¹ استراتيجيات التنمية لمحافظة الجمهورية المصرية. إقليم الدلتا. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. 2008

السياسة المالية:

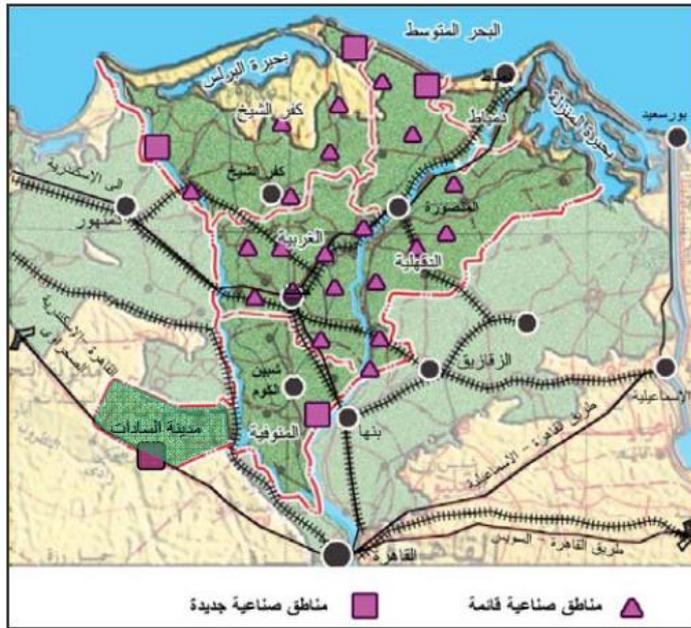
- السيطرة على الدين المحلي عن طريق التوازن بين الموارد العامة والإنفاق العام بما يحد من زيادته.
- استمرار برنامج الإصلاح الضريبي ووضع النظم الكفيلة بمتابعة كفاءة التحصيل للإيرادات بصفة عامة كسييل للحد من عجز الموازنة وتخفيض الدين العام.

السياسة النقدية:

- الحفاظ على استقرار الأسعار عن طريق التحكم في معدلات السيولة المحلية.
- تنويع الأدوات النقدية غير المباشرة وخاصة عمليات السوق المفتوحة.
- تفعيل دور الجهاز المصرفي في تنشيط الإنتاج وزيادة الصادرات وتعبئة المدخرات المحلية.
- المزيد من الشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات مما يسهل من التفاعل الإيجابي مع مؤشرات وتوجهات الأسواق.

سياسات التعامل مع العالم الخارجي:

المناطق الصناعية القائمة والجديدة بإقليم الدلتا



في مجال التصدير:

- إعادة تشكيل قائمة الصادرات المصرية بحيث يتم التركيز على الصادرات السلعية التي تتسم بأسواقها الخارجية بالاستقرار وعلى تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة بدلا من تصدير المواد الخام والسلع الأولية. (الشكل رقم 7)
- التركيز على الصادرات من الخدمات وخصوصًا تلك التي تتصف فيها مصر بميزة تنافسية وعلى رأسها قطاع السياحة.
- الاهتمام بعمليات التسويق والدعاية بصورة منتظمة، وكذلك الاهتمام بالمعارض الدولية مع العمل على تأسيس شركات تسويق متخصصة تكون على درجة عالية من الدراية والمعرفة بظروف الأسواق الدولية وأذواق المستهلكين.

الشكل رقم 7 المناطق الصناعية في إقليم الدلتا في مصر

من المرجع 1 بتصرف

¹ استراتيجيات التنمية لمحاافظات الجمهورية المصرية. إقليم الدلتا. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. 2008

-تشجيع وتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والتكتلات التجارية الكبرى أو الدول الإفريقية والآسيوية مع الحفاظ على الأسواق الدولية التي تتواجد فيها.

-توحيد الجهات المشرفة على العملية التصديرية وقصرها على جهة واحدة فقط سواء تعلق ذلك بإجراءات التصدير أو الإجراءات الجمركية والضريبية.

-إنشاء مجموعات زراعية صناعية متكاملة خاصة في المدن والمناطق الجديدة، وذلك لإنتاج المنتجات الزراعية وتصنيعها في تجمع واحد متكامل بمواصفات عالمية ثم تصديرها من مواقع الإنتاج رأساً إلى الخارج.

السياسات السكانية:

أ- سياسات خاصة بخفض معدل النمو السكاني:

-الاستمرار والتوسع في تقديم خدمات الأسرة والصحة الإنجابية مجاناً وخاصة لمحدودي الدخل.

-تحقيق مشاركة منظمات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ البرامج القومية لتنظيم الأسرة.

-كفالة تقديم الرعاية الصحية اللازمة للأسرة والمرأة وخاصة خدمات الصحة الإنجابية عالية المستوى.

-التوعية بأخطار الزيادة السكانية على التنمية ونشر المفهوم الشامل للقضايا السكانية وخاصة تنظيم الأسرة.

-توفير التعليم الفني والمهني والتدريب والعمل على منع التسرب من التعليم لزيادة الوعي بالقضية السكانية.

ب - سياسات خاصة برفع مستوى خصائص البيئة العمرانية:

-زيادة نسبة المساحة المأهولة من أرض مصر وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة لاستقبال الزيادات السكانية المستمرة بما توفره من فرص عمل، والتوسع في إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات السكانية حول المدن الكبرى، وتشجيع وتسهيل الاستيطان والاستقرار بها.

-تنمية مناطق جذب سكاني جديدة وقريبة من المناطق كثيفة السكان لخلخلة هذه الكثافة، مثل الوادي الأسيوطي والمدن التوائم.

-تفعيل ودعم تنمية المجتمعات الريفية وتحديث الريف المصري.

2-2-4. نتائج التجربة المصرية:

من خلال دراسة التجمعات السكنية التابعة لمحافظة الدقهلية في دلتا مصر وكذلك بمراجعة الأبحاث السابقة في مجال تطوير وتنمية التجمعات الريفية في مصر، توصلت التجربة إلى النتائج التالية:

- مع تطور وسائل المواصلات وتحسن حالة الطرق التي تربط بين التجمعات الريفية والمدن الحضرية تنقل

أهل الريف إلى الحضر بسهولة ويسر.

- صاحب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في التجمعات الريفية ظهور احتياجات جديدة في المجتمع الريفي أدت إلى انصراف كثير من أهل الريف عن العمل في الأنشطة الزراعية واتجه الكثير منهم للعمل في الأنشطة المهنية ذات الصبغة الحضرية.
 - أدى تقزم حيازات الأراضي الزراعية إلى تزايد كثافة العمالة الزراعية على الفدان الأمر الذي أدى للبحث عن مهن أخرى في قطاعات العمل غير الزراعية، وذلك لاستيعاب فائض العمالة الزراعية.
 - إن عدم تحقيق المحاولات السابقة لتحسين وتطوير الهياكل العمرانية للتجمعات الريفية لأهدافها المنشودة ربما يرجع إلى التداخل في المسؤوليات والاختصاصات، وقيام الوزارات المختلفة بتنفيذ مشروعات منفردة بدون تنسيق مع الوزارة الخاصة بالتنمية الريفية.
 - إن القوانين الحالية لحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني عليها تعد غير كافية.
 - أعطيت محاور الحركة الرئيسية فرصاً جديدة للنمو العمراني في التجمعات الريفية، وخاصة المركزية منها والتي ترتبط بمراكز الثقل الحضري.
- وقد نتج عن هذه التجربة بعض التحديات من ناحية المساحات الزراعية التي خسرتها المناطق الزراعية على حساب النشاط الاقتصادي المستورد من المناطق الحضرية إضافة إلى ضغط عمالة على القطاع الزراعي في بداية تطبيق الخطة الاستراتيجية لنفس السبب. وقد أوصت التجربة بما يلي:
- توصيات بتوجيه التوسع العمراني باتجاه المناطق الصحراوية ربما حلاً مناسباً لتنمية المناطق الزراعية، يجب أن يكون الحل بتطوير مناطق التنمية الزراعية مكانياً ليكون ذلك حافزاً على زيادة الإنتاج.
 - الدراسة المستفيضة للواقع الراهن ميدانياً وقانونياً ضرورية، وتؤثر بشكل واضح في نتائج الخطط التنموية.
 - ضرورة تحديد الأقاليم المدروسة على أسس علمية وبناء على الحاجات المحلية، من خلال اختصاصيين وخبراء محليين.
 - مرونة الخطط الاستراتيجية وما يتعلق بها تساهم بتحقيق نتائج أفضل.
 - البنية التحتية أساس عملية التنمية ويجب أن تحظى باهتمام إضافي.
 - العمل بالمناطق الزراعية ليس محصور بالأعمال الزراعية، ويجب أن تشمل الخطط كافة المناحي الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية.

3-2-2. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تأثير النمو الإقليمي على تنمية الأراضي الزراعية

مقدمة:

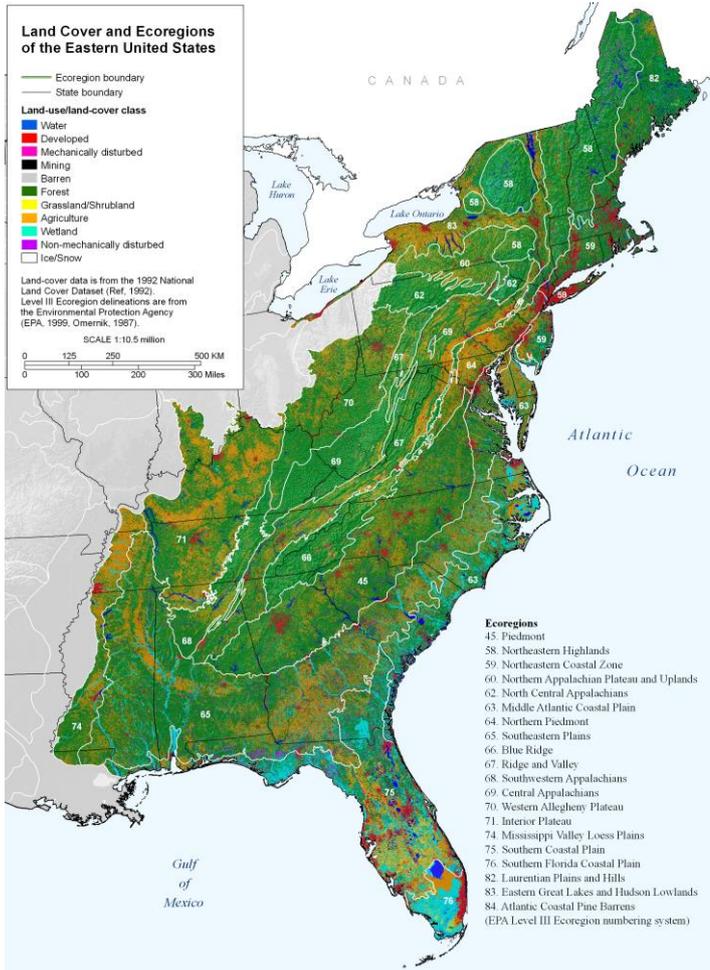
تعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في دراسة تأثير النمو الإقليمي على تنمية الأراضي الزراعية من التجارب الفريدة التي اعتمدت على الدراسة الرقمية الدقيقة في حساب تأثير عناصر التنمية على توزيع الكثافة السكانية في المناطق الزراعية... إضافة إلى تشابه مناخ الولايات المدروسة في التجربة مع مناخ محافظة درعا (منطقة الدراسة) إلى حد ما (المناخ المتوسطي).

2-3-1. لمحة عن المنطقة:

الموقع الجغرافي: تقع منطقة الدراسة في الشرق من الولايات المتحدة الأمريكية (الشكل رقم 8)، وتضم ثلاث ولايات هي بنسلفانيا وميريلاند وغرب فرجينيا.

النشاط الاقتصادي: يعتمد النشاط الاقتصادي في الإقليم على الزراعة والصناعة والعديد من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

الوضع السكاني: أشارت الدراسات السكانية إلى ان الكثافة السكانية منخفضة في ويست فرجينيا 29 / كم²، ومرتفعة في ميريلاند 250/ كم²، ومرتفعة نسبياً في بنسلفانيا 110 / كم²



الشكل رقم 8 إقليم شرق الولايات المتحدة الأمريكية من المرجع 1 بتصرف

^{1 1} Yohannes G. Hailu and Cheryl Brown . Regional Growth Impacts on Agricultural. Land Development: A Spatial Model for Three States

2-2-3-2. تأثير النمو الإقليمي على تنمية الأراضي الزراعية

تمت الدراسة على ثلاث ولايات (بنسلفانيا-ميرييلاند-غرب فرجينيا)

قامت الدراسة على تجربة التنمية الزراعية من خلال التنمية المكانية وعمل المقارنة بين التنمية الاقتصادية المستخلصة من جهة، والاضرار البيئية والأخطاء المكانية من جهة أخرى.

حيث اعتمدت التجارب على مؤشرات الكثافة لكل من:

- كثافة السكان
- حجم التوظيف
- حجم الأراضي الزراعية

وبحيث تعتمد نسبة معينة تُوشر على التوازن بين تلك المؤشرات مما يفسر ويشرح واقع المنطقة المدروسة.

إن فهم التنمية في المناطق الزراعية يتوقف على فهم القوى الاقتصادية التي تتزاحم في هذه المناطق، فالقرارات الاقتصادية عادة ما تتخذ بناءً على قيمة الإنتاج في حال توفر خيارات قطاعية مختلفة، إن التنمية وتطوير الاقتصادي الريفي بشكل عام يؤثر بشكل واضح على الاقتصاد والبيئة والمساهمة الشعبية في تنمية المجتمع، ويسهم في زيادة حجم التوظيف والمنتجات البيئية وأحياناً المنتجات غير البيئية التي لها تأثير مباشر على الريف والأراضي الزراعية، لذلك فإن التنمية في المناطق الزراعية يجب أن تكون حذرة كون تأثيرها يكون عميقاً ويبقى على المدى البعيد.¹

الأراضي الزراعية يجب ألا تُؤخذ من زاوية اقتصادية بحتة فكما أن مواردها الاقتصادية وفيرة وذات مردود اقتصادي عالي، إلا أنها قيمة بيئية ومجتمعية عالية يجب المحافظة عليها وتنميتها بيئياً كما اقتصادياً.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الفوائد البيئية المترتبة على التنمية البيئية للمناطق الزراعية بعدها الإقليمي ذات مردود يتجاوز حتى المردود المستخلص من التنمية الاقتصادية المباشرة، وذلك على المدى البعيد.

لذلك سنت القواعد والقوانين على مستوى الولايات المدروسة لتبטיء النمو الاقتصادي المعتمد على القطاعات غير الزراعية، لكسب أكبر قدر ممكن من إمكانية تقويم البيئة الطبيعية لمواردها المستنزفة.

أحد أهم هذه القوانين يدعى "قانون الحماية الزراعية"، ويتضمن القانون إجبار القطاع العام أو الخاص في حال شراء أو استثمار أراض زراعية على أن يكون الاستثمار الاقتصادي في القطاع الزراعي أو في أنشطة ليس لها تأثير على البيئة الزراعية.

¹ Yohannes G. Hailu and Cheryl Brown . Regional Growth Impacts on Agricultural. Land Development: A Spatial Model for Three States

كما يهدف هذا القانون إلى وقف استنزاف الأراضي الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى إلى المساهمة في تطوير العمل الزراعي في بيئة تحتوي على موارد زراعية طبيعية وبشرية.

وقد قامت عدة تجارب في الولايات المعنية في مجال تنمية الأقاليم الزراعية، منها ما ركز على النمو الإقليمي والمحلي بهدف زيادة الدخل وفرص التوظيف منتهجة مبدأ "التحضر الريفي" دون اعتبارات بيئية، وكانت المصانع الخيار الرئيسي في هذه التجارب، ولكن سرعان ما أثبتت عدم جدوى بسبب ظهور آثار سلبية مباشرة على الأراضي الزراعية، وهذا ما كان دافعا لسن قوانين حماية البيئة في هذه المناطق.

كما قامت الولايات المذكورة بالاستثمار في مجال النقل والسكك الحديدية والشبكات، وهو ما يعرف بتنمية البنية التحتية، وهذه البنية كان لها تأثير واضح ومباشر على الاستثمار بشكله العام، وأدى إلى تسريع النمو الاقتصادي، سواء أكان ذو تأثير إيجابي أم سلبي على النواحي البيئية.

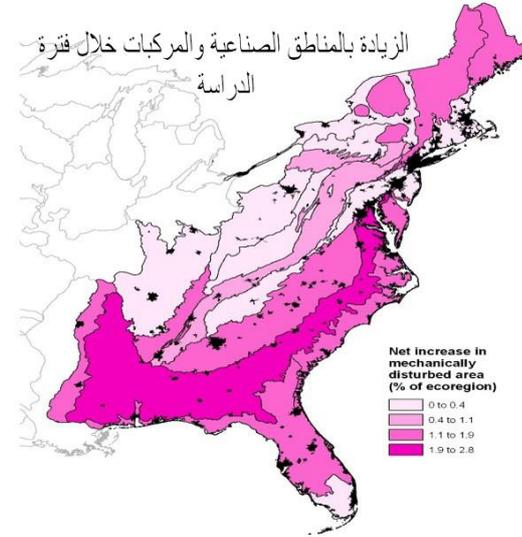
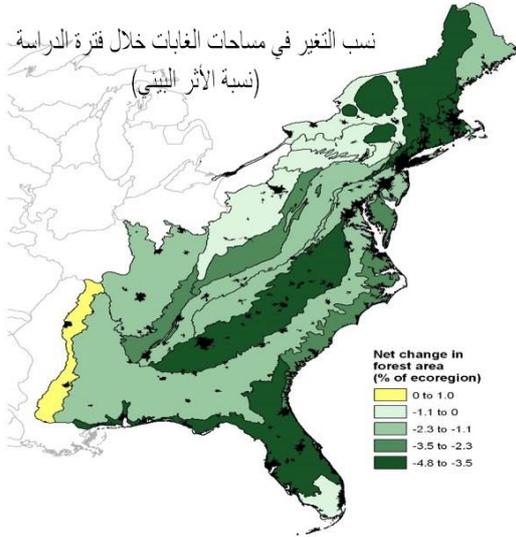
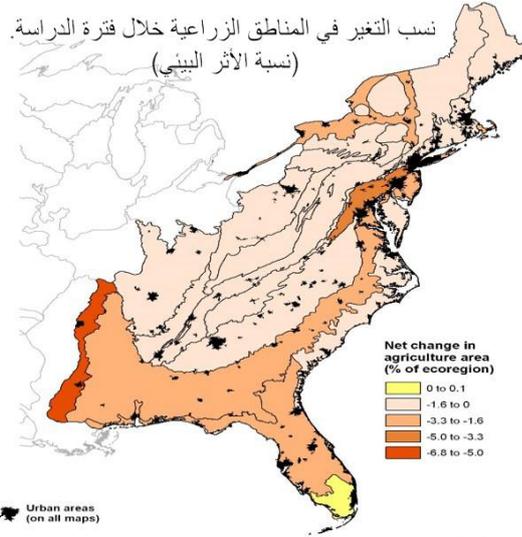
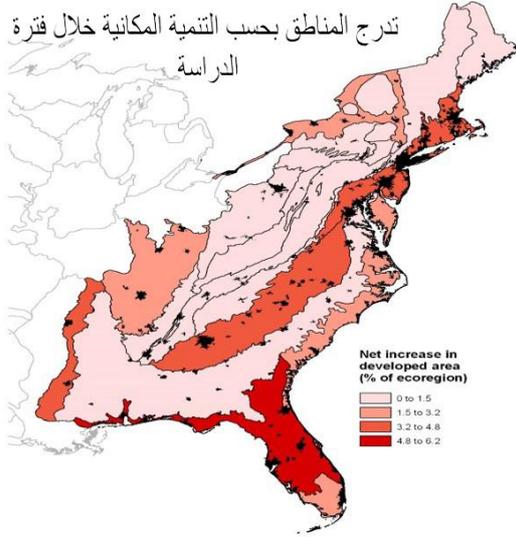
ويعتمد البحث على "دراسة تأثير النمو الإقليمي اقتصادياً وبيئياً على الأراضي الزراعية"، وذلك من خلال عمل موازنة بين الجانب الاقتصادي والجانب البيئي ودراسة الأنظمة والاستثمارات الناتجة في الولايات الثلاث وما يتبعها من آثار إيجابية وسلبية على الولايات نفسها بصفتها المحلية والإقليمية وعلى الأقاليم المجاورة، وذلك بمقارنات حسابية بين المردود المادي للاستثمارات الاقتصادية عالية الجدوى والمردود البيئي ذات الأهمية البيئية والاجتماعية.

نتائج التجربة:

يمكن تلخيص النتائج المستقاة من التجربة على النحو التالي:

1. إن التنمية المكانية للمناطق المدروسة أظهرت نمواً في الدخل السنوي للأفراد، وزيادة في القيمة السوقية للأراضي الزراعية المرتبطة بمناطق الدراسة.
2. بالمقابل نتج عن الحالة الاقتصادية الحاصلة انحسار في مساحات الأراضي المخصصة للزراعة.
3. ازدياد الكثافة العمالية الزراعية في الوحدة المساحية في الأقاليم المعنية بالتطور المكاني.
4. بينت الدراسة الإقليمية الرابط الوثيق بين التنمية المكانية وتطوير الأراضي الزراعية، والأثر الكبير الذي تتركه على استخدامات الأرض في المناطق المدروسة المعنية بهذه التنمية.

ويظهر (الشكل رقم 9) نتائج البيانات الإحصائية المرتبطة بفترة الدراسة من حيث ربط الزيادة في نسب التنمية الشاملة والزيادة في التنمية الصناعية ومقارنة هذه الزيادات بنسب التغيير في التنمية الزراعية ومساحات الغابات:



الشكل رقم 9 نتائج التجربة العالمية /الولايات المتحدة الامريكية من المرجع 1 بتصريف

حيث يبين الشكل ما يلي:

- المناطق الأكثر تنمية بالمفهوم الشامل للتنمية، خلال فترة الدراسة، كانت التنمية القطاعية متوزعة ومتوازنة بين الصناعية والزراعية، مع انحسار في مساحات الغابات.
 - المناطق التي حصلت فيها زيادة كبيرة في التنمية الصناعية، كان الأثر التمويي الشامل فيها ضعيفاً وجاء على حساب المساحات الزراعية ومساحات الغابات.
- وبناءً على ما سبق يمكن اسقاط هذه النتائج على الحالة الدراسية لمحافظة درعا، للاستفادة من كون التنمية الشاملة والتي تتضمن توازناً تنموياً قطاعياً، تشكل أنسب السبل التنموية، وأن زيادة الدخل السنوي للأفراد لا يتعلق فقط بالتنمية الصناعية.

^{1 1} Yohannes G. Hailu and Cheryl Brown . Regional Growth Impacts on Agricultural. Land Development: A Spatial Model for Three States

2-2-4. نتائج التجارب السابقة:

تتنوع السياسات التنموية من منطقة لأخرى بحسب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبحسب التوجهات الوطنية لهذه المنطقة أو تلك، فهذه العوامل هي التي تحدد هدف وشكل استراتيجية التنمية وتوجهاتها، حيث يتم التركيز على التنمية البشرية أو الاقتصادية أو البيئية.

يعتبر الاستثمار أداة ناجحة في العملية التنموية، إلا أنه يجب استخدامها بطريقة تضمن عدالة في توزيع المشاريع الاستثمارية، بحيث تؤمن توازن بين مختلف أجزاء الإقليم المعني.

الإقليم أياً يكن فهو مكون من قسم حضري وآخر ريفي، ولا ينبغي إهمال أي جزء في العملية التنموية، كما لا ينبغي اعتماد منهجية وسياسة واحدة في العمل التنموي، وإنما يجب الاستفادة من كافة الخبرات والسياسات والتجارب العالمية والمحلية، بحيث توضع كل سياسة في مكانها لتؤدي دوراً ضمن جملة الأعمال والبرامج التي تشكل استراتيجية التنمية في منطقة ما.

تعتبر الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المركزية داعم وموجه رئيسي في رأس هرم العملية التنموية، ويجب أن تعتمد هذه الاستراتيجيات ضمن البرامج المحلية للمناطق المعنية بالدراسة، كونها تمتلك نظرة ذات بعد استراتيجي على المستوى الوطني.

تلقي التجربة الامريكية مع التجربة المصرية في الكثير من نتائج عملية التنمية، ولا سيما في موضوع انكماش حجم الأراضي الزراعية على حساب الاقتصاد الخدمي والصناعي، وازدياد الكثافة العمالية في وحدة الأراضي الزراعية. كما أظهرت التجريبتين الارتباط الوثيق بين خفض درجة عدم عدالة التوزيع في الدخل الفردي، وتحريك العمالة بين الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الخدمي الصناعي.

وفيما يلي جدول مقارنة بين التجارب السابقة:

	التجربة المحلية	التجربة العربية	التجربة العالمية
الموقع	ريف حمص	دلتا مصر	شرقي الولايات المتحدة الامريكية
المناخ	معتدل	معتدل	معتدل
التربة	زراعية	زراعية	زراعية
الأهداف	تقدير أهمية وطبيعة النشاطات الريفية غير الزراعية	التنمية المكانية للريف في منطقة الدلتا	دراسة تأثير التنمية المكانية اقتصادياً وبيئياً على الأراضي الزراعية
السياسة البحثية	استبيانات وإحصاءات لإمكانية تطبيق مشاريع ريفية غير زراعية على تنمية	تنظيم مساحات وسن قوانين تنظم الامداد العمراني لحماية الأراضي الزراعي	استقصاء ومقارنة للولايات المدروسة، دراسة أثر التنمية الغير زراعية في الريف على البيئة

الريف	الريفية الزراعية.		
النتائج	الأثر الإيجابي للنشاطات الغير زراعية على تنمية الدخل في المنطقة المدروسة	حماية المناطق الزراعية من زحف العمران، والحفاظ على البيئة الطبيعية	تدهور البيئة الطبيعية وتدهور الأنشطة الزراعية في المناطق التي اعتمدت الصناعة الثقيلة في الأراضي الزراعية
التوصيات	قروض حكومية، واستثمارات خاصة صغيرة لمشاريع تنمية ريفية للزراعية	مخططات تنظيمية، واستراتيجية تنمية تراعي المناطق الزراعية، وتحميها من زحف العمران، والصحراء	توصيات بسن القوانين التي تمنع الأنشطة الصناعية أو غير الزراعية المضرة بالبيئة في المناطق المدروسة

أوجه التباين، والالتقاء في التجارب:

التجربة العالمية	التجربة العربية	التجربة المحلية	
السياسة البحثية	استنباطات، وإحصاءات لإمكانية تطبيق مشاريع ريفية غير زراعية على تنمية الريف	تنظيم مساحات، وسن قوانين تنظم الامداد العمراني لحماية الأراضي الزراعي	استقصاء ومقارنة للولايات المدروسة، دراسة أثر التنمية الغير زراعية في الريف على البيئة الريفية الزراعية.
نقاط الالتقاء	التأكيد على الهوية الزراعية للمناطق المدروسة، من خلال أخذ حماية الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في الخطط التنموية المقترحة		
أوجه التباين	دراسة مشاريع، وأنشطة تنموية صغيرة تساهم بتحسين الوضع المعيشي، ولا سيما النشاطات الحرفية	توجيه النشاطات غير الزراعية الواردة بالخطط التنموية نحو المناطق غير القابلة للاستثمار الزراعي	القوانين التي تمنع الأنشطة الصناعية أو غير الزراعية المضرة بالبيئة في المناطق المدروسة

جدول 1 مقارنة التجارب المعتمدة
من عمل الباحث اعتماداً على التجارب السابقة

3-2. خلاصة الفصل الثاني:

تشكل النظريات والتجارب حلقة الربط الأساسية بين المفاهيم النظرية ودراسة الحالة الراهنة، لما تحمله من خلاصات وأفكار تشكلت عبر الزمن من خلال مفكرين ودارسين، وقد بين هذا الفصل في قسمه الأول ثلاث نظريات في التنمية الريفية من وجهة نظر كلاسيكية، تمحورت أفكار هذه المدرسة على تنصيب الغرب والثورة الصناعية فيه بصفته قدوة تنموية وقبلة للدارسين، وركزت هذه النظريات على فكرة الانتقال من المستوى المتدني والذي اطلقت عليه مسمى "التخلف" إلى التنمية عبر مراحل متدرجة سواء أكانت طويلة الأمد أو عبر دفعات تنموية قوية، كما تناول البحث نظرية لويس الراديكالية والتي جاءت كتفسير لحالة التخلف التنموي التي تعيشه البلدان النامية حيث ردت هذه الحالة إلى أفكار راديكالية من قبيل الاستغلال الاستعماري والتطرف الغربي الذي يهدف إلى السيطرة على ثروات الشعوب في البلدان النامية.

أما التجارب التي قدمها البحث فقد جاءت على عدة مستويات مكانية، فالتجربة المحلية تناولت ريف محافظة حمص في وسط سوريا، وهي تجربة على المستوى المحلي وضحت من خلال الاستبيانات التي قامت بها الجهة الدارسة أساليب العيش في الريف وصنفتها إلى أصول زراعية وغير زراعية، وبينت أن الأعمال غير الزراعية التي يقوم بها الريفيون لها دور كبير في تحسين مستوى المعيشة بشكل أساسي.

أما التجربة العربية فقد تناولت المستوى الإقليمي لإقليم الدلتا في مصر وخصصت منطقة إقليمية تمثلت بمحافظة الدقهلية، حيث ناقشت التجربة الاستراتيجية الوطنية والإقليمية للتنمية المكانية في ريف محافظة الدقهلية، وأظهرت دور السياسات التنموية الإقليمية في التغييرات المكانية والديموغرافية في الريف.

وفي التجربة العالمية قدم البحث تجربة شرق الولايات المتحدة الأمريكية كإحدى التجارب العالمية المتميزة، والتي اعتمدت على دراسة الكثافات السكانية والقيم السوقية للأراضي كمؤشرات لقياس أثر التنمية المكانية وخاصة الصناعية على المكانية الزراعية في تلك الولايات، حيث أظهرت هذه التجربة ارتفاع في المداخل بشكل واضح في المناطق التي احتوت على منشآت صناعية، كما أظهرت ارتفاع القيمة السوقية للأراضي في تلك المناطق مترافقاً مع انحسار واضح في مساحات الأراضي المخصصة للزراعة.

تشكل الحالة الدراسية "محافظة درعا" مكانيةً منطبقةً جزئياً على كل من النظريات والتجارب السابقة، من حيث أنها تشترك في كون الهدف الأساسي منها هو دراسة واقع التنمية الريفية في المناطق الزراعية، وعلى ذلك يمكننا أن نسقط نتائج هذه التجارب على محافظة درعا كإسقاط مبدئي، بحيث نعلم مسبقاً أن عملية التنمية في المحافظة يجب أن تمر عبر مراحل وتداخلات على عدة مستويات حتى تبلغ القمة التنموية، كما يمكننا أن نعلم مسبقاً أن التداخلات التنموية المفترضة كما أن لها جوانب إيجابية على الواقع المعيشي للسكان فهي بنفس الوقت تحمل أضرار بيئية ونتائج سلبية على الواقع الزراعي في المحافظة.

ويُذكر أن الباحث قام بربط الإشكاليات المتضمنة في التجارب السابقة بإشكالية الحالة الدراسية ضمن التوصيات المذكورة في نهاية البحث للاستفادة من نتائج هذه التجارب واقتراح حلول تخص إشكالية الحالة الدراسية.

3. الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للوضع الراهن لمحافظة درعا

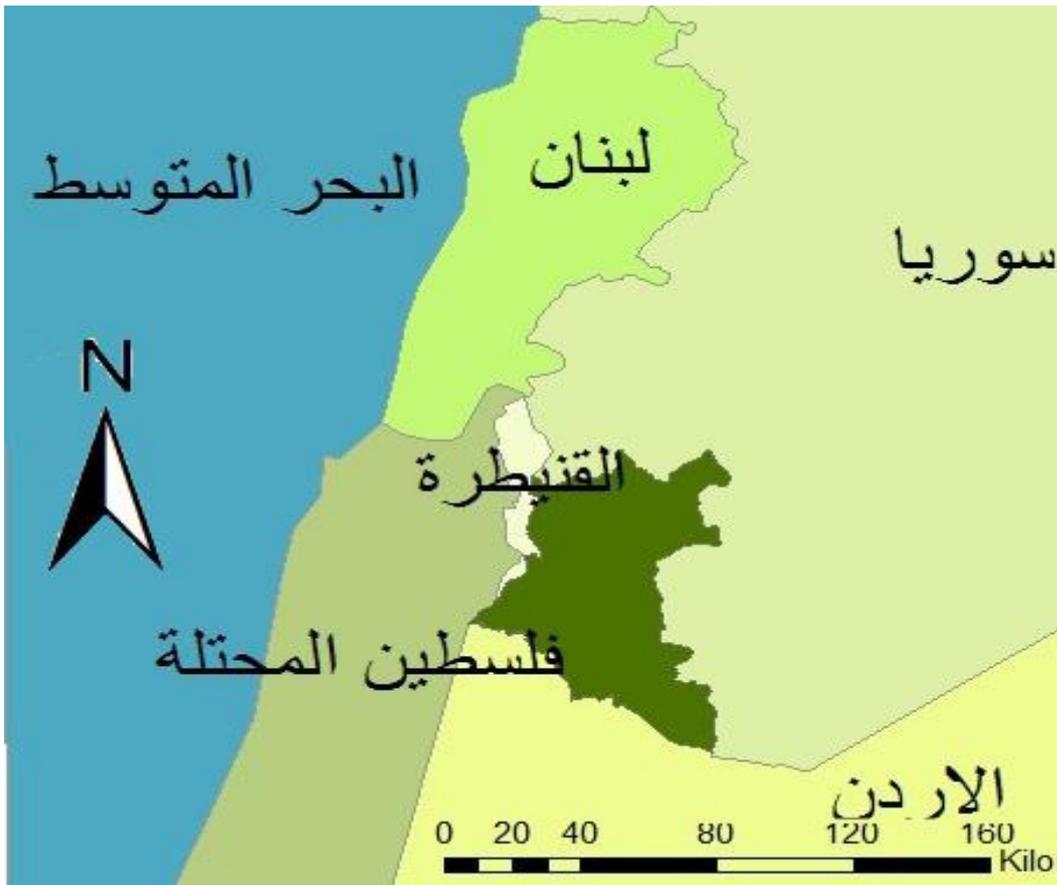
○ دراسة البنية المكانية

○ دراسة الأنشطة الاقتصادية

مقدمة:

تعتبر محافظة درعا إحدى المحافظات الزراعية الهامة في الجمهورية العربية السورية، وتحتل دراستها أهمية كونها تحتوي على موارد اقتصادية هامة جداً، وبسبب موقعها الاستراتيجي الجيوسياسي الهام، وعلى الرغم من ذلك تقدر المؤسسات الحكومية المعنية بالدراسات التنموية إلى قاعدة معلوماتية تحتوي على البيانات الرقمية والصورية المتعلقة بالمحافظة.

محافظة درعا إحدى المحافظات السورية تقع أقصى جنوب البلاد، يحدها من الجنوب المملكة الأردنية، ومن الغرب محافظة القنيطرة، ومن الشرق محافظة السويداء، ومن الشمال محافظة ريف دمشق، ويظهر أن المحافظة تحتل موقعا جيوسراتيجي مهم جداً، وخاصة الحدود مع المملكة الأردنية حيث معبري درعا البلد ونصيب الحدوديين، اللذان يشكلان بوابة الجمهورية العربية السورية على الخليج العربي وشمال افريقية. مساحة المحافظة 3730 كم²، أي ما نسبته 2.2% من مساحة الجمهورية العربية السورية، وهي عبارة عن سهل يعرف بسهل حوران. (الشكل رقم 10)



الشكل رقم 10 موقع محافظة درعا بالنسبة لسوريا
من عمل الباحث بالاعتماد على مخططات المؤسسة العامة للمساحة

2-4. محافظة درعا (المقومات والموارد):

يتطرق الفصل إلى دراسة الوضع الراهن لمحافظة درعا من كافة الجوانب الطبيعية والبشرية، كما يتطرق لدراسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ليشكل حجر أساس لأي عمل تنموي.

2-4-1. التقسيم الإداري (مناطق) لمحافظة درعا:

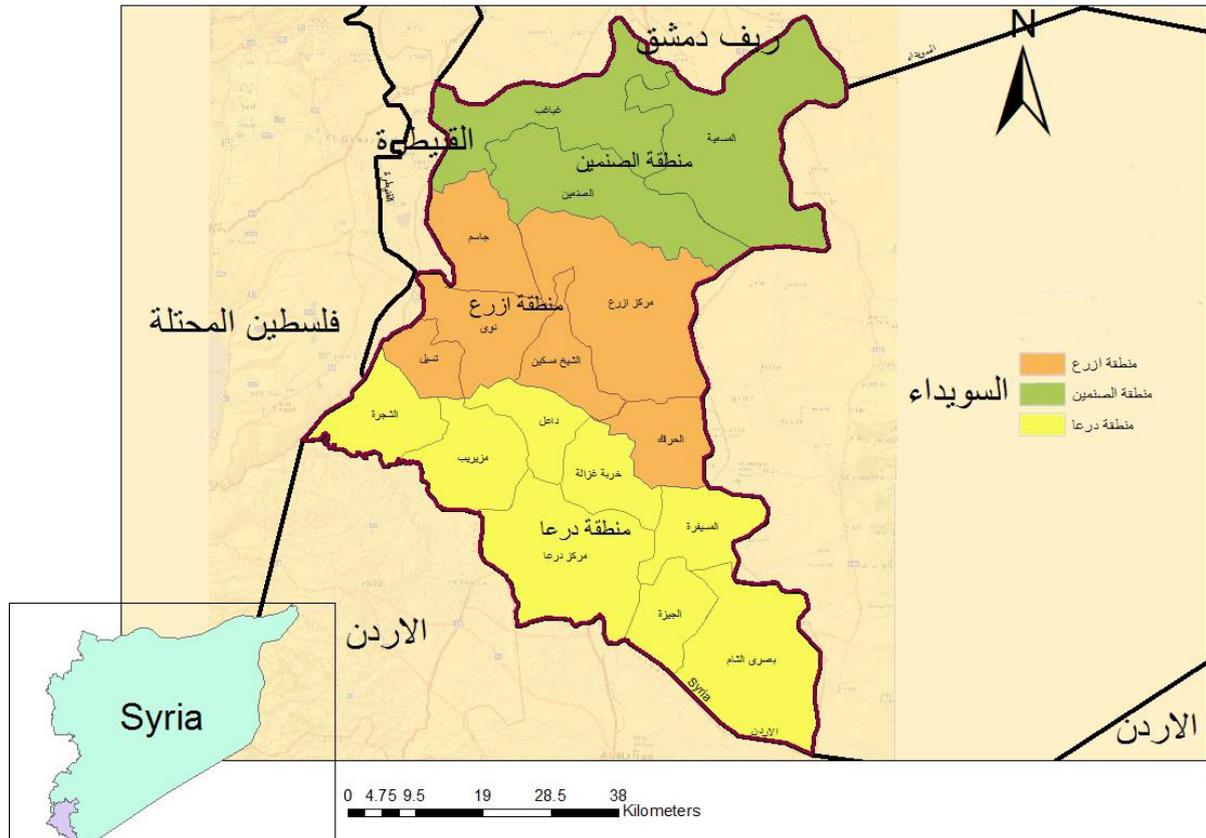
تقسم درعا إلى ثلاث مناطق إدارية: (الشكل رقم 11)

منطقة درعا، وتضم عدد من المدن، والبلدات أهمها: مدينة درعا: مركز المحافظة، بصرى الشام، الجزيرة، المسيفرة، خربة غزالة، داغل، المزيريب، الشجرة.

منطقة ازرع، وتضم عدد من المدن، والبلدات أهمها: مدينة ازرع، نوى، الشيخ مسكين، تسيل، جاسم، الحراك.

منطقة الصنمين، وتضم عدد من المدن، والبلدات أهمها: مدينة الصنمين، غباغب، المسمية.

كما ينتشر على مساحة المحافظة أكثر من 100/ تجمع سكني بين مدينة وبلدة وقرية ومزرعة... تزداد كثافة التجمعات السكنية بالقرب من المناطق الأكثر خصوبة باتجاه الجنوب الغربي، وتخف باتجاه اللجاة (الشمال الشرقي) تتوزع المدن الرئيسية على مساحة المحافظة وتشكل مراكز مناطق ونواحي، وتحيط بها عدد من القرى والمزارع التي تلحق بها إدارياً.

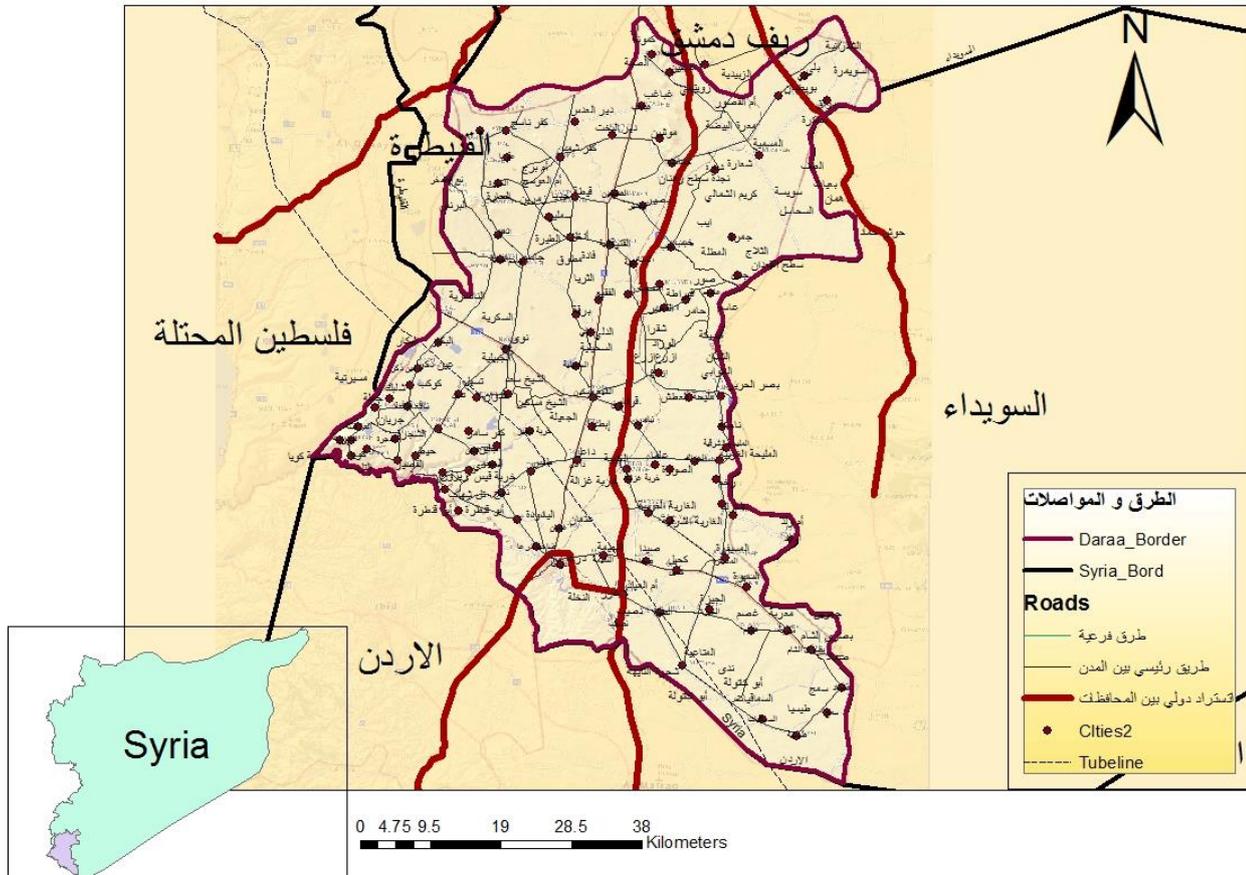


الشكل رقم 11 يوضح المناطق الإدارية الرئيسية في محافظة درعا من عمل الباحث بالاعتماد على مخططات مديرية الخدمات بدرعا.

2-4-2. النقل في محافظة درعا:

تضم شبكة طرق رئيسية حديثة تصل مراكز المدن والبلدات الرئيسية ببعضها من جهة، وبمركز المدينة وبالعاصمة من جهة أخرى، وشبكة طرق زراعية تزداد كثافتها في المناطق الزراعية، كما يخترق درعا اتسترداد دولي يقسمها إلى نصفين شرقي وغربي. حيث تبلغ أطوال الطرق البرية في المحافظة 2065 كم حتى عام 2010، تنوعت بين طرق اسفلتية وطرق معبدة وطرق ممهدة. (1)

إضافة إلى سكة حديد الحجاز التي تسير باتجاهين الأول القادم من تركيا عبر دمشق ويخترق درعا بموازاة الاتسترداد الدولي، وآخر من درعا باتجاه فلسطين المحتلة ماراً بوادي اليرموك. (الشكل رقم 12)



الشكل رقم 12 يوضح الطرق الرئيسية، والفرعية في محافظة درعا من عمل الباحث بالاعتماد على مخططات مديرية الخدمات بدرعا

¹ المكتب المركزي للإحصاء . نشرة 2010

2-5. الخصائص الطبيعية:

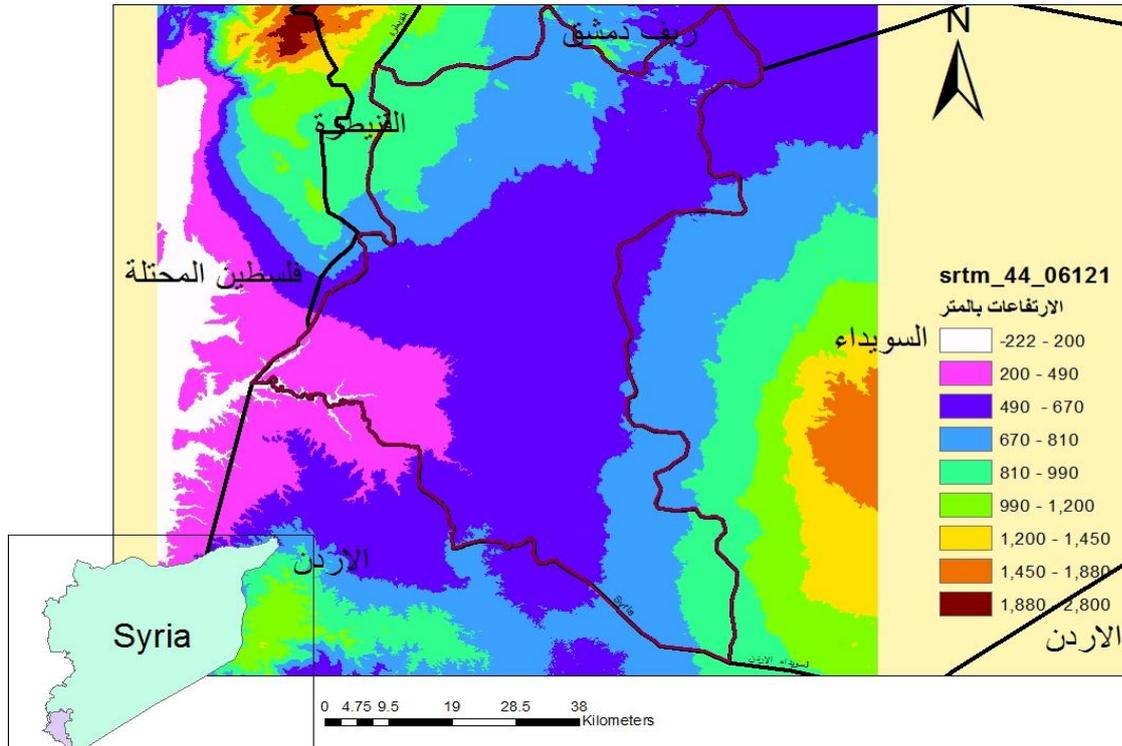
تمتاز الأراضي في جنوب غرب الهضبة الشامية، والمسماة "حوران" بأنها سهلية، غطتها الاندفاعات البركانية البازلتية يعود أغلبها للزمن الجيولوجي الرابع، تمتاز بمناخ متوسطي معتدل حار صيفياً وبارد ماطر شتاءً.

2-5-1. جيومرفولوجيا⁽¹⁾ إقليم حوران:

تميل هضبة حوران من الشمال للجنوب، بفارق ارتفاع بسيط /350 م/، فبينما تصل شمالاً إلى /750 م/ فإن ارتفاعها جنوباً /400 م/، ويتوضع على هذه الهضبة بعض التلال المتفرقة مثل تل الحارة والواقع بين القنيطرة والصنمين وهو يعود للزمن الجيولوجي الرابع.

وفي الشمال الشرقي من حوران توجد منطقة وعرة يطلق عليها اسم اللجاة، مساحتها /1000 كم²/، شمال غرب جبل العرب وهي غير سالكة بل مشوشة، سميت باللجاة لأنها كانت ملجأً للثوار أثناء الاحتلال العثماني، وكذلك بسبب التجاء قطاع الطرق إليها بعد القيام بأعمال الخطف والإخلال بالأمن، ويصعب على السلطات في تلك الفترة السابقة ملاحقتهم في هذه الأرض الوعرة وتقع إلى الشمال منها وعرة زاكية جنوب دمشق.⁽²⁾

وتبلغ أكثر المناطق ارتفاعاً في حوران /1000 م/ في الشمال الغربي القريب من جبل العرب، وفي الجنوب الشرقي القريب من جبل العرب، بينما معظم الأراضي سهلية بارتفاع متوسط /500 م/. (الشكل رقم 13)



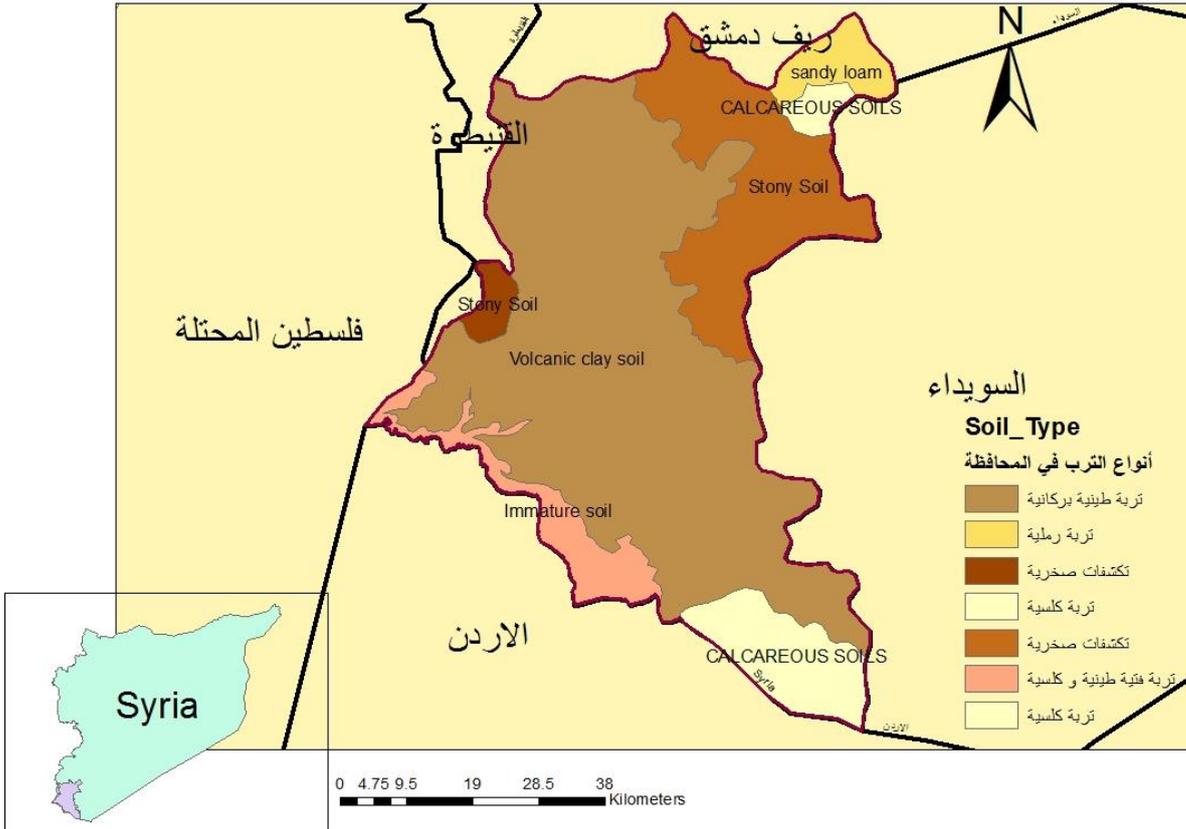
الشكل رقم 13 الارتفاعات عن سطح البحر في محافظة درعا

من عمل الباحث بالاعتماد على الصور الجوية

¹ الجيومورفولوجيا علمٌ يدرُس سطح الأرض، والتغيّرات التي تطرأ عليه. فهو فرع من الجيولوجيا أو الجغرافيا الطبيعية
² الربدوي، قاسم. درعا الطبيعة، والسكان، المركز الثقافي العربي درعا

2-5-2. الجيولوجيا والتربة:

تشكلت تربة حوران بتأثير عوامل عديدة جيولوجية وجوية مناخية نتجت عن تفكك وتفسخ البازلت، لأن الصبات البازلتية غطت هذه المنطقة والتي كان مصدرها جبل العرب، يمثل الصخر البازلتية القاسي طبقة متوضعة على صخور كلسية، والتي تشكل القاعدة العامة وتبدو واضحة في مناطق الأودية مثل وادي اليرموك في الجنوب والجنوب الغربي من إقليم حوران، وتبلغ سماكة البازلت عموماً 9-15 م/ وأحياناً يصل 50م/. وتغطي البازلت تربة غضارية لونها أحمر قاسية القوام مؤلفة من كربونات الكالسيوم. (الشكل رقم 14)



الشكل رقم 14 يوضح توزيع التربة في محافظة درعا
من عمل الباحث بالاعتماد على مخططات دائرة الجيولوجيا بمديرية الطبوغرافيا بدرعا

2-5-3. المناخ:

مناخ إقليم حوران متوسطي (نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط) مع تأثير قاري، فالشتاء بارد وممطر والصيف دافئ وجاف أما الربيع والخريف فهما قصيران نسبياً، وتتعرض أجزاء الإقليم إلى تقلب مرتفع في درجات الحرارة اليومية، ويمكن أن يصل الفارق الأقصى في درجات الحرارة اليومية إلى 32 درجة مئوية، ويتراوح معدل الهطول السنوي بين 100 مم/ و 550 مم/ (1).

¹ World Bank. 2001. Syrian Arab Republic: Irrigation Sector Report. Report 22602.(FAO.Reoprtes)

تهب على هذا الإقليم رياح معتدلة صيفاً وشديدة شتاءً، ففي الصيف تهب رياح غربية معتدلة السرعة وجنوبية غربية مصدرها البحر المتوسط في مراكز الضغط العالي وهي رياح دافئة، أما في الشتاء فتهب رياح غربية شديدة، تسبب سقوط الأمطار الغزيرة على هذا الإقليم قادمة من البحر المتوسط أيضاً بتأثير الضغوط المنخفضة المتشكلة فوق البحر، وهنالك رياح شمالية شرقية باردة قادمة من مناطق حرارتها منخفضة جداً في سيبيريا والبلقان وهي رياح جافة، وتهب رياح جنوبية شرقية جافة أيضاً. أما في الخريف فتهب رياح شرقية جافة يطلق عليها اسم الشراقي قادمة من البادية السورية.

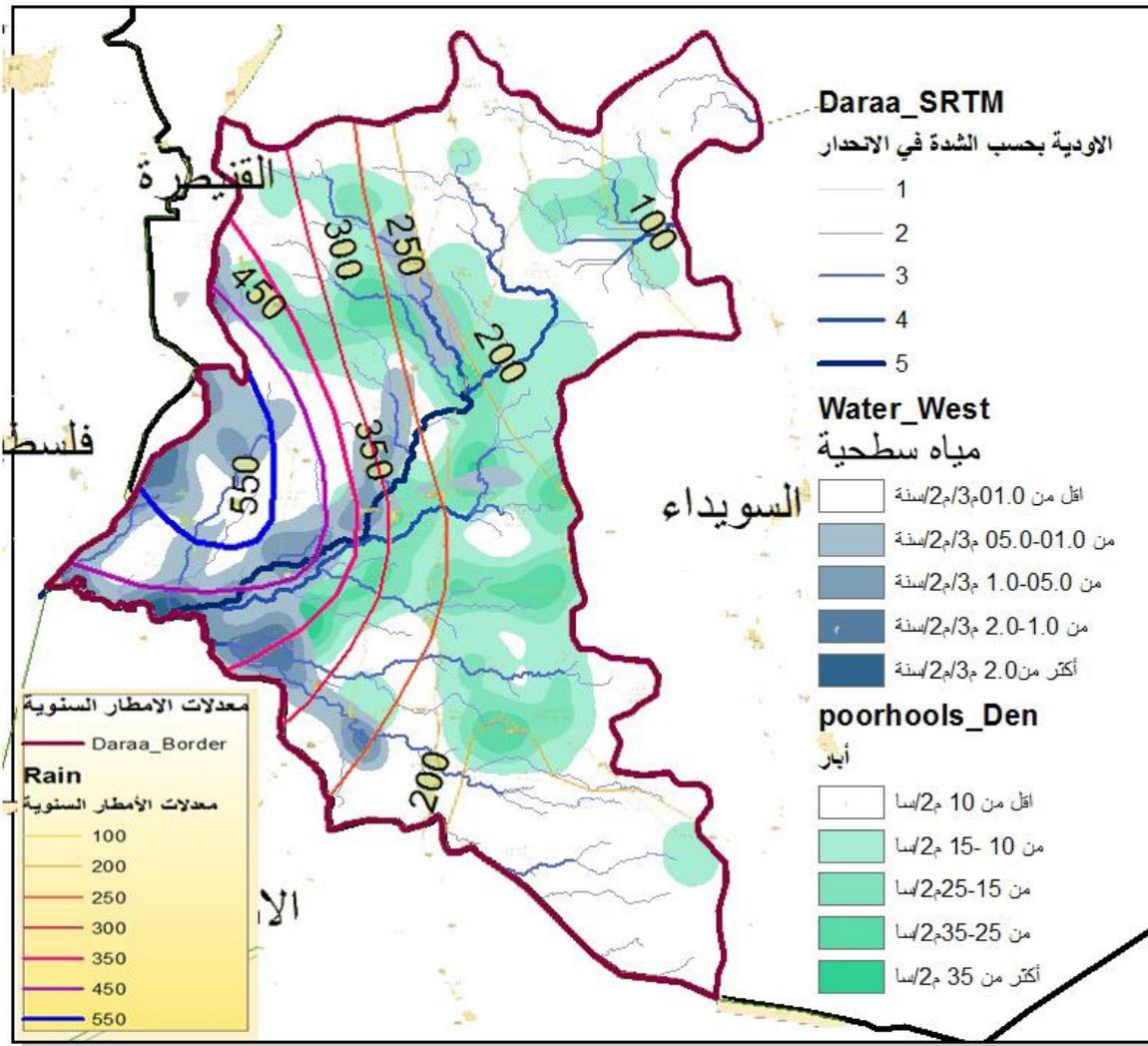
الأمطار والمياه:

تتراوح معدلات الأمطار السنوية الهاطلة بين الغزيرة، والمتوسطة، والقليلة، وهي تتراوح بين 100-550 ملم، وتهطل الثلوج في بعض المواسم ولكن بشكل نادر، وتكون الأمطار غزيرة في القسم الغربي من الإقليم بينما يكون القسم الشرقي جافاً.

يعتبر سهل حوران من المناطق الغنية بالمياه العذبة، ولا سيما المناطق القريبة من وادي اليرموك في أقصى جنوب سوريا، حيث السيول الموسمية والدائمة التي تخترق المحافظة، ويظهر أنها تصب في مجملها في وادي اليرموك في الزاوية الجنوبية الغربية من سوريا.

يحتوي الإقليم على كميات كبيرة من المياه العذبة تغور في تشققات البازلت، بسبب سقوط الأمطار الغزيرة في حوران وجبل العرب وجبال الحرمون، لتظهر على شكل ينابيع متعددة متركرة خصوصاً في منطقة حوض اليرموك أو عن طريق حفر الآبار الارتوازية واستخراج المياه بواسطة المضخات كما في القسم الشرقي والشمال من المحافظة بسبب قلة الينابيع في هذه المناطق وبسبب قربها من المرتفعات التي تغذي المياه الجوفية، فتكون غزارة الآبار الجوفية عالية في هذه المناطق، وقد أدت هذه الآبار لزيادة المساحات المروية في حوران.⁽¹⁾ (الشكل رقم 15)

¹ وزارة الموارد المائية، مؤسسة المياه بدرعا، قسم الدراسات



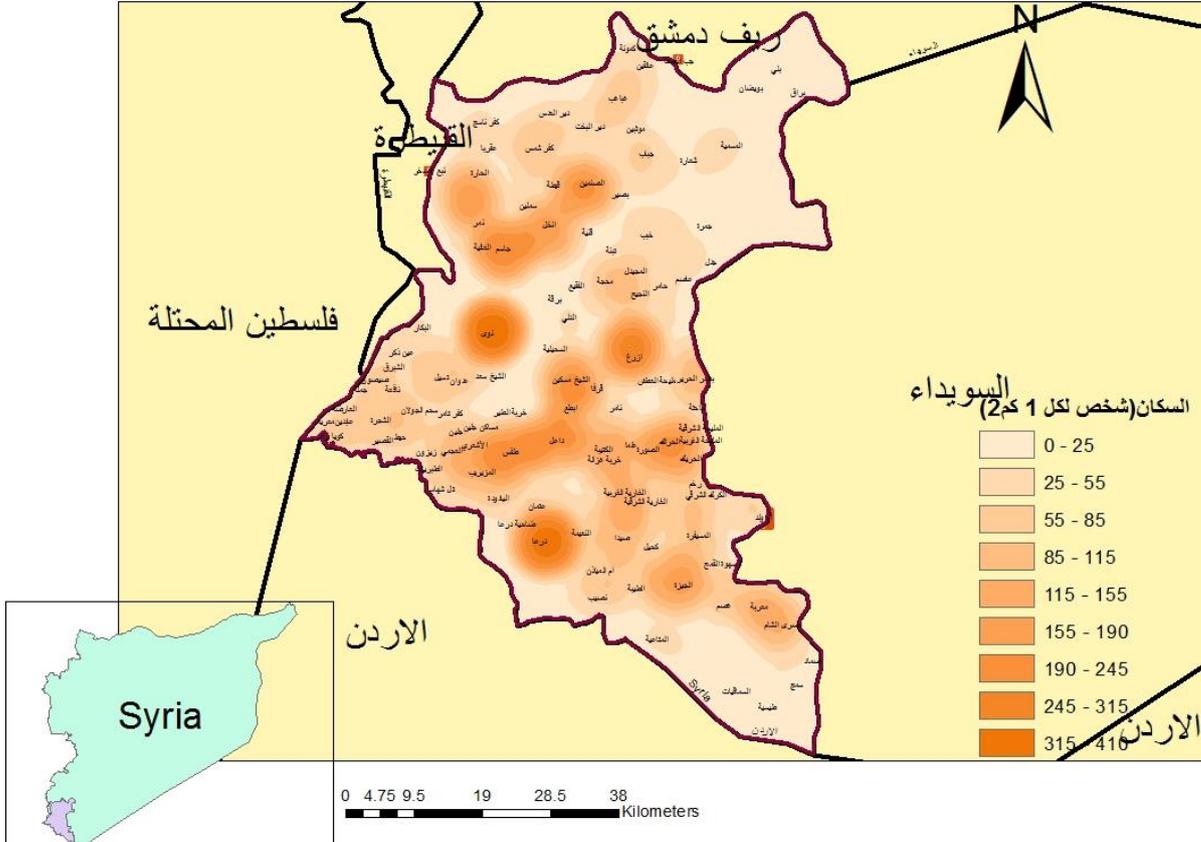
الشكل رقم 15 يوضح الأودية والمياه والأمطار في محافظة درعا
من عمل الباحث بالاعتماد على المعلومات الإحصائية، والبحوث العلمية الزراعية

2-6. الملامح الديموغرافية، والاجتماعية:

لقد نما عدد السكان في محافظة درعا خلال الفترات الزمنية السابقة، وأثر هذا بدوره على حركة الهجرة الداخلية والخارجية، حيث أنه كلما ازداد عدد السكان كلما ازدادت حركة الهجرة والتنقل بشكل دائم أو مؤقت. وتدل بعض الإحصاءات السكانية والتي قام بها المكتب المركزي للإحصاء على تراجع الزيادة في نسبة النمو حيث كانت في ثمانينيات القرن المنصرم 4.2%، وإلى 3.3% مع نهاية عام 2000، إلى أن وصلت هذه النسبة في السنوات الأخيرة إلى ما دون 3% لتصل وفق إحصاء 2011 إلى 2.9% وفق عدد 1,100,000 مليون ومائة ألف نسمة عدد سكان المحافظة كاملة، وهو ما يشكل نسبة 4.7% من عدد السكان في سوريا كاملة، حيث يعيش ما نسبته 60% من سكان المحافظة بالريف والباقي في المدن.

تشكل الإناث نسبة 53% من عدد السكان المتواجدين بالمحافظة، ويعود ذلك في جزء منه لهجرة عدد كبير من الشباب إلى خارج سوريا بقصد العمل، ولا سيما المناطق الشرقية من المحافظة، وقد لعبت الأراضي غير

المناسبة للزراعة دوراً في هذا التباين كون الشباب في المناطق الشرقية بدأ يبحث عن بديل للزراعة كمصدر رزق، وكانت الوجهة الرئيسية لدول الخليج العربي التي استقطبت العدد الأكبر منهم. (الشكل رقم 16)



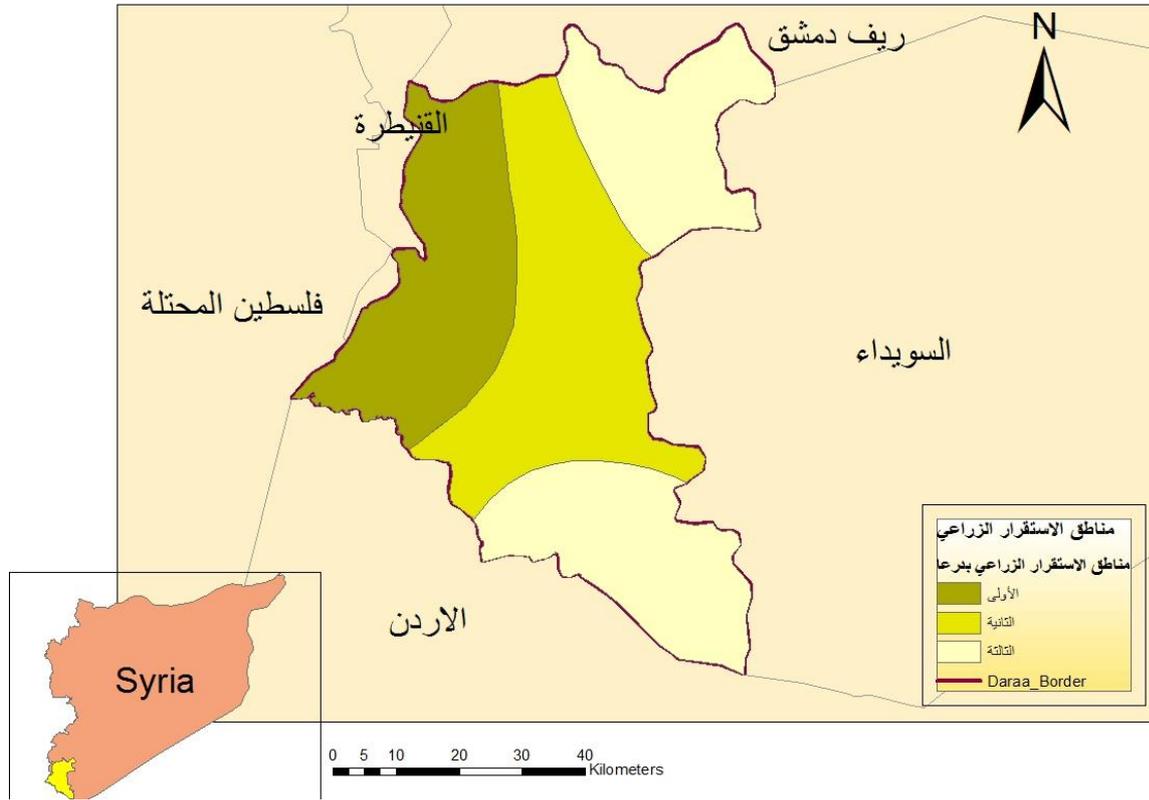
الشكل رقم 16: الانتشار السكاني في محافظة درعا
من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

2-7. النشاط الاقتصادي:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن محافظة درعا تحتوي على موارد طبيعية وبشرية كثيرة وغنية، وتشكل قاعدة صلبة لعدة نشاطات اقتصادية لا تقتصر على الزراعة والخدمات، وعلى الرغم من تدني المستوى التتموي في المحافظة إلا أنها تحتفظ بمركز متقدم في بعض الأنشطة وخاصة الزراعية، حيث يعمل معظم السكان في الزراعة وهي مهنة متوارثة مع الأرض ومتطورة مع الزمن.

2-7-1. الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي أكبر القطاعات الاقتصادية في المحافظة، وقد ساهمت الخصائص الطبيعية المذكورة سابقاً، ساهمت بشكل مباشر بتشكيل المراكز الحضرية، وذلك على كامل إقليم حوران، وإن حدث بعض التباين القطاعي بين المنطقة الشرقية والغربية من الإقليم، حيث حافظ الجزء الغربي من الإقليم على مقوماته الزراعية الطبيعية والبشرية، بينما اتجه الجزء الشرقي إلى أنشطة اقتصادية أخرى نتيجة تغيرات مناخية ولجوء عدد كبير من الشباب إلى الهجرة الخارجية، ويظهر ذلك جلياً في توزع مناطق الاستقرار الزراعي والتي تعبر عن المناطق التي تملك مقومات طبيعية تؤهلها للإنتاج الزراعي. (الشكل رقم 17)



الشكل رقم 16: مناطق الاستقرار الزراعي في محافظة درعا

من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية التخطيط، والإحصاء -وزارة الزراعة

يلاحظ أن معظم أراضي الإقليم غير مروية وهي تقع ضمن منطقة الاستقرار الثانية، وهي مواصفات تجعل من زراعة القمح والزيتون الأكثر فاعلية زراعياً.

تمارس في إقليم حوران الزراعات المختلفة البعلية والمروية، وإذا استثنينا الأراضي الغير قابلة للزراعة من أبنية ومرافق وأراضي صخرية ومراعي وغابات، نجد أن نسبة المساحات الصالحة للزراعة في الإقليم تبلغ ما نسبته 60% من المساحة الكلية. يبين الجدول التالي والصادر عن المكتب المركزي للإحصاء عام 2010، تفصيل استعمالات الأراضي في محافظة درعا: (جدول رقم 2)

استعمالات الأراضي حسب المحافظة 2010 (ألف هكتار)															
LAND USE BY GOVERNORATE 2010 (000 hectares)															
GOVERNORATE	مجموع المساحة Total Area	حراج Forests	مروج ومراعي Meadows and Pastures	Nonarable Land				Arable Land				أراضي قابلة للزراعة			المحافظة
				المجموع Total	أراضي صخرية ورملية Other Rocky and Sandy Land	أنهار وبحيرات Rivers and Lakes	أبنية ومرافق عامة Buildings and Public utilities	المجموع Total	غير مستعمرة Uncultivated	أراضي قابلة للزراعة					
										Cultivated land					
										المجموع Total	سهول Fallow	أراضي مزروعة فعلاً Actually Planted Land			
المجموع Total	بعل Non-irrigated	سقي Irrigated													
Daraa	373	10	29	102	25	2	75	232	1	231	66	165	131	34	درعا

جدول 2: استعمالات الأراضي في محافظة درعا

المكتب المركزي للإحصاء (بتصرف)

2-7-2. الصناعة:

يعتبر النشاط الصناعي في محافظة درعا من أضعف الأنشطة الاقتصادية على الرغم من وجود مقومات صناعية كبيرة ومستدامة، ويشكل النشاط الصناعي سبباً وضرورة لتدعيم النشاط الزراعي، فالنشاط الزراعي الكبير في المحافظة يتخطى الحاجات المحلية والتصدير الداخلي، والتصدير الخارجي قد لا يؤدي كامل الغرض في هذا السياق لعدة أسباب، من أهمها ضعف القدرة التسويقية لدى الفلاح، وتنوع جودة المحاصيل، وعدم قبول المصدرين إلا النوعيات مرتفعة الجودة، لذلك فإن الصناعات التحويلية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني تشكل حلاً للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الإقليم.

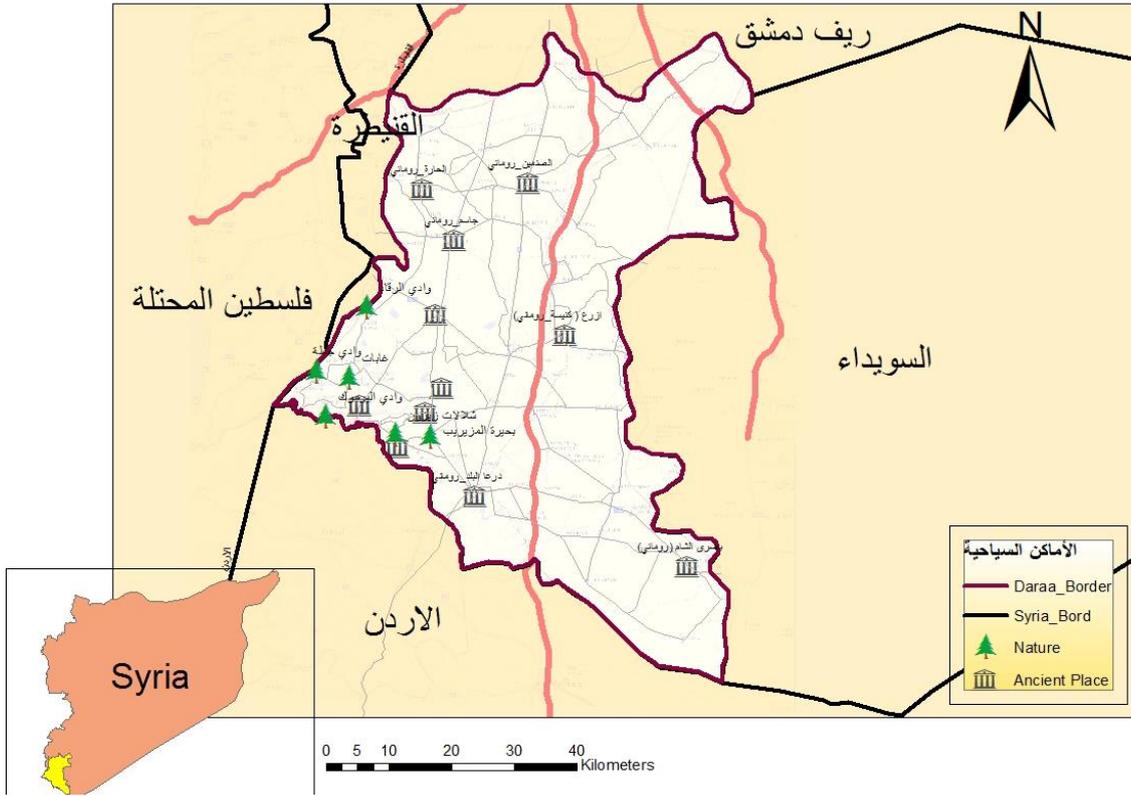
وعلى صعيد الواقع الراهن في إقليم حوران تتركز المصانع والمعامل على محورين رئيسيين، الأول محور المنطقة الغربية والذي يحتوي الصناعات التحويلية الزراعية على ندرتها، وأهم تلك المصانع، معاصر الزيتون ومعامل الألبان والأجبان، والمحور الثاني محور الاتسترداد الدولي بين العاصمة دمشق ومركز المحافظة مدينة درعا وصولاً إلى بوابة نصيب، حيث بدأت تظهر على هذا المحور بعض الصناعات التحويلية الزراعية وغير الزراعية كمعمل الأفراس الليزرية ومعمل ترفيو للصناعات الالكترونية ومعمل الأحذية في مدينة درعا، أما القسم الشرقي من المحافظة، شرقي الاتسترداد الدولي، فنقل المصانع في هذا الجزء وتقتصر على معمل للسجاد في بلدة صيدا وبعض الصناعات الحرفية في بصرى الشام.



الشكل رقم 17: المناطق الصناعية، والمعامل في محافظة درعا
من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات غرفة الصناعة بدرعا

2-7-3. السياحة:

على الرغم مما تمتلكه محافظة درعا من مقومات سياحية هائلة طبيعياً وتاريخياً، لاتزال تصنف السياحة من القطاعات شبه المهملة وتقتصر على السياحة الداخلية إضافة إلى بعض الأنشطة السياحية الأثرية في منطقة بصرى الشام، تنقسم السياحة في إقليم حوران إلى سياحة بيئية طبيعية وسياحة الآثار.



الشكل رقم 18 : المناطق السياحية في محافظة درعا
من عمل الباحث بالاعتماد مديرية السياحة، وآثار درعا

2-7-3-1. السياحة البيئية:

تمتاز حوران ببيئة طبيعية خلابة، حيث تعتبر المنطقة الجنوبية الغربية عصب السياحة البيئية الطبيعية بما تحتويه من أماكن طبيعية تحتوي على مقومات من قبيل التنوع الجيولوجي من أودية وسهول وهضاب ونبابيع عذبة وبعض الغابات، حيث تعتبر منطقة وادي اليرموك ابتداءً ببحيرة المزيريب وليس انتهاءً بشلالات زيزون مناطق طبيعية تستحق العناية والاستثمار، حيث أن الأماكن المذكورة تمتلك عناصر مهمة تجعلها مؤهلة لإقامة مشاريع سياحية يمكن لها أن تكون طريقاً للحافظ على البيئة من جهة، وتأمين فرص عمل كثيرة لأبناء المنطقة وغيرها من المنافع الاقتصادية من جهة أخرى.



الشكل رقم 19: صور من وادي اليرموك في محافظة درعا
تصور مديرية السياحة في محافظة درعا

2-3-7-2. سياحة الآثار:

منطقة حوران من أجمل وأغنى المناطق في سوريا بالمتعلقات الثقافية والآثار الفنية والمباني التاريخية، فهي من أقدم المأهولة عبر التاريخ وهي منطقة استيطان بشري منذ القديم، وموطن الحضارة الأول بسبب مقوماتها الطبيعية وملاءمتها للزراعة، ومن الحضارات التي عاشت وازدهرت في منطقة حوران ابتداء من حضارات عصور ما قبل التاريخ فعهد الفراعنة والأكاديين والعموريين والكنعانيين والآراميين، مروراً بالعصر الإسلامي، الأمويين، العباسيين، السلجوقيين، الأبيكة الأيوبيين المماليك والعثمانيين، وحتى العصر الحديث، فإلى جانب بصرى الشام التي كانت عاصمة للدولة الرومانية تنتشر العديد من الأوابد الأثرية الرومانية في المنطقة الوسطى من حوران ومنطقة الجنوب الغربي، فقد كشفت الدراسات التي أجرتها مديرية السياحة في المحافظة عن العديد

من الآثار الرومانية كالكنائس ولوحات الفسيفساء المنتشرة في أماكن متعددة من أرض حوران.



الشكل رقم 20: مدرج بصرى في
محافظة درعا
المصدر: شبكة الانترنت

2-8. خلاصة الفصل الثالث:

بين الفصل الثالث أن محافظة درعا والمعروفة محلياً بحوران قد شهدت بناء حواضر ومدن رائدة عبر العصور، وتدل المكتشفات الأثرية في المنطقة الغربية من محافظة درعا والتي تعود إلى عدة عصور تاريخية سألفة إلى أن المنطقة قد شهدت نمواً عمرانياً وحضارياً كبيراً خلال العهد الروماني والعثماني.

ومما ساعد على هذا الأمر ما سبق ذكره في هذا الفصل من كثرة الينابيع والودية والسهول الخصبة واعتدال المناخ، وتدل المخطوطات الأثرية ودراسة الآثار العمرانية المتبقية ولاسيما دور العبادة من كنائس ومساجد قديمة إلى مستوى من التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أدركته المنطقة في العصر الروماني والإسلامي.

كما بين الفصل على أن البيئة الطبيعية والمناخ المعتدل للمنطقة جعلها من أجمل المناطق على مستوى سوريا والوطن العربي ويضاف إلى جمال الطبيعة غنى المنطقة بالموارد الطبيعية ولاسيما التربة البركانية التي تشكل إلى جانب غزارة الينابيع عوامل أساسية في الاقتصاد الزراعي الذي يعتمد عليه السكان في المحافظة.

كما أظهرت الدراسة الكثافة السكانية العالية نسبياً وارتفاع نسبة التعليم مؤخراً حيث يشكل السكان في المحافظة رافداً مهماً للأنشطة المحلية والإقليمية من خلال الكفاءات العلمية والعمالة الزراعية والصناعية.

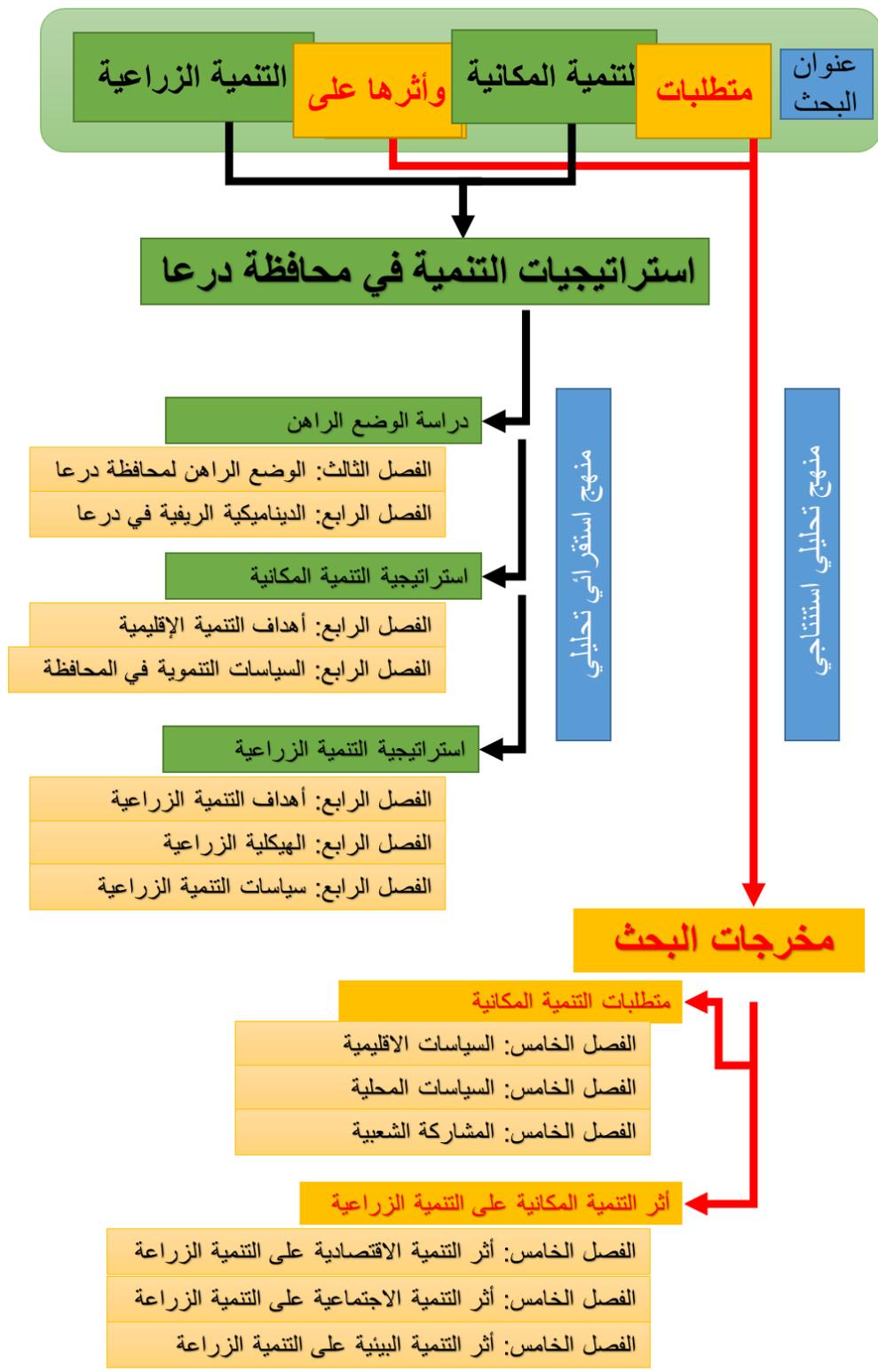
وقد أكدت الدراسة على تعدد الأنشطة الاقتصادية بتعدد الموارد الطبيعية والبشرية، فإلى جانب الزراعة توجد في محافظة درعا العديد من الأنشطة الاقتصادية الصناعية والسياحية والخدمية، وعلى الرغم من تعدد الأنشطة الاقتصادية إلا أنها بشكل أو بآخر ترتبط بالنشاط الأساسي الزراعي، حيث أن معظم الصناعات في المحافظة تعتمد بشكل رئيسي على الزراعة كمصدر للمواد الأولية، ولاسيما معاصر الزيتون ومعامل الألبان والاجبان ومعامل تعليب الخضار " الكونسروة السورية"، إلى جانب بعض الصناعات الحديثة الالكترونية وبعض الصناعات النسيجية، أما السياحة الطبيعية فهي لا تزال تعاني من قلة الاستثمار وهي تشكل في المحافظة خامة مهمة لمجال اقتصادي مهم.

وأخيراً لا بد أن نذكر أن الأحداث الجارية في البلاد بدايةً من عام 2011 قد أثرت في إحداث تغييرات سكانية وديموغرافية نتيجة النزوح واللجوء، غير أن الارتباط الوثيق للسكان بالأرض يترك مجالاً لعودتهم إلى مناطقهم، إضافة إلى أن العوامل والمقومات الاقتصادية التي تحتويها المحافظة هي مقومات طبيعية موجودة أصلاً وهي باقية بحكم الطبيعة وهو ما يمنحنا فسحة من الأمل بإعادة البناء ووضع خطط للتنمية المكانية مبنية وفق إحصاءات دقيقة وبناء على المقدرات والقدرات بعد عودة الاستقرار إلى المنطقة.

3. الفصل الرابع

التنمية المكانية في محافظة درعا

- الديناميكية الريفية
- استراتيجية التنمية المكانية
- استراتيجية التنمية الزراعية



مقدمة:

يدل محتوى الفصل السابق على غنى إقليم حوران بالموارد الطبيعية، مما يجعله مؤهلاً لخوض تجارب تنمية عديدة وناجحة، وإقليم حوران حاله كحال الأقاليم الزراعية يستمد قدراته الاقتصادية من قوة موارده الطبيعية، وللقيام بأي عملية تنمية لا يكفي توفر الموارد فإنجاز العملية التنموية يحتاج أيضاً إلى الإدارة، الشيء الذي يعبر عنه على أرض الواقع بالخطة الاستراتيجية أو استراتيجية العمل التنموي.

إن اختيار الاستراتيجية المناسبة الفاعلة والمرنة بنفس الوقت يعتبر أساسياً للعمل التنموي المجدي، والذي من شأنه أن يحقق أهداف التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذه الاستراتيجية تتعدد مستوياتها المكانية وتختلف باختلاف السياسات العامة والقدرات المالية للدول بالإضافة إلى التوجهات الإقليمية التي تأخذ بعين الاعتبار باقي الأقاليم وتحدد مقدار الدعم من خلال الالتزام بالعديد من الاعتبارات الوطنية.

وأبرز الدراسات التي وضعت لتنمية الريف كانت تعنى بالقطاع الزراعي كمحرك رئيسي للتنمية المحلية والإقليمية، وكانت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي متمثلة بمديرية الزراعة بدرعا في قيادة الجهات الحكومية التي قدمت دراسات وخطط تنمية استثمارية للريف في المحافظة.

وقد برز خلال تلك الدراسات نوعان من التوجهات، الأول يستهدف القطاع الزراعي كنشاط اقتصادي ومصدر دخل لمعظم سكان المحافظة، والثاني يستهدف الأنشطة الريفية غير الزراعية كداعم اقتصادي وضامن للاستقرار المالي والاجتماعي للسكان.

يهدف الفصل إلى دراسة وتوضيح السياسات التنموية التي تعتمدها الهيئات والوزارات المعنية بهذا الخصوص، ضمن استراتيجية الدولة وخطتها، وإلى دراسة الاستراتيجيات التنموية الحالية، والسابقة لإقليم حوران، المتمثل إدارياً بمحافظة درعا، ومن عدة زوايا قطاعية.

لبيان مطابقة هذه الاستراتيجيات مع مقومات المحافظة، من جهة، ولبيان جدوى هذه الاستراتيجيات، ومقدار تطبيقها على أرض الواقع.

فالاستراتيجية التنموية الناجحة لا تصاغ بانحياز قطاعي، فكون الإقليم زراعي لا يحتم على المخططين والساسة تفعيل القطاع الزراعي وإهمال باقي القطاعات، فمهما كانت الدراسة مستفيضة في هذه الخطة لا يمكن التنبؤ بالتقلبات والظروف المناخية أو حتى السياسية مع مرور الزمن، والتي يمكن أن تفرض توجهها آخر يخل بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويفاقم مشاكل المجتمع.

3-1. (الديناميكية)¹ الريفية في إقليم حوران:

يمثل القطاع الزراعي مصدر الإنتاج الرئيسي في إقليم حوران، حيث تتم زراعة عدة أنواع من المحاصيل البعلية والمروية ومنها المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والزيتون ومحاصيل أخرى أخذت بالانتشار مؤخرًا كالعنب والرمان وغيرها من الزراعات، اعتمد البحث بدراسة الديناميكية الريفية على دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية هي: التحولات الإنتاجية، التحولات الاجتماعية، نوعية الإنتاج.⁽²⁾

3-1-1. التحولات الإنتاجية:

لقد شهدت محافظة درعا في الأعوام السابقة (والحديث هنا عن فترة ما قبل الأزمة الحالية) تغيرات عديدة على مستوى عناصر الإنتاج، حيث أنخفض متوسط الحيازة بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان (جدول رقم 3)، وازدادت إنتاجية الأرض بسبب زراعة أصناف ذات إنتاجية عالية، واستخدام أنظمة الري الحديث (جدول رقم 4)، إن استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة تطلب زيادة في اليد العاملة وخاصة في فصل الصيف، مما أدى إلى زيادة النشاط التجاري وبالتالي تنشيط خدمات النقل لإيصال هذه المنتجات إلى الأسواق المحلية والإقليمية.

متوسط حجم الحيازة									عدد الحائزين الزراعيين				المحافظة
إجمالي المساحة			أراضي غير قابلة للزراعة			أراضي قابلة للزراعة							
1994	1981	1970	1994	1981	1970	1994	1981	1970	2004	1994	1981	1970	درعا
70.3	99.5	132.0	1.2	10.7	6.4	68.8	88.6	125.7	38025	30432	20857	27355	

جدول 3: الحيازة الزراعية في محافظة درعا

المصدر: نتائج التعداد الزراعي للأعوام 1970 . 1981 . 1994 - 2004 (تعداد 2004 بيانات عن عدد الحائزين فقط) . والمكتب المركزي للإحصاء 2010

على الرغم من أن الإحصائية المبينة بالشكل السابق حتى عام 2004 فإنه نلاحظ انحسار حجم الحيازة إلى ما يقارب النصف عن عام 1970، ولو تمكنا من الحصول على إحصائية رسمية لحجم الحيازة في بداية 2011 لوجدنا أنها لا تتجاوز 20 دونم أي أقل من ثلث الحال سنة 2004، ويرجع ذلك للزيادة الكبيرة في عدد السكان حيث وصلت نسبة الزيادة في المحافظة 3% سنويا سنة 2010.

¹ مذهبٌ يردُّ التغير إلى قوى كامنة في الأشياء، فمنها تصدر الحركة، وبها تفسر الظواهر الطبيعية المختلفة؛ أو المذهب الذي يفسر جميع الظواهر النفسية، بردها إلى قوى خارجية، وقوى داخلية، أو قوى بيئية، وقوى بيولوجية والديناميكية صفة أساسية من صفات التنمية المستدامة كون التنمية بعناصرها الاقتصادية والاجتماعية تشكل عناصر متغيرة ومتطورة مع الزمن.

² هاغلبلاد، ديناميكية القطاع الريفي غير الزراعي، منظمة الفاو، روما 2006

الأراضي المروية بالري الحديث			الأراضي المروية حسب مصدر الري				المحافظة
الجمع	ري بالتنقيط	ري بالرياح	الجمع	سدود	الآبار	الأنهار والينابيع	
22.0	16.9	5.1	34.1	21.0	13.1	0.0	درعا

جدول 4 توزيع الأراضي المروية في محافظة درعا

المصدر : نتائج التعداد الزراعي للأعوام 1970 . 1981 . 1994-2004 (تعداد 2004 بيانات عن عدد الحائزين فقط) . والمكتب المركزي للإحصاء 2010

والى جانب ذلك فقد أدى التوسع في تربية الثروة الحيوانية إلى زيادة النشاطات الريفية المتعلقة بالزراعة، مثل تجارة الأعلاف وصناعته وتأمين الخدمات البيطرية ومعامل الألبان والأجبان ومعاصر الزيتون وبعض مخازن التبريد الخاصة، وعلى صعيد الأنشطة الريفية غير الزراعية ظهرت العديد من المهن الحرفية في الأرياف ولاسيما المهن التجارية والصناعية الخفيفة ومحلات الصيانة والخدمات العامة.

كما ظهرت العديد من المعامل التي تعتمد على التقنيات الحديثة كمعمل الأقراص الليزرية ومعمل الأجهزة الالكترونية(تريفيو) وغيرها من الصناعات التي استقادت من الموقع الاستراتيجي للمحافظة ومن خط النقل التجاري الواصل بين دمشق ودرعا ومنها إلى دول الخليج العربي.

بالإضافة إلى ذلك كله لعبت المنطقة الحرة السورية الأردنية المتواجدة في بلدة نصيب بالقرب من نقطة المعبر الحدودي دوراً ريادياً في تنشيط التجارة والصناعة على حد سواء، وساهمت في ظهور عدد من المعامل وتنشيط الأسواق المحلية والإقليمية، ودفعت بالاقتصاد المحلي نحو الانفتاح على الخارج من خلال عرض المنتجات المحلية واستيراد الأجنبية.

3-1-2. التحولات الاجتماعية:

لقد باتت محافظة درعا من المحافظات المتقدمة وطنياً في المستوى التعليمي، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي تحسنت بشكل ملموس في العشر سنوات الأخيرة (قبل ازمة 2011)، إضافة إلى ازدياد الوعي بأهمية التعليم والقوانين الملزمة للتعليم الأساسي، حيث بلغ عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي (233876)، وبلغ عدد طلاب التعليم الثانوي (21088) طالب⁽¹⁾. (جدول رقم 5)

¹ المكتب المركزي للإحصاء ، نشرة 2010

المحافظة	رسمية			خاصة			المجموع		
	تكو	اثا	مختلط	تكو	اثا	مختلط	تكو	اثا	مختلط
درعا	6	11	73	6	10	10	6	11	83
									100

جدول 5 مدارس التعليم الثانوي في محافظة درعا

عن المكتب المركزي للإحصاء 2010

إضافة إلى التعليم الأساسي والثانوي صدر قانون بإنشاء جامعة درعا، والتي لا تزال تتبع تنظيمياً لجامعة دمشق، واحتوت على عدد من الكليات كالحقوق والتربية والآداب والاقتصاد والعلوم وغيرها، كما انتشرت على طول الاسترداد الدولي ثمان جامعات خاصة بدأت التدريس منذ عام 2005، والتي لعبت دوراً هاماً حتى الآن في تخريج عدد كبيراً من الطلاب، إضافة لدورها في توطين الأموال التي كانت تذهب للخارج بهدف التعليم لمن لم يحصل على مقعد ضمن الجامعات الحكومية.

3-1-3. مصادر الدخل:

تظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء ومديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة درعا بأن الأسر الفقيرة تشكل 18% من مجموع الأسر بالرغم من توفر العوائد الزراعية الجيدة، وقد يفسر ذلك بعدم وجود مساواة في توزيع الأراضي ولتقتت الحيازة وللعمل الزراعي الموسمي، حيث يوجد في أغلب الأحيان فائض في العمالة الزراعية وغير الزراعية، وبالتالي يذهب ذلك الفائض في العمالة في هذه المنطقة إما إلى دعم العمالة اللازمة للقطاعات الأخرى وإما إلى سوق العمل في المناطق الأخرى، وبشكل خاص دول الخليج العربي، لقد شهدت البنى التحتية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الماضية وخاصة زيادة الطرق الزراعية، وتوسيع شبكة الطرق التي تربط القرى فيما بينها وتصل القرى بالمدن الكبيرة مثل دمشق والسويداء، إضافة لما سبق فإن تطور عناصر البنى التحتية الأخرى كالكهرباء والهاتف وشبكة المياه والنقل والآلات الزراعية قد ساهمت بشكل كبير في تطور بيئة مناسبة للاستثمارات. (جدول رقم 6)

توزع المتعطلين (15 سنة فأكثر) في درعا حسب الجنس لعام 2010									
المحافظة	متعطل عمل سابقاً			متعطل لم يسبق له العمل			المجموع		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
درعا	7718	2997	10715	5099	4049	9148	12817	7046	19863

جدول 6: توزع المتعطلين عن العمل في محافظة درعا

عن المكتب المركزي للإحصاء 2010

3-2. الأهداف التنموية المكانية:

من بين التطورات الأساسية التي حكمت سياسات التنمية السورية بشكل عام وسياسات التنمية الزراعية بشكل خاص منذ عام 1970 تشجيع التصنيع الذي تتبناه الدولة، والذي يهدف إلى استبدال الاستيراد.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للتنمية المكانية في محافظة درعا فيما يلي: (1)

- الحد من التفاوتات الإقليمية والحضرية/ الريفية في توزيعات الدخل ومراعاة اعتبارات التكافؤ والضمان الاجتماعي.

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يقل عن 7% سنويًا، معبرًا عنه بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- تحسين المستويات المعيشية للطبقات منخفضة الدخل بما يضمن التضيق من الفوارق في توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

- تعظيم مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتفعيل دورها التنموي.

- الحد من النمو السكاني وبالتالي نمو الطلب الاستهلاكي بما يكفل تعظيم المدخرات وتوجيهها لأغراض الاستثمار.

- زيادة القدرة التوظيفية للاقتصاد المحلي بما يكفل معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل بالقدر الذي يتوافق والزيادات السنوية في عرض العمل.

- زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- النهوض بمعدل الاستثمار.

- زيادة القدرة التصديرية لقطاعات الإنتاج السلعي والخدمي.

ومن الأهداف الواردة بالخطة الخمسية العاشرة بما يخص القطاع الزراعي ما يلي:²

• وضع خطة وطنية شاملة للاستخدام المتكامل للموارد المائية المتاحة وحسن إدارتها وتحقيق استدامتها، وتوفير المياه لكافة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على أهمية الحفاظ على خزانات المياه الجوفية كاحتياطي هام للأمن الغذائي.

• رفع كفاءة الاستخدامات المختلفة للمياه، وزيادة عائديه الأراضي الزراعية لتحسين مساهمة قطاع المياه في الناتج المحلي الإجمالي.

1 التقرير الاستشرافي سوريا 2025، والخطة الخمسية العاشرة، الفصل السابع،

2 الخطة الخمسية العاشرة، الفصل السابع 2006-2010

- تقييم كامل للمنشآت المائية المختلفة من منشآت حجز وسدود ومشاريع ري وصرف وغيرها، والبدء بإعادة تأهيل المشاريع الحيوية ذات المردودية الاقتصادية والبيئية العالية ومؤشرات الأداء الجيدة، واقتراح المشاريع التي تخدم متطلبات التنمية المستدامة.
- وضع هيكلية ملائمة للمؤسسات والهيئات التي تعني بإدارة المياه وبناء قدرات العاملين فيها، وتأسيس شبكة معلوماتية كاملة للموارد المائية مرتبطة مع مراكز المعلومات الفرعية في الأحواض.
- تأسيس نظام لمراقبة نوعية الموارد المائية، وخاصة مياه الصرف، والعمل على إنشاء محطات للمعالجة تغطي مناطق التجمعات السكنية وتعالج مياه الصرف مختلفة المنشأ للحفاظ على نوعية المياه ضمن المواصفات القياسية، والحد من مشكلة تلوث الموارد المائية.
- وضع آليات ملائمة لزيادة استغلال موارد المياه السطحية. (1)

3-3. السياسات، والاستراتيجيات التنموية:

تُوضَع السياسات الإنمائية التي تسنها الدول والحكومات من أجل إحداث تغييرات أساسية وجوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية ولتكون طريق لرفع المستوى المعيشي، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بكافة جوانب الحياة المادية والنفسية التي تهتم الإنسان في بيئته المحلية والوطنية، من الوضع المعيشي وصولاً إلى الوضع الأمني، وتحقيق طموحه في الاستقرار والرضا النفسي في محيطه المجتمعي، وتتحدد السياسات التنموية بناءً على حاجة الإنسان وإمكانيات البلد والبيئة بنفس الوقت.

3-3-1. السياسة الاستثمارية:

أقرت الحكومة السورية تنفيذ البرامج الاستثمارية وتحديد أشكال توظيفها في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تعتمده الخطة الخمسية العاشرة، عن طريق أوجه الإنفاق الاستثماري العام من جانب وعن طريق تحفيز تدفق الموارد من القطاع الخاص المحلي والأجنبي من جانب آخر. بالإضافة إلى تركيز الخطة على توظيف الموارد العامة بالشكل الأمثل وإعادة هيكلة القطاع العام واختيار المشروعات وفق أولويات تنموية مدروسة، فإنها تشتمل على حزمة من السياسات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لضمان الوصول إلى المعدلات المرسومة لإسهام القطاع الخاص في تمويل الخطة وتشجيعه على الدخول في عملية الاستثمار. (2)

تبنت سورية العديد من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، حيث بدأت منذ أواخر الثمانينات عملية إصلاح اقتصادي تدريجي انطلقت بعد النقص الحاصل في القطع الأجنبي، وتضمنت العملية بعض خطوات التحرير التجاري وتشجيع القطاع الخاص، ثم شكل صدور القانون رقم 10 لعام 1991 بداية تغيير في الفلسفة الاقتصادية باتجاه انفتاح اقتصادي أكبر على القطاع الخاص المحلي والاستثمارات الخارجية. كما أن القانون المذكور شمل قطاعات

1 الخطة الخمسية العاشرة ، الفصل السابع
2 الخطة الخمسية العاشرة. الفصل الخامس

أوسع من القوانين السابقة، ورغم أنه لم يحل محل تلك القوانين إلا أنه سمح بتقديم بعض الحوافز التي ينص عليها للمشاريع المرخصة وذلك (بعد موافقة المجلس الأعلى للاستثمار) وهو مجلس تأسس وفق القانون رقم 10 لعام 1991، ورغم أن القانون 10 جاء أكثر شمولاً من كل القوانين السابقة، إلا أنه لا يوجد في سورية حتى الآن أي قانون يتضمن حوافز استثمارية تغطي جميع القطاعات الاقتصادية، وقد جاء المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000 ليعدل القانون 10 متضمناً المزيد من الحوافز ومعطياً المزيد من الصلاحيات للمجلس الأعلى للاستثمار، وبخاصة تجاه المشاريع التي ترخص وفق أحكام القانون رقم 10 وتعديلاته. (1)

3-3-1-1-3. نقاط القوة في مناخ الاستثمار في محافظة درعا:

يملك إقليم حوران (محافظة درعا) عدداً من الميزات التي تشجع على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتعددة، ومن هذه الميزات:

- **الموقع الجغرافي:** حيث تقع بالقرب من العاصمة دمشق، والتي هي السوق الأكبر لتصريف الإنتاج في سوريا.
- **المنافذ الحدودية:** وأهمها منفذ نصيب الحدودي والمنطقة الحرة السورية الأردنية التي تقع بقرب المعبر، حيث يعتبر من أهم المعابر الحدودية لسوريا بشكل عام، كونه بوابة سوريا على الخليج العربي والذي يشكل بدوره أكبر الأسواق في المنطقة العربية.
- **الإنتاج الاقتصادي:** الزراعي والحيواني الكبير الذي تحظى به المنطقة، والذي يعتبر المادة الخام للعديد من الاستثمارات الصناعية والزراعية وغيرها.
- **توفر اليد العاملة الخبيرة:** ويرجع ذلك إلى نسبة التعليم المرتفعة، وإلى عدد من الثانويات والمعاهد المهنية، وإلى الزيادة الكبيرة نسبياً في عدد السكان في المحافظة.
- **السياسات الاقتصادية والإدارية:** حيث أن الحكومة السورية، ومن خلال المراسيم والقوانين السابقة الذكر، فتحت أبوابها لكل المستثمرين، وسهلت عملية الاستثمار بدون تعقيدات إدارية أو مالية، وبالشكل الذي يضمن لهم حقوقهم وأموالهم.
- **بنية تحتية ذات مستوى مقبول:** حيث أن المحافظة مترابطة من خلال شبكة طرق ومواصلات تصل كافة المناطق حتى النائية منها، إضافة إلى شبكات الكهرباء والماء والاتصالات التي وصلت إلى أبعد القرى في المحافظة. (2)

1 د. الكفري، مصطفى العبد الله. مناخ الاستثمار في سوريا، هيئة الاستثمار السورية.
2 الخارطة الاستثمارية لمحافظة درعا وزارة الزراعة، والإصلاح الزراعي

3-3-1-2. نقاط الضعف في مناخ الاستثمار في المحافظة:

البنية التحتية: على الرغم من توفر الشبكات الخدمية المختلفة في المحافظة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى دفعة قوية، وخاصة بعد الأحداث الأخيرة التي مرت بها سوريا، فالبنية التحتية هي عصب الاستثمار، وتعتبر البنية التحتية الحالية العقبة الأساسية بعد الوضع الأمني المتردي، ويضاف إلى البنية التحتية عدم وجود قاعدة استثمار صناعي ثابتة، حيث وضعت الخطة الخمسية العاشرة إنشاء منطقة صناعية في مدينة داعل ضمن أجنحتها إلا أن ذلك الأمر لم يتم، والمنطقة الصناعية الحالية في المحافظة والمتواجدة في محافظة درعا غير قادرة على استيعاب استثمارات صناعية ذات مستوى عالي.

النظام المصرفي وأسعار الفائدة: ظهرت عدة مصارف خاصة في المحافظة كفروع لمصارف وطنية وعالمية، ولكنها لا تزال تعاني نقص واضح في تقديم الخدمات المصرفية، بسبب عدم تطوير العمل المصرفي وعدم مواكبته للتغيرات الجارية في هذا المجال، إلى جانب نقص في الكفاءات المصرفية.

الإجراءات الإدارية: إن تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتعقيد إجراءات الحصول على التراخيص المطلوبة يشكل عقبة كبيرة أمام المستثمرين ويكلفهم الكثير من الوقت والجهد والمال إضافة إلى الروتين والبيروقراطية والعديد من المشاكل الإدارية الأخرى، وهي ليس مشكلة خاصة بمحافظة درعا، وإنما على مستوى سوريا ككل، وترجع إلى الأنظمة والقوانين والقرارات التي تحكم الحصول على التراخيص المطلوبة.¹

كما يواجه المستثمر معوقات أخرى أبرزها:

- عدم توافر معلومات كافية لدى المستثمر عن فرص الاستثمار.
 - قيود في تشريعات الاستثمار.
 - تعدد الجهات الرسمية التي تشرف على الاستثمار أو التي تصدر التراخيص والموافقات.
 - شعور المستثمر بعدم توافر مميزات كافية بشروط التمويل مقارنة بدول أخرى.
 - السياسات الضريبية والجمركية وتعقيد الإجراءات.
 - فرض الموقع الاستثماري من قبل الجهات المعنية.
 - الشروط المالية والتأمينات التي قد تصل إلى قيمة المشروع نفسه.
 - بطء حل النزاعات القضائية التي قد تنشأ بين المستثمر وجهات أخرى.⁽²⁾
- وتتعدد المشاريع الاستثمارية المنفذة والمقترحة في المحافظة، إلا أن معظم المشاريع المقترحة لا يتم حجزها للأسباب والمعوقات السابق ذكرها، ومن المشاريع الاستثمارية في المحافظة.

1. مناخ الاستثمار في سوريا _ مرجع سابق

2. طلال محمد مدير السياحة. مؤتمر الاستثمار الرابع في المنطقة الجنوبية. 2012

3-1-3-3. المشاريع السياحية المنفذة:

مشروع فندق درعا السياحي (وايت روز): وهو عبارة عن فندق ثلاث نجوم يتضمن قبواً وطابقاً أرضياً وأربع طبقات تشتمل على ثمان وثلاثين غرفة وجناحين ومطعماً ونادياً وصالات بمستوى ثلاثة نجوم.

مشروع منتجع استشفائي بالمياه المعدنية بقرية جباب يتضمن فندق ومطعم وصالات للاستشفاء.

فندق اليرموك السياحي: يقع في منطقة مساكن جلين بالقرب من وادي جلين، وهو جزء من وادي اليرموك، مصنف ثلاث نجوم ويحتوي على 20 غرفة مع صالة.

مشروع مقصف زيزون العائدة ملكيته إلى وزارة السياحة، يتضمن المشروع تأهيل المطعم القائم وتجهيزه وتنفيذ شاليهات وألعاب ومسبح وملحقاته بمستوى نجمتين.

الطرق السياحية: وهي مشاريع استثمارية لصالح وزارة السياحة تربط المناطق السياحية بمركز المحافظة، وأهمها طريق المزيريب درعا، طريق بصرى الشام درعا. (1)

3-1-3-4. مشاريع القطاع السياحي المقترحة:

1- مشروع المزيريب السياحي العائدة ملكيته إلى وزارة السياحة، والذي يتضمن فندقاً صغيراً ومطاعم ومنترهات وملاعب ومساح وأماكن ترفيهية ورياض أطفال ومواقف سيارات بمستوى ثلاثة نجوم.

2- مشروع فندق محطة بصرى العائدة ملكيته إلى مؤسسة الخط الحديدي الحجازي، والذي يتضمن فندقاً بمستوى ثلاثة نجوم.

3- مشروع القرية السياحية في قرية تل شهاب العائدة ملكيته إلى مجلس القرية الذي يضم قرية سياحية بمستوى ثلاثة نجوم، وتأهيل البناء القائم المؤلف من فندق صغير ومسبح ومطعم ومحلات تجارية ومدج في الهواء الطلق ومواقف سيارات وألعاب وأماكن ترفيهية ورياضية، وهي مبنية على الهيكل بنسبة تنفيذ خمسة وتسعين بالمائة.

4- مشروع المنازل القديمة في مدينة بصرى الأثرية العائدة ملكيته إلى دائرة آثار بصرى، والذي يتضمن ترميم المواقع وصيانتها واستثمارها سياحياً كنزل تراثية تقليدية بمستوى نجمتين.

5- مدينة سياحية ترفيهية وتجارية ورياضية في موقع جلين كوكب القبلية بمساحة 579 دونماً، ويبعد موقع هذا المشروع عن مدينة درعا نحو 25 كم في منطقة غنية بالمناظر الخلابة والطبيعة الأثرية. (2)

1 مؤتمر الاستثمار السياحي الرابع. 2008 - وزارة السياحة.
2 مؤتمر الاستثمار السياحي الرابع. مرجع سابق

3-3-1-5. مشاريع القطاع الصناعي الاستثمارية:

تعد محافظة درعا بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي، وخاصة المشروعات الصناعية الزراعية حيث يوجد في المحافظة عدد من المشروعات الاستثمارية في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات، وقد تم عرض هذه المشروعات في مؤتمر الاستثمار في المنطقة الجنوبية في شهر أيار من عام 2010، وتم حجز عدة مشروعات من قبل المستثمرين لكن الحجوزات تم إلغائها بعضها من قبل المستثمرين، كما قام عدد من المستثمرين بتأسيس شركات استثمارية مباشرة من خلال وزارة الصناعة، وخاصة مشروعات توضيب الخضار والفواكه، وهناك حالياً محاولة لتنفيذ مطحنة عن طريق وزارة الصناعة، إضافة إلى عددٍ من المشروعات المقترحة أهمها: (1)

- مشروع إحداث المدينة الصناعية تضم كل الصناعات والحرف والمهن على أرض أملاك الدولة في بلدة شعارة القريبة من طريق اوتوستراد دمشق - درعا - الحدود الأردنية بمساحة 1965 دونماً.

- مشروع مدينة للاستثمارات والصناعات الزراعية مع كامل احتياجاتها الزراعية على أرض أملاك الدولة في بلدة بصر الحرير بمساحة تصل إلى 14640 دونماً، ويبعد عن مدينة درعا نحو 23 كيلومتراً.

- مشروع استثمار الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة كهربائية.

- مشروع استثمار أرض سوق الهال في مدينة درعا

- مشروع استثمار منتزه سد درعا الواقع جنوب شرق مدينة درعا.

- مشروع معمل غسل وفرز وتوضيب الخضار والفواكه المعدة للتصدير مع وحدة خزن وتبريد في بلدة أم المياذن القريبة من مركز الحدود السورية - الأردنية في نصيب بمساحة تتراوح بين ستة إلى عشرة دونمات.

- مشروع معمل حفظ وتعليب اللحوم (مرتديلا الدجاج) في بلدة معربة بمساحة تتراوح بين ثلاثة إلى ثمانية دونمات.

- مشروع مطحنة دقيق آلية بطاقة تصنيع يومية تصل إلى 250 طناً في مدينة ازرع بالقرب من موقع صوامع الحبوب في المدينة، وتصل المساحة المخصصة لهذا المشروع إلى نحو عشرة دونمات.

- مشروع معمل إنتاج وتعبئة الاوكسجين للأغراض الصناعية والطبية في مدينة ازرع. (2)

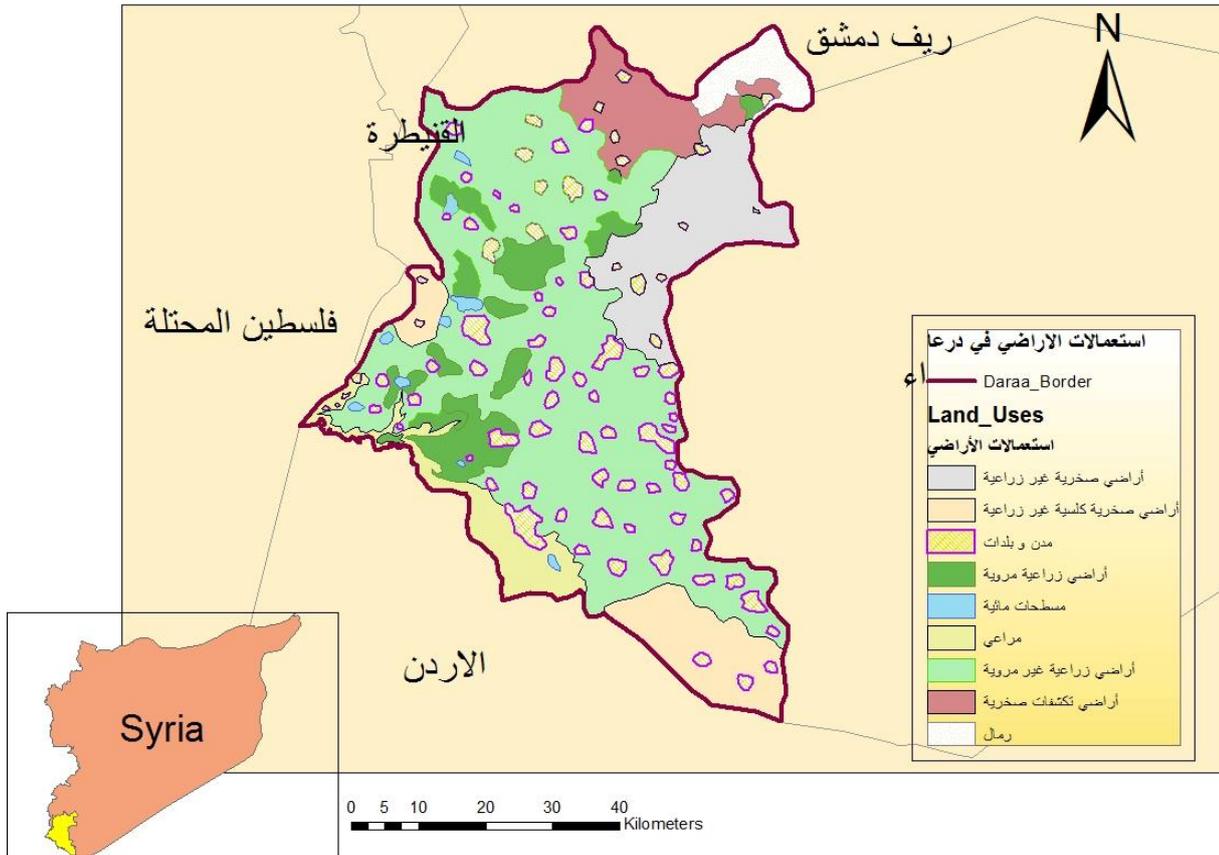
¹ عوض عبد الوحيد، مدير الصناعة بدرعا

² عوض عبد الوحيد، مدير الصناعة بدرعا، تقرير سنوي للمنشآت الصناعية في المحافظة 2010

3-2-3. السياسة السكانية:

تعتبر القوة البشرية في محافظة درعا من الموارد الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الخطط التنموية، كونها تتمتع بميزات إيجابية كبيرة، مثل التعليم وارتفاع نسبة القادرين على العمل من فئة الشباب. (1) إلا أن الواقع السكاني لا يخلو من المشاكل التنموية وعلى رأسها الزيادة الكبيرة نسبياً في السكان، والتي وصلت إلى 3% عام 2011، بواقع مليون ومائة ألف نسمة يتوضعون على أرض مساحتها الكاملة لا تتجاوز 3800 ألف هكتار، منها أراضي صالحة للزراعة حوالي 3100 ألف هكتار، أي أن الكثافة الظاهرية للسكان في المحافظة هي 289 ف/كم²، والكثافة المعمورة وصلت إلى 355 ف/كم² عام 2011. (2)

ويدل (الرسم التوضيحي رقم 2)، على المناطق المعمورة من تجمعات سكنية وأراضي زراعية ومسطحات مائية والمناطق غير المعمورة التي تتركز بالشمال الشرقي (تكتشفات صخرية) والجنوب الشرقي (أطراف البادية).



رسم توضيحي 1 استعمالات الأراضي في محافظة درعا
عن المكتب المركزي للإحصاء 2010

1 تبلغ نسبة السكان التي تتراوح أعمارهم بين 15-65 سنة 60% من مجموع السكان في محافظة درعا بحسب المكتب المركزي للإحصاء 2011، ويرجع ذلك إلى التحول من المعدلات المرتفعة للوفيات، والخصوبة إلى معدلات منخفضة للوفيات أولاً، ثم للخصوبة ثانياً، يؤدي إلى ارتفاع نسبة القوة البشرية العاملة إلى نسبة إجمالي السكان.

2 تستخدم كلمة "المعمورة" هنا لا بمعنى المباني بل بالمعنى الواسع للعمران - إعمار الأرض، ويتضمن التغيير الذي يدخله النشاط البشري على طبيعة الأرض باستثمارها في الزراعة، والصناعة، والسكن، والطرق، والمنشآت الأخرى. المكتب المركزي للإحصاء، 2011، مرجع سابق

الامر الذي قلص حجم الحيازات، وزاد من حجم البطالة، في ظل غياب شبه كامل لتطبيق سياسات سكانية فاعلة تجنب السكان العواقب المترتبة على هذه المشاكل، ومن هذه السياسات الموضوعية من قبل هيئة تخطيط الدولة ضمن الخطط الإقليمية والوطنية:

أولاً: سياسات خاصة بخفض معدل النمو السكاني:

- مشروع تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والذي يقدم خدماته مجاناً للسكان من إرشادات وأدوية وعيادات ثابتة ومتحركة.
- جلسات التوعية الأسرية الخاصة بتنظيم الأسرة وبيان أخطار الزيادة السكانية على المجتمع ككل.
- رفع المستوى التعليمي والثقافي لدى السكان، من خلال الاستمرار بقانون التعليم الإلزامي وإقامة دورات محو الأمية لنشر الوعي والتثنية الذاتي لمشاكل التزايد السكاني المضطرد.
- المشاركة الشعبية في برامج التنمية لنقل الصورة بشكل أوضح للسكان وخاصة النساء، كبرنامج تنمية المرأة الريفية.

ثانياً: سياسات خاصة برفع مستوى خصائص البيئة المكانية:

- إنشاء أقطاب نمو جديدة لجذب السكان إليها وتخفيف الضغط على المناطق ذات الكثافات العالية.
- إنشاء ودعم برامج تنمية المجتمعات الريفية كالبرامج التي تقوم بها الأمانة السورية للتنمية.
- زيادة المساحات المعمورة من خلال استصلاح الأراضي لزيادة نسبة الأراضي القابلة للزراعة، وبمعنى آخر نشر الكثافات السكانية على مساحات أكبر.

المحافظة	الأبنية السكنية		الأبنية التجارية		الأبنية الصناعية	
	عدد الرخص	المساحة (ألف م ²)	عدد الرخص	المساحة (ألف م ²)	عدد المنشآت الصناعية	المساحة (ألف م ²)
درعا	7277	1361	160	93.4	888	42.7

جدول 7 الأبنية المرخصة في محافظة درعا

عن المكتب المركزي للإحصاء 2010

ويظهر (الجدول رقم 7) المساحة الطابقية المبنية في المحافظة حيث وصلت تلك المساحة إلى 1784 ألف م²، منها 980 ألف متر مربع في الريف.

3-3-3. السياسة النقدية، والمالية:

تعتبر محافظة درعا من أكثر المحافظات غنى برؤوس الأموال، ويرجع ذلك إلى عدد كبير من المهاجرين خارج القطر، ولاسيما إلى دول الخليج العربي، حيث أن تقلبات المناخ خاصة في المنطقة الشرقية من المحافظة دفعت بالعديد من الشباب إلى ترك الزراعة، واللجوء إلى السفر، حيث عاصر هذا الشباب المراحل الأولى من الثورة النفطية في الخليج العربي، وأسهمت الأموال التي أحضرت في النهوض في البنية العمرانية في المحافظة من جهة كما وظفت هذه الأموال في بعض الأحيان في استثمارات محلية وإقليمية، أسهمت بتسريع عملية التنمية في المحافظة إلى حد ما، ضمن قيود الاستثمار، وقد قامت الحكومة السورية بدورها ضمن الخطط التنموية الموضوعية، وعلى رأسها الخطة الخمسية العاشرة بوضع مبادئ وتوجهات للسياسة النقدية في المحافظة بشكل خاص والجمهورية العربية السورية بشكل عام، وبدأت البنوك الخاصة بفتح فروع لها في المحافظة تباعاً إلى جانب فروع المصارف الحكومية حتى وصل عددها في مدينة درعا في عام 2010 إلى 8 بنوك بين عام وخاص. (الجدول 8)

المصارف وفروعها في محافظة درعا 2008- 2010

	العام			المصرف
	2010	2004	2000	
	1	1	1	المصرف المركزي
	1	1	1	المصرف التجاري
	1	1	1	المصرف العقاري
	1	1	0	بنك بيمو السعودي الفرنسي
	1	1	0	بنك التجارة والتمويل
	1	0	0	بنك سوريا الإسلامي
	1	0	0	بنك البركة
	1	0	0	بنك سوريا والمهجر
	8	5	3	المجموع

جدول 8 المصارف والبنوك في محافظة درعا

عن المكتب المركزي للإحصاء 2010

3-4. استراتيجية التنمية الزراعية في محافظة درعا:

لقد تمت في السنوات الأخيرة عدة دراسات وأبحاث استراتيجية تناولت التنمية الزراعية، حيث قامت وزارة الزراعة وبالتعاون والاشتراك مع عدة جهات محلية وعالمية ومراكز بحثية وباحثين موفدين بدراسة التنمية الزراعية في الريف السوري على مستوى الأقاليم والمحافظات والمناطق، وكان من أبرز من قام بدراسة استراتيجية للتنمية الزراعية في الأونة الأخيرة، الدراسة التي قام بها أليكسندر ساريس الباحث والخبير في منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

وعلى مستوى محافظة درعا، فقد قامت دائرة التنمية الريفية التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ومن خلال دائرة التنمية الريفية في المنطقة الجنوبية بدراسة استراتيجية شاملة لمحافظات إقليم الجنوب، والمكون من محافظات درعا والسويداء والقنيطرة، حيث تضمنت الدراسة النواحي الهيكلية للزراعة في المحافظات الجنوبية وأداء القطاع الزراعي ووضحت الفرص والمعوقات التي تحول دون تنفيذ إجراءات عملية التنمية الزراعية، ومن خلال هذه الدراسة حددت الأهداف الرئيسية التي من المفترض أن تحققها المشاريع الاستثمارية المتضمنة في خطط التنمية الزراعية.

3-4-1. الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية في الإقليم:

بالرغم من تعدد وتنوع الموارد الطبيعية في المحافظة إلا أن إدارة هذه الموارد لا تزال في مراحل متأخرة إلى حد ما، ويشير حجم العوائق الإدارية والتخطيطية الى: "إن التنمية الزراعية يجب أن تهدف إلى خلق قطاع زراعي كفاء ومنتج ومستدام أيضا من حيث استخدام الموارد ومن ناحية القدرة التنافسية والتوجه نحو الخارج وتوفير الدخل الكافية للعدد الكبير من الحائزين وتوزيع الدخل والمزايا بشكل عادل".⁽¹⁾

وتتمثل الأهداف الرئيسية لاستراتيجية القطاع الزراعي الحالية فيما يلي:

1. تأمين درجة عالية من الاكتفاء الذاتي، وخاصة من المواد الغذائية الرئيسية.
2. الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية، وتحسين إنتاجيتها.
3. تأمين المواد الخام اللازمة لمعامل التصنيع المحلية.
4. زيادة الصادرات الزراعية.
5. تشجيع الاستثمارات كأداة رئيسية لتحقيق هدف التنمية.
6. تحسين مستويات المعيشة، واحتواء الهجرة من الريف إلى المدينة.
7. توفير فرص العمل لليد العاملة الزراعية.

1 أليكسندر ساريس. "استراتيجية التنمية الزراعية". FAO

3-4-2. هيكلية القطاع الزراعي في محافظة درعا:

تشكل المزارع الصغيرة و المتوسطة الوحدات الإنتاجية الرئيسية في الزراعة في المحافظة، وذلك نظراً لأن الإصلاح الزراعي قد تسبب في الاختفاء العملي للإقطاعيين التقليديين الكبار، وتشكل التعدادات الزراعية المصدر الرئيسي للمعلومات البنوية حول الزراعة وهي تشير إلى المزارعين باستخدام تعبير "الحائزين" الذين يعرفهم التعداد الزراعي بالأفراد المسؤولين عن الاستثمار الفني والإداري للحيازات الزراعية والذين يتحملون المسؤولية الاقتصادية الكاملة بأنفسهم أو مع شركائهم، ويعتبر حائزاً زراعياً كل من يستثمر أرضاً لا تقل مساحتها عن دونم واحد أو يستثمر بيتاً بلاستيكيّاً في الزراعات المحمية أو يربي راساً واحداً من الغنم أو راسين من الماعز أو خمسة طيور من الدجاج على الأقل أو خلية واحدة من خلايا النحل، كما يعتبر حائزاً زراعياً كل من يملك جراراً زراعياً، أو جزءاً من جرار أو حصادة دراسة.

تصنف الحيازات الزراعية إلى حيازات للأرض وحيازات للحيوان وحيازات مختلفة في بينهما حائز أرض وحيوان، وحائز أرض وآلات، وحائز أرض وحيوان وآلات⁽¹⁾، من حيث استخدام الأراضي، تشير الدراسات إلى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في محافظة درعا حوالي / 232 / ألف هكتار من إجمالي / 373 / ألف هكتار هو مساحة المحافظة كاملة، وغير قابلة للزراعة / 102 / ألف هكتار، أما المروج والمراعي / 29 / ألف هكتار، وأقل من 10 ألف هكتار غابات.

خلال العقدين الماضيين كان هناك زيادة ملحوظة في عدد الحائزين، وانخفاض في وسطي الحيازة حيث شكلت مساحة الهكتارين أكثر من ثلثي الحيازات، ويتمتع 29% من الحائزين بوجود عمل آخر إلى جانب الزراعة، وتضمن فئة المالكين الغائبين الحائزين الذي يملكون مساحات كبيرة، ولكن ليس لديهم الوقت لزراعتها، وكذلك الذين يمتلكون مساحات صغيرة ولا يمكنهم كسب الدخل الكافي من أراضيهم. كما أن الوضع التعليمي للحائزين متدنٍ جداً حيث يقل المستوى التعليمي لأكثر من 83% من الحائزين عن المستوى الثانوي كما أن قسماً كبيراً منهم (33%) من الأميين.⁽²⁾

3-4-3. أداء القطاع الزراعي في محافظة درعا:

باستثناء سنوات الجفاف، ازداد الإنتاج الزراعي بشكل ثابت خلال الفترة 1999-2010 وتم تحقيق الزيادة في كل من الإنتاج الحيواني والنباتي على حد سواء، ومع ذلك فإن نموذج النمو لم يكن متساوياً. حيث كانت المحاصيل التي حققت أكبر قدر من النمو هي محاصيل الأشجار المثمرة والخضار، وخلال السنوات العشر الأخيرة كان هناك زيادة ملحوظة في مراديد الزيتون والعنب والرمان والحمص بينما لم يكن هناك تغيرات كبيرة في مراديد القمح والشعير، إضافة إلى أنه خلال السنوات العشر الأخيرة طرأ تغير كبير على توزيع المساحات المروية بين المحاصيل حيث ازدادت مساحة المحاصيل الصيفية بما فيها الخضار الصيفية، وكذلك الأمر بالنسبة للمحاصيل الشتوية حيث كان هناك زيادة كبيرة في المحاصيل المروية بينما تراجعت المساحة المخصصة للمحاصيل البعلية.

1 د. حسن حسين، د. النعمي قاسم. الحيازات الزراعية، المكتب المركزي للإحصاء 2010
2 المكتب المركزي للإحصاء، نشرة 2011

أما بالنسبة للأشجار المثمرة فقد توسعت مساحتها بشكل ملحوظ، وبشكل عام فقد كان هناك زيادة ملحوظة في الأراضي المروية. (1)

هناك فروق كبيرة بين المساحات المخططة والمساحات الفعلية، ويظهر أن المساحات المزروعة بجميع المحاصيل الاستراتيجية ماعدا التبغ في الأراضي المروية أكبر من المساحات المخططة. إن الزيادة في الزراعة يمكن أن تكون نتيجة للتحيز في قياس المساحات المزروعة كما يمكن أن تكون نتيجة "لتوسيع" المزارعين لأراضيهم المروية للاستفادة القصوى من المياه التي توفرها شبكات الري الحكومية.²

3-4-4. توجهات استراتيجية التنمية الزراعية في محافظة درعا:

يشير تحليل البيانات المتضمنة في خطة التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية، التي تم إعدادها مؤخرًا من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في أواخر عام 2004 إلى أن تحديد الأهداف العامة وكذلك التعديلات المطلوبة لعملية التنمية قد تم بشكل عام وواسع جداً مما يفسح المجال أمام السياسات البديلة.

ومن أهم الافتراضات التي تتضمنها الخطة المقترحة، أن وزارة الزراعة سوف تقوم بمراقبة المساحات المخططة، والمراديد بشكل مباشر، من خلال الوحدات الإرشادية، ومراكز الأبحاث الزراعية المنتشرة في المحافظة، إضافة إلى تشجيع استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي، وتسهيل ذلك من خلال دعم تلك الأساليب بالقروض الزراعية وتسهيل عملية استيراد المعدات الحديثة وتقديم المشورة وتبادل الخبرات بين المزارعين، وتحفيز العمل على تحقيق مستويات عالية في إنتاج المحاصيل بشكل عام والاستراتيجية منها بشكل خاص.⁽³⁾

كما تضمنت الخطة زيادة المساحات المروية من الأراضي الزراعية، من خلال إنشاء المزيد من السدود السطحية، ومد شبكات الري الحديث، وتحديث القديم منها، واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة وخاصة القريبة من مصادر الري.

3-4-5. المعوقات والفرص:

يوجد العديد من المعوقات التي تواجه عملية التنمية الزراعية في محافظة درعا، وتتضمن المعوقات الإقليمية بسبب ضعف التصريف المحلي وتكلفة النقل والشحن وتحكم التجار بالمزارع، وتتضمن المعوقات البيئية:⁽⁴⁾

- التكاليف المادية للتربة والتي يبدو أنها من أكثر القضايا أهمية وحاجة للحل يليها نزوب المياه الجوفية، وتملح التربة، وتراجع المراعي الطبيعية.

1 دائرة الإنتاج، مديرية الزراعة بدرعا، نشرات دورية 1991-2010

2 الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة، والإصلاح الزراعي، 2004

3 الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة، والإصلاح الزراعي، 2010

4 دائرة الإنتاج، مديرية الزراعة بدرعا، نشرات دورية 1991-2010

- وفيما يتعلق بتخصيص الأراضي للمحاصيل الاستراتيجية فبينما هناك مجال كبير على المدى الطويل لتغيير استخدام الأراضي، وعلى المدى القصير يتم تخصيص قسم كبير من الأراضي للمحاصيل السنوية، والتي ستستمر بزراعة القمح والشعير، وهذا بدوره يعني أن ربحية هذه المحاصيل قد تحتاج للاستمرار بشكل صناعي، وتؤدي الحاجة إلى دعم القمح حالياً إلى وجود مشكلتين متميزتين الأولى هي ارتفاع التكاليف المالية على الدولة، والثاني أنها تتطلب آلية لتقديم مثل ذلك الدعم.

- تعرض تجميع المدخرات إلى إهمال طويل في الريف مما يخلق عقبات كبيرة تتمثل في الأموال المحلية المتوفرة للاستثمار. كما أن هناك كثير من المعوقات التسويقية نظراً للتنظيم الحالي للبنية التسويقية التحتية والأسواق بشكل عام.

بالإضافة إلى المعوقات المتعددة التي ذكرناها أعلاه يبدو أن هناك العديد من المجالات غير المستثمرة، لذا فيجب أن تستفيد الاستراتيجية من هذه المجالات التي تتضمن:

- الخبرات الفنية الكبيرة في القطاع العام في مختلف نواحي الإدارة الزراعية مثل البحوث والري والتسويق والتخطيط، واليد العاملة الشابة الكثيرة التي دخلت سوق العمل.
- الإمكانية الكبيرة لتكثيف استخدام الأرض من خلال الري التكميلي في الأراضي البعلية.
- المجال الواسع لتحسين كفاءة استخدام المياه في المساحات المروية الحالية، وكذلك المساحات التي تعتمد على الري التكميلي.
- الظروف المناخية المناسبة لإنتاج المحاصيل ذات القيمة المرتفعة المروية مثل العديد من أنواع الخضار.
- القرب من أسواق المنتجات التي تتمتع فيها المحافظة بالميزة النسبية مثل أسواق الدول العربية، وأسواق دول الشرق الأوسط.
- قدرة المزارعين على التكيف مع تغير الظروف⁽¹⁾.

4. الفصل الخامس

مخرجات البحث

- متطلبات التنمية المكانية
- أثر التنمية المكانية على التنمية الزراعية

مقدمة:

يلاحظ من دراسة استراتيجية التنمية المكانية في محافظة درعا، توجه الخطط التنموية نحو القطاع الزراعي، وهو أمر طبيعي نظراً إلى أن الإنسان الريفي ومنذ آلاف السنين اعتمد الزراعة كمصدر رئيسي يلبي احتياجاته من غذاء ودواء ولباس، وحتى المجالات الإنتاجية الأخرى التي ظهرت مؤخراً كالصناعة والتجارة والخدمات تتعلق بطريقة أو بأخرى بالإنتاج الزراعي، فكما أن الطبيعة والمناخ والبيئة الاجتماعية تشكل حجر أساس وداعم كبير للقطاع الزراعي، فإن الإنتاج الزراعي يشكل مصدر الإنتاج الصناعي والدافع نحو الخدمات الاجتماعية الأخرى.

وبما أن أية تنمية مكانية مهما كان شكلها تصب في صالح رفع المستوى المعيشي للإنسان، وتحسين قدرته على التأقلم مع البيئة بمختلف مكوناتها، فإن ذلك يقودنا، وعلى المدى المتوسط، إلى البقاء في فلك الاقتصاد الزراعي، من منطلق العمل بمبدأ الاستفادة من ميزات البيئة الطبيعية والاجتماعية والموارد البشرية العاملة والمتخصصة في هذا المجال، ولتحقيق ذلك يجب دراسة التنمية المكانية الشاملة مترافقة مع دراسة تأثيرها على التنمية الزراعية سواء كان هذا الأثر إيجابياً أو سلبياً، لوضع توصيات وبرامج لتعزيز الإيجابيات والحد من السلبيات.

منهجية العمل:

تتبع متطلبات التنمية المكانية من متابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية للحالة الدراسية، ومقارنتها مع تجارب مماثلة في مناطق أخرى من العالم، حيث يشكل توظيف الموارد الطبيعية والبشرية في خطط التنمية بالشكل الأنسب أساس العمل التنموي، فيعتبر أي خلل في العملية التنموية ناتج بشكل عام عن سوء في إدارة هذه الموارد، وآلية توظيفها ومتابعتها، حيث تتراقق عملية التنمية المكانية مع جهد مستمر يندرج في خانة المراقبة والمتابعة، لتحديد أماكن الضعف والخلل، وإعطاء التوصيات والتعديلات التي من شأنها إعادة مسار التنمية إلى الخط السليم الذي يضمن تحقيق الأهداف التنموية بأسرع وقت وأقل جهد.

ويمكن من خلال متابعة الاستراتيجيات التنموية المكانية السابقة للحالة الدراسية استنتاج أماكن الضعف والخلل، وآلية تجنبها أو تقويمها، وهو ما يعبر عن متطلبات التنمية المكانية، حيث تشكل هذه المتطلبات منهجية تنموية ضمن حالة خاصة تساعد في تنفيذ الخطط التنموية الحالية كما تساهم في وضع خطط مستقبلية أكثر جدوى، وأكثر واقعية كونها مبنية على الاستفادة المثلى من الموارد، وتراعي ظروف وعوامل إعاقة التقدم في تنفيذ الخطط الموضوعية، مما يمكنها من الخروج إلى الواقع وإظهار الأثر المرجو من هذه الخطط.

ومن أجل استنتاج متطلبات التنمية المكانية، يجب العمل على ارساء خارطة التنمية المكانية المبنية على أساس الموارد الطبيعية والبشرية والبيئية لمنطقة الدراسة، ومن خلال هذه الخارطة يمكننا تحديد مناطق الخلل في التنمية المكانية، وارجاع هذا الخلل إلى المستوى القطاعي، من ثم اقتراح مطلب تنموي لتحقيق تنمية مكانية شاملة، ومتوازنة بين مختلف مناطق ونواحي محافظة درعا.

4-1. مؤشرات ومتطلبات التنمية المكانية الشاملة:

ستتم دراسة المتطلبات على ضوء مؤشرات الأبعاد التنموية الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتكون كل بعد من الأبعاد التنموية السابقة من عدد من المؤشرات الفرعية، والمستمدة من المجموعة الإحصائية نشرة 2011، والتقرير الوطني الثالث لأهداف الألفية 2010 وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

بحيث تنتج المتطلبات من خلال تصنيف النواحي ضمن المحافظة إلى خمس مستويات تتدرج بحسب التنمية المكانية الحالية، وإمكانية تنفيذ المشاريع التنموية مستقبلاً، فعلى سبيل المثال يشكل المستوى الجيد واقعاً تنموياً جيداً يؤشر إلى إمكانية تعزيز الواقع وإعداد خطط متقدمة، ويشير المستوى الأخير إلى ضعف في البنية التنموية من حيث الموارد والاستثمار، وهذا المستوى بحاجة إلى خطة تنمية تناسب واقع المكان.

وقد تمت عملية التثقيف من خلال استشارة الخبراء المحلية في الوزارات المعنية والمديريات التابعة لها في محافظة درعا، ولاسما وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة المياه ووزارة الإدارة المحلية وغيرها، ومن خلال خبرات محلية من ذوي الشأن من السكان من خلال عينات مجتمعية عشوائية، مع مراعاة المواضيع التالية:

- علاقة المؤشر بالواقع المحلي من حيث جدوى الإنتاج الاقتصادي (مثل علاقة مؤشر العمالة الزراعية

ضمن الموارد البشرية بالإنتاج الزراعي، تعطي هذا المؤشر أفضلية على مؤشر كثافة السكان).

- علاقة المؤشر بالحاجات الأساسية للسكان (مثل أفضلية مؤشر المياه ضمن الموارد الطبيعية على مؤشر

الأودية والانحدارات)

- علاقة المؤشر بمتطلبات التنمية الإقليمية (مثل أفضلية مؤشر الطرق الرئيسية ضمن البنية التحتية على

مؤشر شبكات الكهرباء)

- علاقة المؤشر بالنسيج الثقافي المحلي والبيئة الطبيعية (مثل أفضلية مؤشر التنمية الزراعية على مؤشرات

التنمية الصناعية أو الخدمات ضمن التنمية الشاملة).

4-1-1-1. مؤشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر مؤشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم المؤشرات التي تقيس الوضع التنموي في منطقة ما، حيث

يحدد مقدار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكافة أبعادها القطاعية والإحصائية، ويشكل معياراً وموجهاً رئيسياً

في عملية وضع الخطط الاستراتيجية والبرامج التنموية.

ويتكون بشكل رئيسي إلى مؤشرين مركبين:

- مؤشر التنمية الاقتصادية. - مؤشر التنمية الاجتماعية.

يتكون كل مؤشر منهما من عدة مؤشرات فرعية مركبة وفردية، حيث يتم اختيار المؤشرات كما ذكر سابقاً

بالاعتماد على عدة مؤسسات محلية ودولية، وتعدد المؤشرات يزيد من دقة توصيف المؤشر النهائي للحالة المراد

قياسها، وعلى هذا سوف يتم ذكر المؤشرات الرئيسية والفرعية فقط دون التطرق بالتفصيل لمكونات المؤشرات

الفرعية المركبة.

4-1-1-1. مؤشر التنمية الاقتصادية:

يعبر مؤشر التنمية الاقتصادية عن الحالة الاقتصادية الراهنة لمحافظة درعا بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والخرائط الجيولوجية والصور الفضائية المأخوذة من الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية المتخصصة بهذا الشأن، وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية الاقتصادية ضمن شقين رئيسيين، مؤشر الموارد الطبيعية التي تشكل أساس العمل الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومؤشر القطاعات الاقتصادية الراهنة في المحافظة.

أ- مؤشر الموارد الطبيعية:

يتكون مؤشر الموارد الطبيعية من سبعة مؤشرات مركبة، تتنوع بين المصادر الطبيعية للإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي، والعوامل البيئية المساعدة على العملية الإنتاجية، ويحتل هذا المؤشر أهمية استراتيجية كونه مؤشر على أهلية ومقدرة المكان على خوض تجربة تنمية تركز على العامل الاقتصادي كشرط ومنطلق للقيام بتنمية مكانية شاملة، من منطلق أن الموارد الطبيعية المحلية ترجح قابلية التنمية المحلية وتسارعها، وتشكل عامل جذب للاستثمار وعامل استقرار للإنسان في هذا المكان أو غيره.

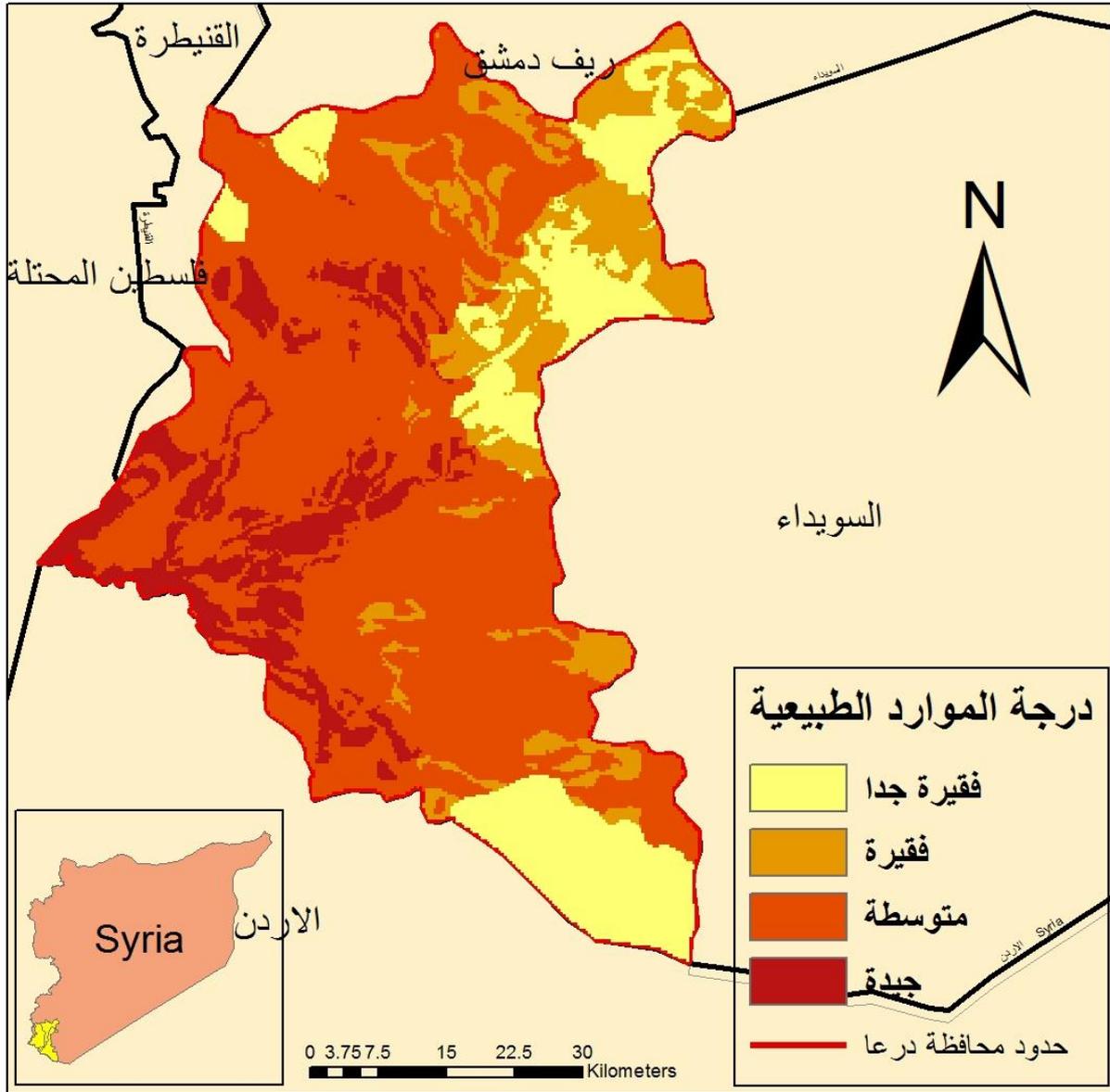
يأخذ مؤشر الموارد الطبيعية بعين الاعتبار كافة الموارد المستخدمة بالقطاعات الإنتاجية على أرض المحافظة، بتثقيف يتناسب مع الجدوى الاقتصادية لهذه القطاعات من جهة، ومدى الكفاءة الإقليمية والمحلية لهذه القطاعات من جهة أخرى، أي مقدار الاستفادة الاقتصادية من هذه الموارد، سواء أكانت الاستفادة في تسهيل عملية الإنتاج أو في توفير فرص العمل أو في مقدرة الموارد الطبيعية على جذب الاستثمار الصناعي والزراعي بكفاءة مع اخذ عدم الاضرار بالبيئة الطبيعية بعين الاعتبار.

مؤشر الموارد الطبيعية في محافظة درعا				
م	الموارد الطبيعية	نوع البيانات	درجة التقييم	نسبة التثقيف
1	موارد جيولوجية	خارطة جيولوجية	1 - 5	30%
2	المياه السطحية	سدود، وأنهار	1 - 5	20%
3	المياه الجوفية	خارطة مياه جوفية	1 - 5	10%
4	الأمطار	معدل الهطول السنوي	1 - 5	10%
5	المناخ	الأنظمة المناخية	1 - 5	10%
6	الاوودية، والانحدار	خارطة جوية معالجة	1 - 5	10%
7	المواقع الأثرية ⁽¹⁾	بيانات منمذجه سوريا	1 - 5	10%
	المجموع			100%

جدول 9: الموارد الطبيعية في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية

¹ تم دمج المواقع الأثرية ضمن الموارد الطبيعية كونها موارد ثابتة تشكل عامل جذب للاستثمار السياحي.



رسم توضيحي 2 : الموارد الطبيعية في محافظة درعا
عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية

من خلال الرسم التوضيحي السابق يلاحظ أربع مناطق رئيسية:

الأولى: منطقة فقيرة جداً بالموارد البشرية تتركز في أقصى المنطقة الشمالية الشرقية والشرقية الجنوبية، وهي مناطق ذات تربة صخرية أو رملية قريبة من البادية ذات أمطار قليلة، ومناخ جاف تتخللها في المنطقة الشمالية الشرقية بعض الميزات الاقتصادية غير مستثمرة إلى الآن.

الثانية: منطقة فقيرة تجاور المنطقة السابقة، وبعض المناطق في الشمال الغربي، وهي تحتوي على بعض الموارد الجيولوجية ذات الميزة الاقتصادية، وهي غير مستثمرة، ولأسيما الفلزات، والصخور القابلة للاستثمار في مجال الإنشاءات، والبناء.

الثالثة: منطقة متوسطة من حيث الموارد، تحتل معظم مناطق المحافظة، ويرجع ذات إلى سيطرة التربة الطينية القابلة للزراعة إلا أن تنوع المناخ وضعف الأمطار في بعض مناطقها أدى إلى تراجع هذه المناطق تنموياً، إضافة إلى انتشار بعض المواقع الأثرية على مساحة هذه المنطقة، وهي ضمن الحد الأدنى من الاستثمار السياحي.

الرابعة: منطقة جيدة من حيث الموارد، تتركز في وسط الجنوب والجنوب الغربي، وهي مناطق ذات تربة طينة خصبة تتوفر فيها كمية جيدة من المياه السطحية والأمطار فيها تزيد عن حاجز 250 مم³/عام، إضافة إلى احتواء هذه المناطق على العديد من الموارد الإنتاجية الطبيعية كالمواقع الأثرية وبعض الموارد الجيولوجية كالمواد الخام للبناء والإنشاءات.

وبناء على هذا التصنيف يمكن ان توضع توصيات للمتطلبات التنموية ضمن:

- 1- دراسة استثمارات في الموارد الجيولوجية في المناطق غير المأهولة في المنطقة الأولى والثانية.
- 2- دراسة استثمارات صناعية ومناطق صناعية في سياق بنية تحتية متكاملة في المناطق الأولى والثانية.
- 3- دراسة تنمية زراعية في المنطقة الثالثة من خلال تأمين موارد مياه للري كحفر آبار، وإنشاء السدود لتخزين المياه الموسمية لتأمين مياه ري للمناطق ذات التربة الخصبة والضعيفة من حيث الموارد المائية.
- 4- دراسة تنمية زراعية متقدمة للمنطقة الرابعة، كون المنطقة تحتوي على كافة مقومات الإنتاج الزراعي.

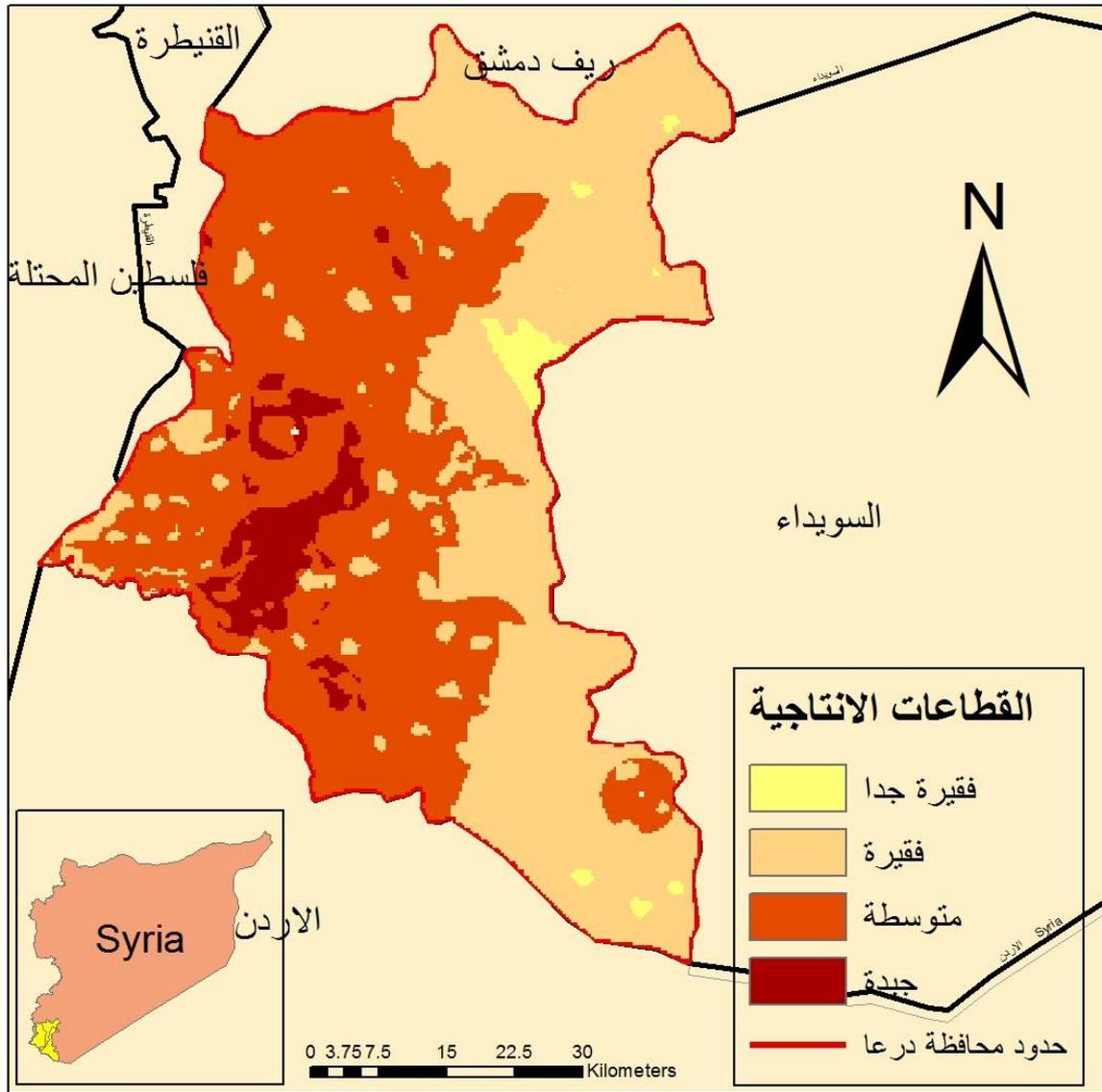
ب - مؤشر القطاعات الإنتاجية الراهنة:

ويتألف من مؤشرات التنمية المكانية بحسب القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والخدمات، وهي القطاعات الاقتصادية الرئيسية المعتمدة دولياً والتي تشكل عصب أي اقتصاد محلي أو إقليمي.

مؤشر القطاعات الإنتاجية الراهنة في محافظة درعا				
م	القطاعات الإنتاجية الراهنة	نوع البيانات	درجة التقييم	نسبة التثقيف
1	التنمية الزراعية	إحصائية وصورية	1 - 5	45%
2	التنمية الصناعية	إحصائية	1 - 5	20%
3	التنمية السياحية	رقمية	1 - 5	15%
4	الخدمات	رقمية	1 - 5	20%
	المجموع			100%

جدول 10: القطاعات الإنتاجية في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية



رسم توضيحي 3 : القطاعات الإنتاجية في محافظة درعا
عمل الباحث بالاعتماد على المؤسسات الحكومية المعنية بالمؤشرات المذكورة

من خلال الرسم التوضيحي السابق يلاحظ أربع مناطق رئيسية:

الأولى: منطقة فقيرة جداً بالمنشآت الإنتاجية، ويرجع ذات إلى الطبيعة الصخرية والرملية وضعف أو انعدام البنية التحتية فيها.

الثانية: منطقة فقيرة، وهي تحتوي على بعض المنشآت وبشكل خاص الزراعية، وبشكل أخص تربية الحيوانات كون المنطقة المعنية فقيرة بمقومات الإنتاج الزراعي، وذات بنية تحتية مستهلكة وغير فاعلة.

الثالثة: منطقة متوسطة من حيث المنشآت الاقتصادية، وما رفع من درجة هذه المنطقة هو انتشار الزراعات البعلية وبعض الصناعات الزراعية والحرفية إضافة إلى بعض المنشآت السياحية.

الرابعة: منطقة جيدة، وهي متركزة في المدن الرئيسية في المحافظة (درعا، طفس، نوى، الصنمين)، وهي تحتوي على بنية تحتية مقبولة إلى جيدة، وعلى صناعات الكترونية إضافة إلى الصناعات الزراعية بعض الصناعات الأخرى، وتتركز فيها معظم الفنادق والمنشآت السياحية والرياضية.

وبناء على هذا التصنيف يمكن ان توضع توصيات **للمتطلبات التنموية** ضمن:

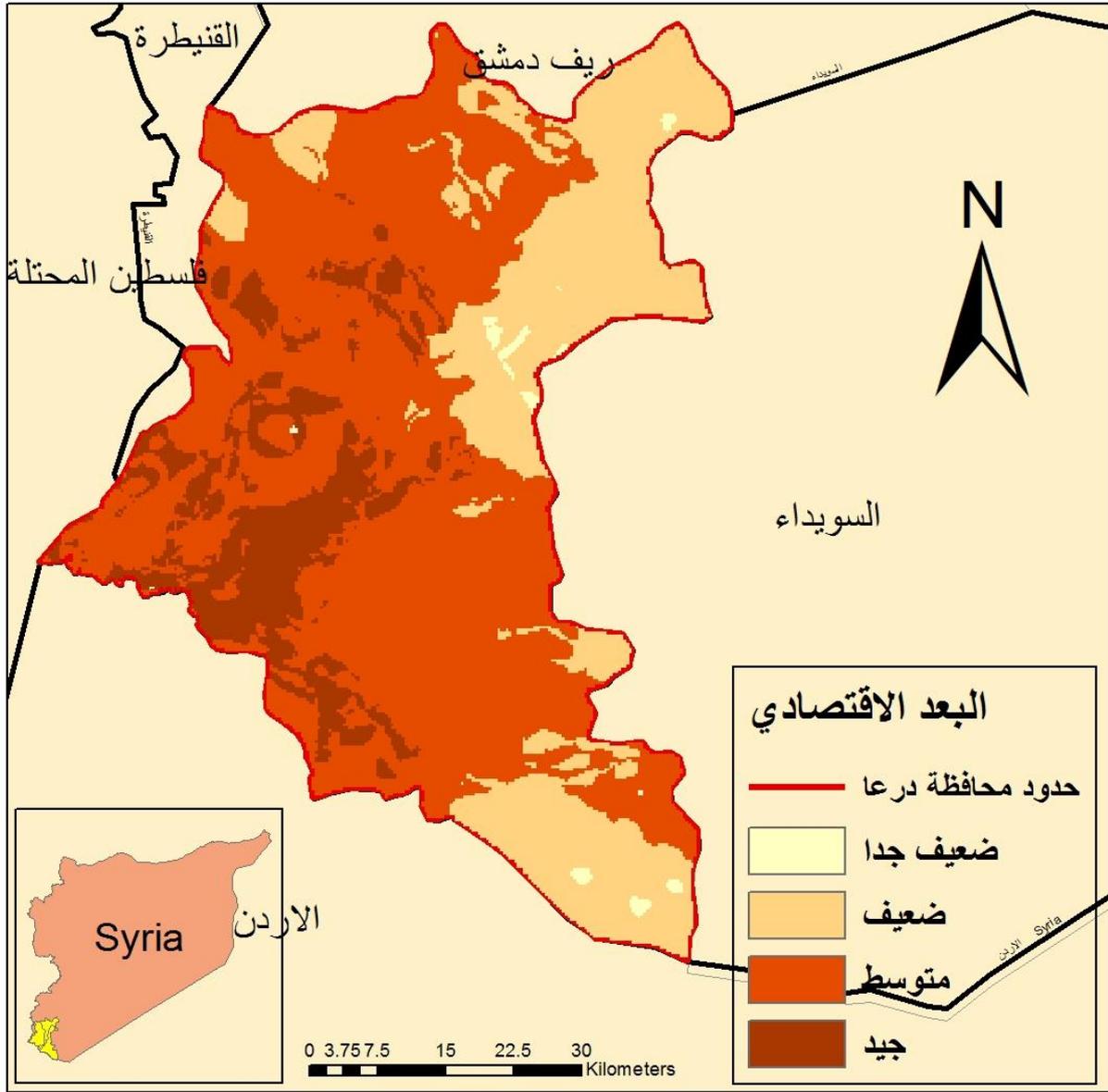
- 1- رفع البنية التحتية لكافة المناطق في المحافظة كون المحافظة تعتبر ضعيفة بشكل عام.
- 2- تجهيز المناطق ضعيفة الكثافة السكانية، وغير الصالحة للزراعة لتكون مناطق صناعية، تحتوي على بنية تحتية من طرق وشبكات تخدم، وهي بشكل خاص في المنطقة الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية.
- 3- تنمية المحور التعليمي الممتد على طول الطريق الدولي الرابط بين دمشق، وعمان مروراً بمدينة درعا.
- 4- زيادة مراكز الأبحاث الزراعية في المناطق ذات القدرة الإنتاجية زراعياً.
- 5- العمل على ادخال صناعات جديدة للاستفادة من الموارد المتاحة، ولاسيما الصناعات الانشائية وغيرها.
- 6- دراسة تنمية سياحية شاملة ومتكاملة تتضمن كافة المواقع السياحية المنتشرة على عرض الجغرافية الإقليمية، ولاسيما المواقع الرئيسية في بصرى الشام ودرعا ونوى وازرع.

ومن خلال دمج المؤشرين المركبين السابقين تنتج خارطة واقع التنمية الاقتصادية:

مؤشر التنمية الاقتصادية في محافظة درعا			
م	القطاعات الإنتاجية الراهنة	نوع البيانات	درجة التقييم
1	مؤشر الموارد الطبيعية	إحصائية	1 - 5
2	مؤشر القطاعات الاقتصادية الراهنة	إحصائية	1 - 5
	المجموع		%100

جدول 11: التنمية الاقتصادية في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية



رسم توضيحي 4 الواقع الاقتصادي في محافظة درعا
عمل الباحث بالاعتماد على المؤسسات الحكومية المعنية بالمؤشرات المذكورة
من خلال الرسم التوضيحي السابق يلاحظ أربع مناطق رئيسية:

الأولى: منطقة ضعيفة جداً بالتنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مؤشر الموارد ومؤشر القطاعات الإنتاجية، حيث أن المنطقة شبه خالية من السكان بسبب عدم الملائمة الطبيعية أو السكانية.

الثانية: منطقة ضعيفة، وهي مناطق تحتوي على بعض الموارد الجيولوجية، إلا أن الطبيعة الصخرية للتربة والمناخ الجاف جعل المنطقة فقيرة تنموياً، إضافة إلى ضعف أو انعدام في البنية التحتية.

الثالثة: منطقة متوسطة من حيث التنمية الاقتصادية، وتظهر مشكلة هذه المنطقة من خلال مقارنتها بالمنطقة الرابعة، حيث أن ضعف الموارد المائية يشكل السبب الرئيسي في تراجع هذه المنطقة.

الرابعة: منطقة جيدة، وهي مناطق الزراعة الرئيسية ومناطق المدن الرئيسية حيث توفر الموارد الطبيعية والمنشآت الاقتصادية الرئيسية.

4-1-1-2. مؤشر البعد الاجتماعي:

وهو مؤشر مركب يتألف من عشرة مؤشرات مركبة مبنية وفق التقرير الوطني الثالث لأهداف الألفية (1)، ويقاس قوة العمل البشرية والحالة الاجتماعية من حيث التعليم والصحة والهجرة وقوة العمل وغيرها، ويشكل قاعدة سكانية للمحافظة توضح الواقع الاجتماعي بكافة أبعاده الإحصائية.

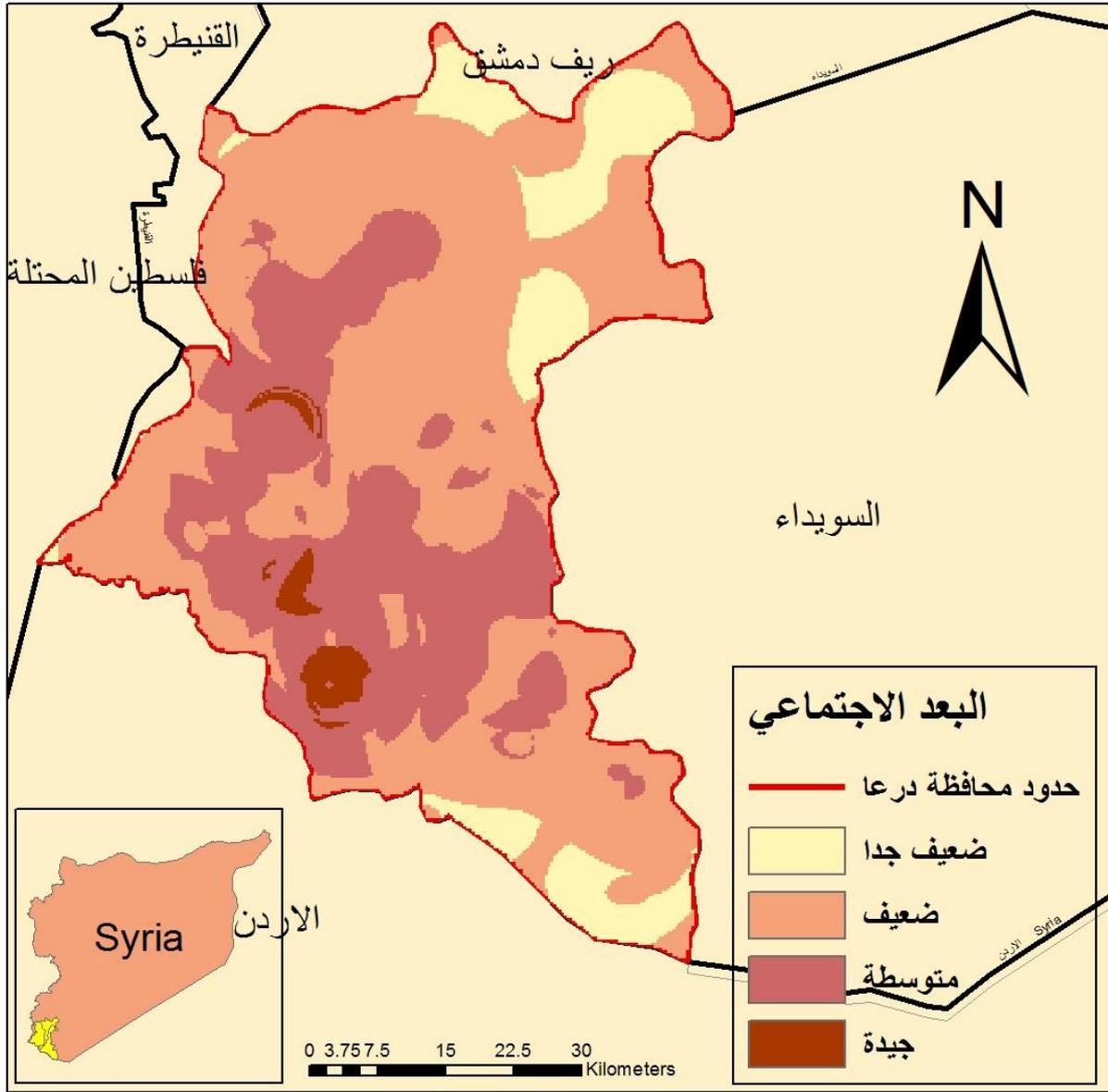
وتتم عملية التثقيف بموازنة كافة المؤشرات الفرعية، حيث أن لكل مؤشر فرعي أهميته ودوره في العملية الإنتاجية، حيث يراعي هذا التثقيف واقع الموارد البشرية والحالة الاجتماعية الريفية في المجتمع المحلي.

مؤشرات الواقع الاجتماعي في محافظة درعا			
م	مؤشرات البعد الاجتماعي	نوع البيانات	درجة التقييم
1	عدد السكان المسجلين	إحصائية	1 - 5
2	التركيب النسبي (حضر - ريف)	إحصائية	1 - 5
3	التركيب السكاني (ذكور - إناث)	إحصائية	1 - 5
4	نسبة الهجرة بحسب الناحية	إحصائية	1 - 5
5	الكثافة بحسب الناحية	إحصائية	1 - 5
6	القادرين على العمل	إحصائية	1 - 5
7	نسبة الجامعيين	إحصائية	1 - 5
8	الحاصلين على الثانوية	إحصائية	1 - 5
9	مؤشر الفقر	إحصائية	1 - 5
10	الحالة الصحية	إحصائية	1 - 5
	المجموع		100%

جدول 12: التنمية الاجتماعية في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية

¹ التقرير الوطني الثالث لأهداف التنمية للألفية، الجمهورية العربية السورية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية



رسم توضيحي 5 الواقع الاجتماعي في محافظة درعا
عمل الباحث بالاعتماد على المؤسسات الحكومية المعنية بالمؤشرات المذكورة

من خلال الرسم التوضيحي السابق يلاحظ أربع مناطق رئيسية:

الأولى: منطقة ضعيفة جداً بالتمية البشرية، وهي مناطق تكاد تخلو من السكان بسبب طبيعتها الجغرافية وعدم وجود منشآت اقتصادية، ولأسباب أخرى كقلة الأمطار والمناخ الجاف.

الثانية: منطقة ضعيفة، وهي مناطق تحتوي على قرى صغيرة وتجمعات سكانية تراجعت أو هاجر معظم سكانها إما بسبب طبيعة حياتهم المتقلبة تبعاً لتقلبات المناخ أو بسبب هجرتهم إلى خارج البلد بحثاً عن عمل.

الثالثة: منطقة متوسطة، وهي تشمل معظم تجمعات السكان في محافظة درعا وتتكون من قرى وبلدات يعتمد معظم سكانها على الزراعة والخدمات، وهذه التجمعات ترتبط بالمدن الرئيسية ارتباطاً وثيقاً لتأمين الخدمات والتعليم والعمل.

الرابعة: منطقة جيدة بشكل عام تتحصر ضمن مدينة درعا وطفس وداعل ونوى، حيث تتركز الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والإدارية والأسواق وغيرها.

وبناء على هذا التصنيف يمكن ان توضع توصيات للمتطلبات التنموية ضمن:

1- توزيع الكثافات السكانية كانعكاس للعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

2- إنشاء اقطاب نمو اجتماعي قوية متوزعة بشكل أفضل بحيث تغطي مساحة المحافظة.

3- نشر مراكز التوعية إلى جانب المنشآت الإنتاجية لتأمين الاستقرار الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الاستقرار الاقتصادي.

4- توطين السكان في مناطقهم للاستفادة من الموارد البشرية، وعدم دفعهم للهجرة أو الانتقال الداخلي.

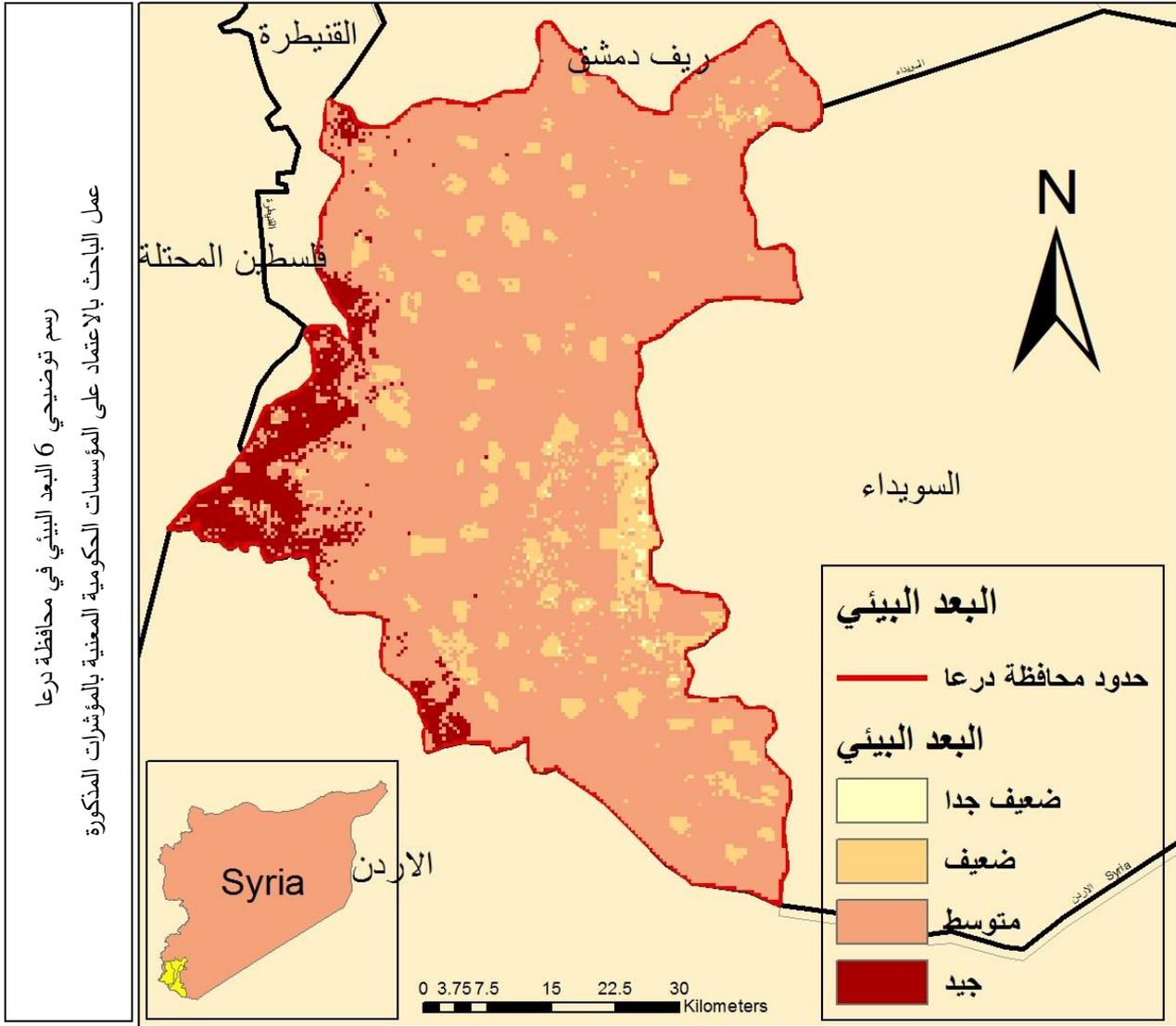
4-1-2. مؤشر البعد البيئي:

ويعبر هذا المؤشر عن واقع التنمية البيئية في محافظة درعا من حيث المساحات البيئية والمحيط الحيوي والغابات وغيرها....

مؤشرات البعد البيئي في محافظة درعا				
م	البعد البيئي	نوع البيانات	درجة التقييم	نسبة التثقل
1	الغابات، والمحميات	مخططات	1 - 5	20%
2	المراعي	مخططات	1 - 5	10%
3	القرب من مصادر المياه	رقمية	1 - 5	10%
4	معالجة الصرف الصحي	رقمية	1 - 5	10%
5	تلوث الهواء	رقمية	1 - 5	20%
6	المناخ البيئي	مخططات	1 - 5	30%
	المجموع			100%

جدول 13: مؤشرات التنمية البيئية في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية



بشكل عام بيئياً تعتبر محافظة درعا "غير ملوث" من حيث الهواء، والخلل البيئي يمكن حصره بقضية النفايات والمكبات الصحية ومعالجة الصرف الصحي، إضافة إلى ندرة المحميات البيئية والغابات، ومن خلال الرسم التوضيحي السابق يلاحظ أربع مناطق رئيسية:

الأولى: منطقة ضعيفة جداً من حيث الحالة البيئية، وهي تتركز في المنطقة الشرقية، حيث لا يوجد غابات مطلقاً، ولا يوجد محطات لمعالجة الصرف الصحي ولا يوجد محميات.

الثانية: منطقة ضعيفة تتوضع في التجمعات السكنية، ويرجع تراجع هذه المنطقة للتلوث الناتج عن المنشآت الصناعية المترافقة مع التجمعات السكنية إضافة إلى السيارات، وبسبب عدم وجود حدائق عامة.

الثالثة: منطقة متوسطة، وتشمل معظم أراضي المحافظة وتشكل الأراضي الزراعية التي تدعمها خصوبة التربة في حال توفر المياه أو المراعي وتربية الحيوان في حال ندرة المياه.

الرابعة: منطقة جيدة، وتتركز في المنطقة الجنوبية الغربية من المحافظة حيث "تتناثر" بعض المسطحات الخضراء كغابات مصغرة أو محميات حيوانية ونباتية تحتوي على أشجار الكينا والصنوبر والسرو بشكل عام، إضافة إلى الأودية التي تكثر فيها الينابيع والمياه السطحية، وبالتالي الغطاء النباتي، والحيوانات البرية والأسماك وغيرها من مكونات المحيط البيئي.

وبناء على هذا التصنيف يمكن ان توضع توصيات للمتطلبات التنموية ضمن:

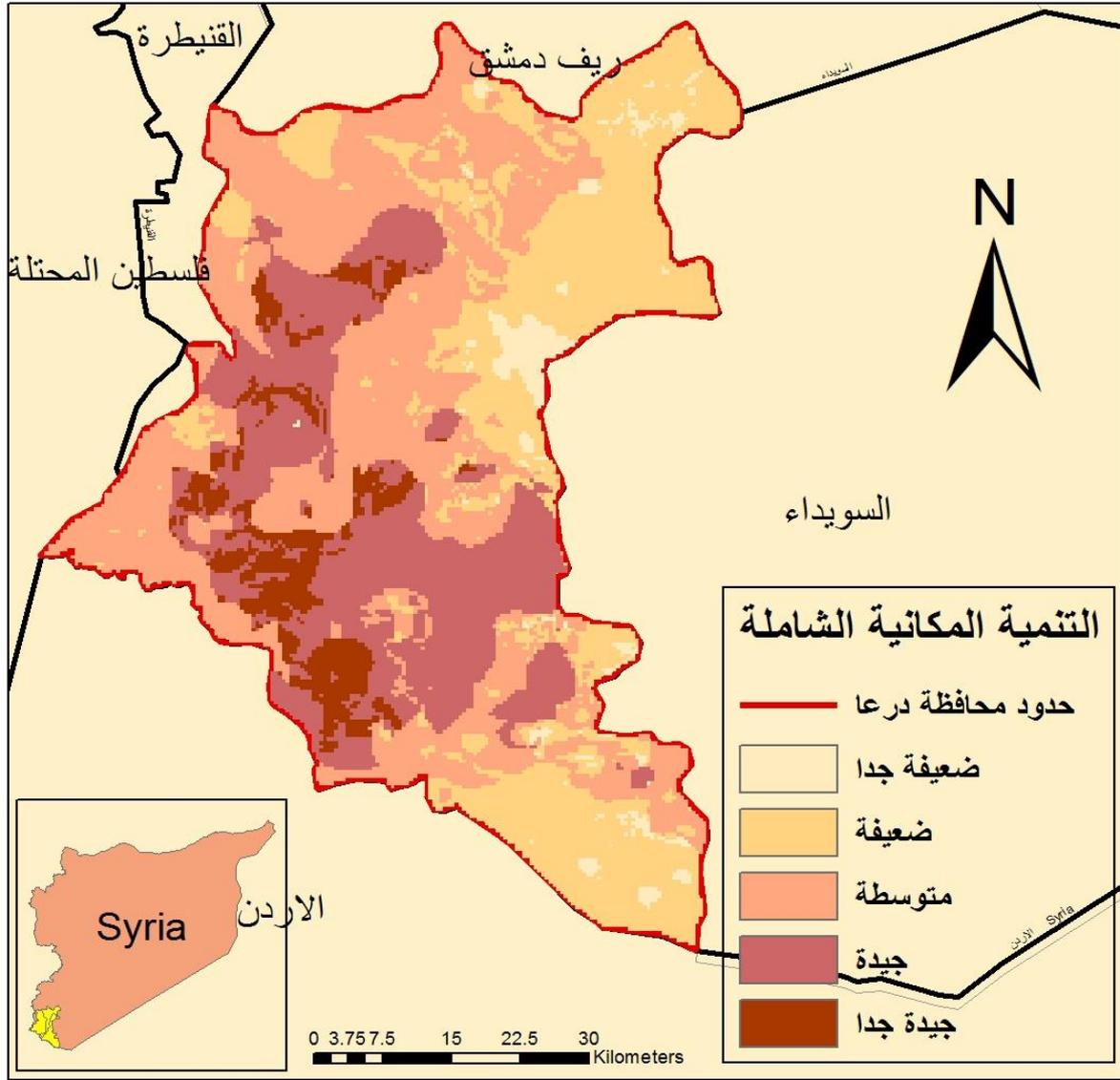
- المحميات الطبيعية متطلب أساسي حيث تتوفر البيئة المناسبة، وخصوصي في المناطق ذات الكثافات القليلة، والقريبة من البادية في الجنوب الشرقي حيث هنالك إمكانية لحفر آبار ارتوازية لتغذية هذه المحميات.
- تنمية الغابات في المنطقة الغربية حيث تتوفر الموارد المائية، وإضافة العناصر الحيوية قدر الإمكان ضمن خطة تشرف عليها مؤسسات محلية وإقليمية، حيث تتعدد المؤسسات الدولية المعنية بهذا الخصوص.
- منشآت معالجة الصرف الصحي والنفايات الصلبة، وهي متطلب بدأ العمل عليه في المدن الرئيسية، حيث يمكن الاستفادة من معالجة المياه في الري، وسقاية الأشجار البرية.
- نقل المنشآت الصناعية إلى بيئة مناسبة في المنطقة الشمالية الشرقية بعد تهيئة البنية التحتية المناسبة.

بناءً على ما سبق من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمكننا استنتاج خارطة الوضع الراهن للتنمية المكانية الشاملة في محافظة درعا وفق ما يلي:

مؤشرات التنمية المكانية الشاملة في محافظة درعا				
م	التنمية المكانية الشاملة	نوع البيانات	درجة التقييم	نسبة التثقيف
1	الموارد الطبيعية	خارطة مستنتجة	1 - 5	35%
2	البعد الاجتماعي	خارطة مستنتجة	1 - 5	30%
3	التنمية القطاعية الراهنة	خارطة مستنتجة	1 - 5	20%
4	البعد البيئي	خارطة مستنتجة	1 - 5	15%
	المجموع			100%

جدول 14: التنمية المكانية الشاملة في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية



رسم توضيحي 7 التنمية المكانية الشاملة في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على المؤسسات الحكومية المعنية بالمؤشرات المذكورة

يمكننا من خلال الدراسة السابقة استنتاج أنه لا يوجد منطقة على مساحة أرض المحافظة معدومة الميزات التنموية، فعلى الرغم من الضعف الكبير والمحدودية في تنمية مناطق كثيرة" معظمها تقع في شمال شرق وجنوب شرق المحافظة"، إلا أن هذه المناطق تمتلك مزايا تنموية نسبية، في حال كان التوجه نحو التنمية الصناعية، فطبيعة الأرض الصخرية، والمناخ الجاف وضعف الكثافة السكانية لا تشكل عائقاً أمام هذه التنمية، وخاصة أنها "منطقة اللجاة"، تقع بين اوتوستراد رئيسي، دمشق-درعا، ودمشق-السويداء، حيث تتوسط هذه المنطقة ثلاث محافظات وتبعد عن مراكز المحافظات مسافة تتراوح بين 70-90 كم، إضافة إلى احتواء هذه المناطق على موارد جيولوجية صخرية متميزة غير مستثمرة. باستثناء تلك المناطق تعتبر أرض المحافظة أرضاً سهلية ذات تربة طينية خصبة ويرجع التفاوت فيما بينها إلى أسباب مناخية أو بسبب نقص المياه، والتوجه نحو الاستثمار الزراعي "على الأقل" ممكن وبقوة في حال تمت معالجة مشكلة المياه عن طريق حفر الآبار أو استجرار المياه من مناطق أكثر وفرة.

4-2. قياس أثر التنمية المكانية على التنمية الزراعية:

إن أي نشاط يقوم به الإنسان في البيئة المكانية له تبعات ونتائج مباشرة وغير مباشرة على باقي الأنشطة، وتعتبر البيئة بما تحتويه من مكونات طبيعية وبشرية، وبما أنها القاسم المشترك لكافة الأنشطة المكانية، فهي المتأثر المباشر بهذه الأنشطة، والزراعة كونها تعتمد اعتماداً مباشراً على مكونات البيئة فهي من أكثر القطاعات الإنتاجية تأثراً بالأنشطة الأخرى.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة مدى تأثر البيئة الطبيعية بالأنشطة غير الزراعية، وانعكاسات هذا الأثر على الإنتاج الزراعي، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، واستنتاج "متطلب" تنموي يحد من الأثر السلبي وينمي الأثر الإيجابي، بالاعتماد على مؤشرات محددة سيتم اعتمادها بناءً على دراسات وتجارب سابقة، أو بناءً على خبرات وتوصيات الجهات المختصة محلياً وإقليمياً، بحيث يمكن الدارس والمخطط من اتخاذ القرار المناسب أثناء وضع الاستراتيجية التنموية المكانية.

4-2-1. مؤشرات قياس الأثر:

يلاحظ من خلال دراسة واقع التنمية المكانية الشاملة وجود أربعة زونات متباينة من حيث واقع التنمية المكانية الشاملة، وتتضمن هذه المعطيات التنمية القائمة والتنمية المتوقعة بناءً على الموارد الطبيعية والبشرية. ستم دراسة الأثر من خلال استخلاص واقع التنمية الزراعية الحالية في المحافظة من الواقع الراهن، ضمن خريطة التنمية الزراعية الراهنة، وإجراء بعض المتطلبات افتراضياً على خارطة التنمية المكانية، ثم إعادة العملية السابقة لإظهار الآثار الإيجابية والسلبية على المناطق المطبق عليها هذه المتطلبات.

4-2-1-1. التنمية الزراعية في محافظة درعا:

تلعب العديد من الظروف الطبيعية والاجتماعية والبيئية دوراً في تشكيل خريطة التنمية الزراعية في محافظة درعا لذلك سوف يصار إلى اختيار المؤشرات الأكثر تأثيراً في التنمية الزراعية من بين مؤشرات التنمية المكانية الشاملة والمدروسة في هذا الفصل.

وستتم عملية التتبع بناءً على اعتبارات اجتماعية واقتصادية وبيئية، وذلك من خلال استشارة الخبراء في مديرية الزراعة في المحافظة، ووزارة الزراعة، والإصلاح الزراعي، ومن خلال أخذ رأي عينة من المجتمع المحلي، إضافة إلى الاستفادة من تجارب محلية وعالمية تتوازي مع تجربة محافظة درعا.

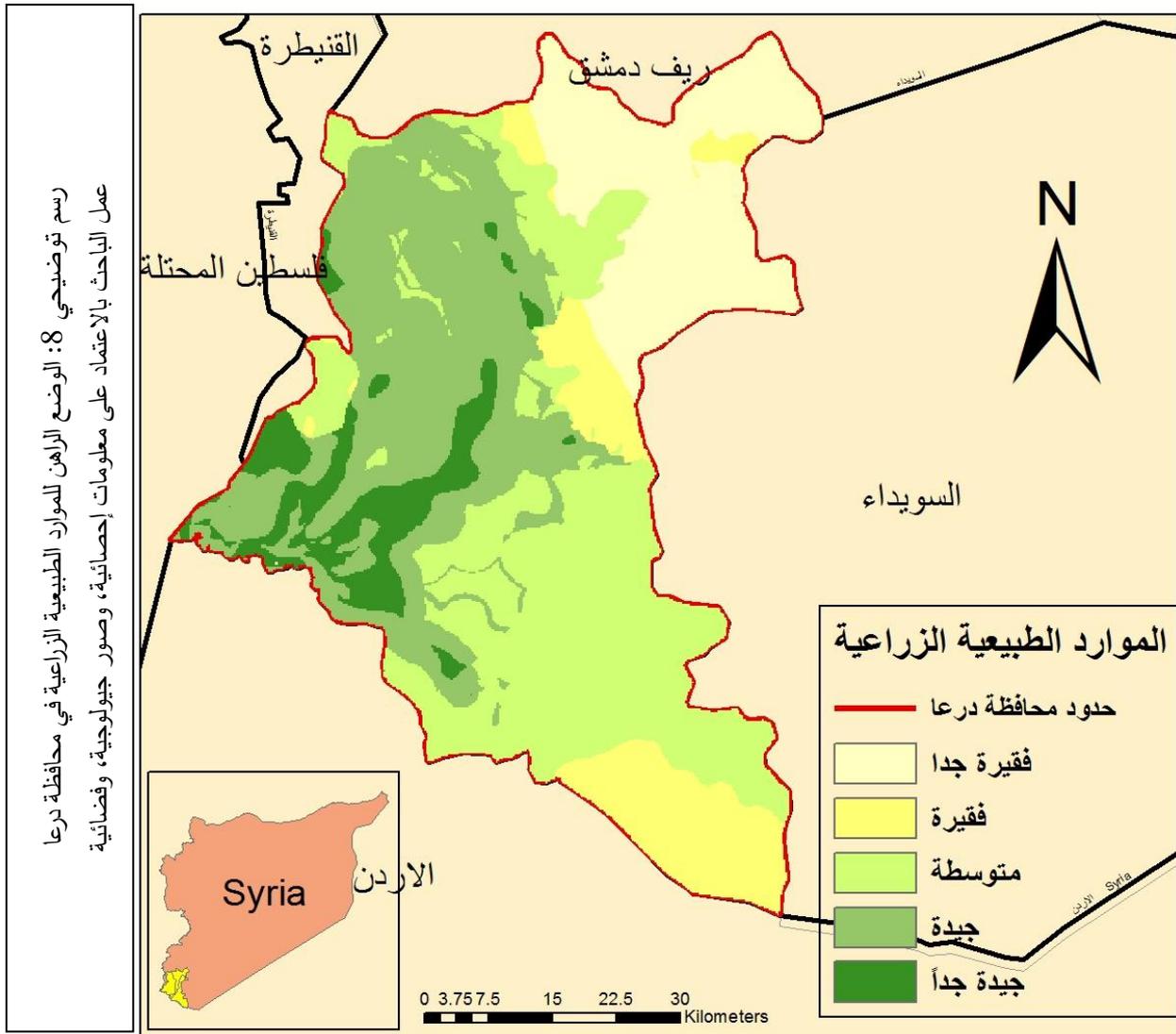
أ- موارد الإنتاج الزراعي الطبيعية:

تعتبر موارد الإنتاج الزراعي الطبيعية جزء من الموارد الطبيعية للإنتاج الاقتصادي بكافة قطاعات، وفي هذا الصدد سيتم اختيار مؤشرات الموارد الطبيعية المتعلقة بالإنتاج الزراعي من جملة المؤشرات المذكورة سابقاً، والمعنية بالإنتاج الزراعي بشكل مباشر أو غير مباشر.

بحيث يتم حذف بعض المؤشرات الغير مؤثرة بالتنمية الزراعية كالمواقع الأثرية، واختصار بعض المؤشرات المركبة كالمياه الجوفية إلى المياه الجوفية المستثمرة زراعياً، والموارد الجيولوجية إلى الترب الزراعية.

الموارد الطبيعية المتعلقة بالتنمية الزراعية في محافظة درعا			
م	الموارد الطبيعية (مناطق الاستقرار الزراعي)	نوع البيانات	درجة التقييم
1	الترب الزراعية	خارطة جيولوجية	1 - 5
2	المياه السطحية	سدود، وأنهار	1 - 5
3	المياه الجوفية المستثمرة زراعياً	خارطة مياه جوفية	1 - 5
4	الأمطار	معدل الهطول السنوي	1 - 5
5	المناخ	الأنظمة المناخية	1 - 5
6	الأودية والانحدار	خارطة جوية معالجة	1 - 5
	المجموع		%100

جدول 15: الموارد الطبيعية المتعلقة بالتنمية الزراعية في محافظة درعا
عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية



من خلال الرسم التوضيحي السابق (رسم توضيحي رقم 8) يلاحظ خمسة مناطق رئيسية:

الأولى: منطقة فقيرة جداً بالموارد الطبيعية الزراعية تتركز في أقصى المنطقة الشمالية الشرقية (منطقة اللجاء)، وهي مناطق ذات تربة صخرية أو رملية قريبة من البادية ذات أمطار قليلة، ومناخ جاف تتخللها.

الثانية: منطقة فقيرة تجاور المنطقة السابقة، وبعض المناطق في الجنوب الشرقي، وهي ذات تربة طينية أو كلسية قابلة للزراعة إلا أن المناخ الجاف وقلة الأمطار تعيق الإنتاج الزراعي فيها.

الثالثة: منطقة متوسطة من حيث الموارد، وتتركز بشكل رئيسي في المنطقة الشرقية الوسطى من المحافظة، ذات تربة طينية حمراء، إلا أن المناخ شبه الجاف وضعف الأمطار في مناطقها أدى إلى تراجع هذه المناطق زراعياً.

الرابعة: منطقة جيدة من حيث الموارد، تتركز في الوسط والشمال والغرب، وهي ذات تربة طينة خصبة ومناخ وأمطار جيدة حوالي 300 مم³، ويعيب هذه المناطق زراعياً ندرة المياه السطحية باستثناء بعض السدود السطحية.

الخامسة: منطقة جيدة جداً من حيث الموارد، تتركز في الجنوب الغربي بشكل خاص، وهي ذات تربة طينية بركانية سوداء خصبة، وهي تمتاز استواء سطح التربة كمعظم أراضي المحافظة، ومناخ متوسطي وأمطار تتجاوز 400 مم³ سنوياً، تحتوي على عدد جيد من السدود السطحية ومجري السيول الموسمية، ويضم لها الأراضي التي تحيط بوادي اليرموك والمتعارف عليها باسم "حوض اليرموك"، والأراضي المجاورة لوادي الرقاد أو ما يعرف محلياً بوادي جملة.

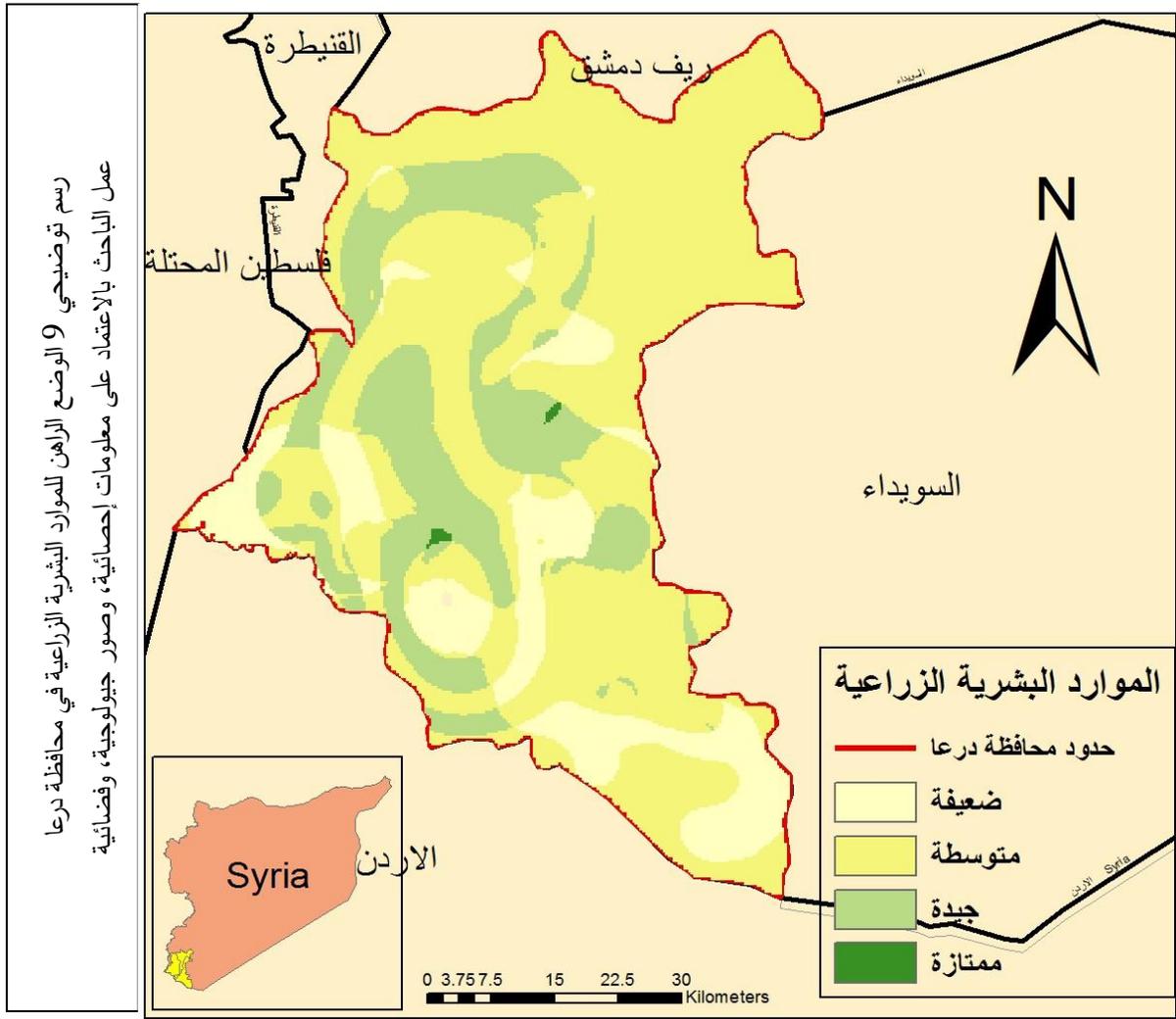
ب - موارد الإنتاج الزراعي البشرية:

وبالقياس على الموارد الطبيعية تتم عملية تنقيح الموارد الاجتماعي في خارطة البعد الاجتماعي، بحيث تقدم توصيف أدق للعوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي، دون التطرق إلى باقي المؤشرات.

مؤشرات الموارد البشرية الزراعية في محافظة درعا				
م	موارد الإنتاج الزراعي البشرية	نوع البيانات	درجة التقييم	نسبة التثقيف
1	التركيب النسبي (حضر -ريف)	إحصائية	1 - 5	35%
2	التركيب السكاني (ذكور - إناث)	إحصائية	1 - 5	15%
3	الكثافة بحسب الناحية	إحصائية	1 - 5	10%
4	العاملين في القطاع الزراعي	إحصائية	1 - 5	25%
5	الحالة الصحية	إحصائية	1 - 5	15%
	المجموع			100%

جدول 16: مؤشرات الموارد البشرية الزراعية في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية



من خلال الرسم التوضيحي السابق (رسم توضيحي رقم 9) يلاحظ أربعة مناطق رئيسية:

الأولى: منطقة ضعيفة بالموارد البشرية الزراعية تتركز في التجمعات الحضرية الرئيسية مثل درعا وازرع وبعض المناطق الشرقية التي يقل فيها تواجد الشباب بسبب الهجرة الخارجية.

الثانية: منطقة متوسطة من حيث الموارد البشرية الزراعية وهي تشمل معظم أراضي المحافظة، حيث تنتشر الزراعات الصغيرة على مستوى العائلة، وضمن حيازات صغيرة أقل من 25 دونم.

الثالثة: منطقة جيدة من حيث الموارد البشرية الزراعية، وتتركز بشكل رئيسي في وسط وشمال وغربي المحافظة ضمن تجمعات حضرية كبيرة نسبياً تعتمد على الزراعة كمورد رئيسي للدخل، وهي مترافقة مع توافر الموارد الطبيعية الزراعية.

الرابعة: منطقة جيدة جداً من حيث الموارد البشرية الزراعية، وقد أصبحت محدودة إلى حد ما، حيث أن المحافظة قد بدأت مؤخراً باستقطاب العمالة الزراعية من محافظات أخرى.

ج- البنية التحتية:

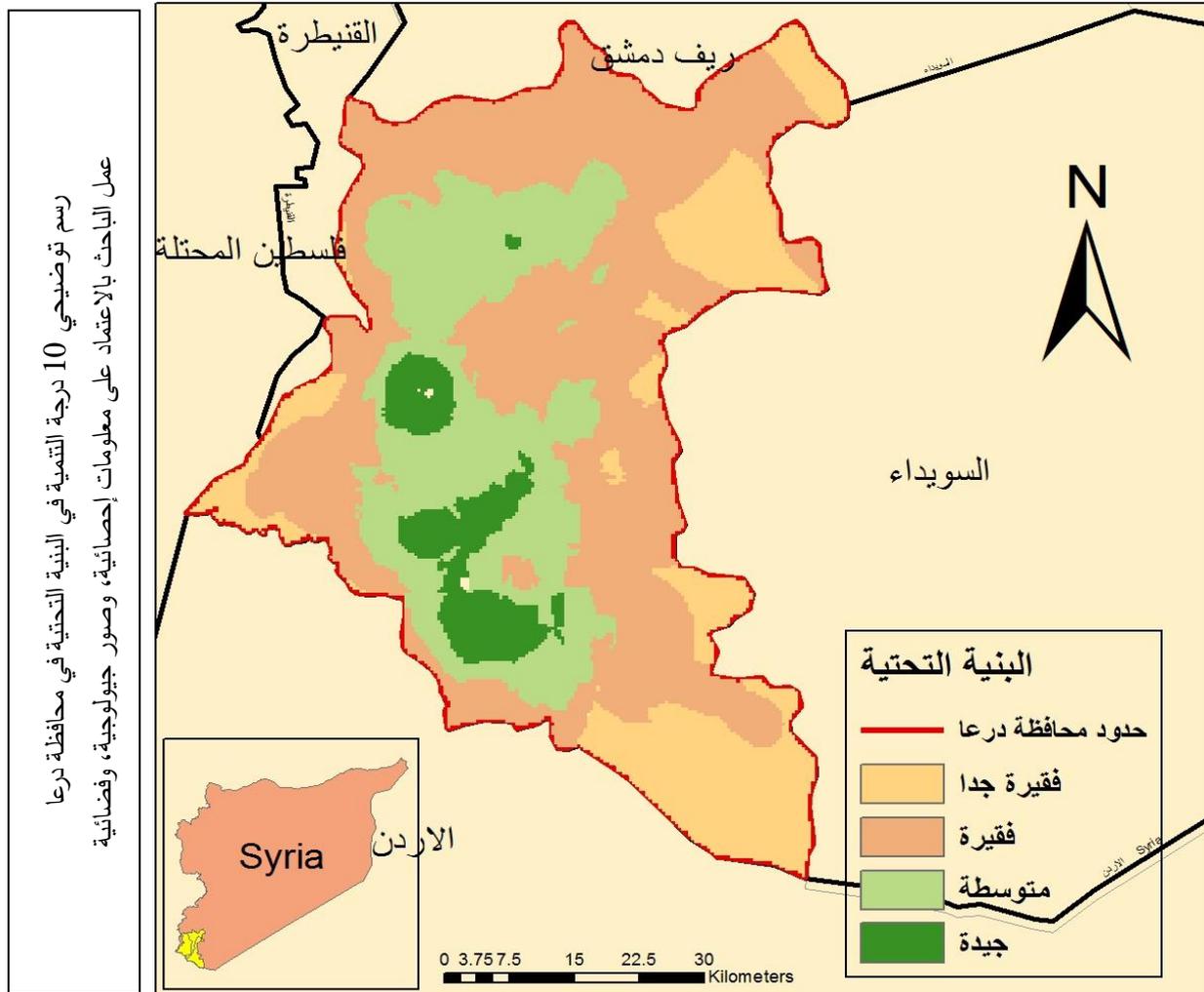
تعتبر البنية التحتية الريف الأول لعملية الإنتاج الزراعي، فالبنية التحتية تتحكم بعملية الإنتاج والتسويق، وبالتالي التحكم بقدرة المزارع على الاستمرار والتطور في الإنتاج.

البنية التحتية تتكون من العديد من المؤشرات الفرعية المركبة والفرعية، وهي مثقلة بحسب تأثيرها على الإنتاج والتسويق كما يلي:

م	البنية التحتية	نوع البيانات	درجة التقييم	نسبة التثقيف
1	الطرق (رئيسية، وفرعية)	إحصائية	1 - 5	20%
2	الشبكات (كهرباء، ماء، اتصالات)	إحصائية	1 - 5	10%
3	السدود والمنشآت المائية	إحصائية	1 - 5	30%
4	الأسواق المحلية والإقليمية	إحصائية	1 - 5	20%
5	المعابر الحدودية والمدن الإقليمية	إحصائية	1 - 5	20%
	المجموع			100%

جدول 17: مؤشر البنية التحتية في محافظة درعا

عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية



من خلال الرسم التوضيحي السابق (رسم توضيحي رقم 10) يلاحظ أربعة مناطق رئيسية:
الأولى: منطقة فقيرة جداً بالبنية التحتية، وهي تتوزع على أطراف المحافظة في المناطق النائية البعيدة عن التجمعات الحضرية الكبيرة.

الثانية: منطقة فقيرة من حيث تنمية البنية التحتية، وهي تشمل معظم التجمعات السكنية في المحافظة والتي لا يزيد عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة.

الثالثة: منطقة متوسطة من حيث تنمية البنية التحتية، تتركز في وسط المحافظة تحيط بالتجمعات الكبيرة.

الرابعة: منطقة جيدة من حيث تنمية البنية التحتية، وتتركز في مناطق حضرية رئيسية ومعدودة، تشمل مدينة درعا ونوى وطفس وبعض التجمعات الكبيرة الأخرى التي يتجاوز عدد سكانها 50 ألف نسمة.

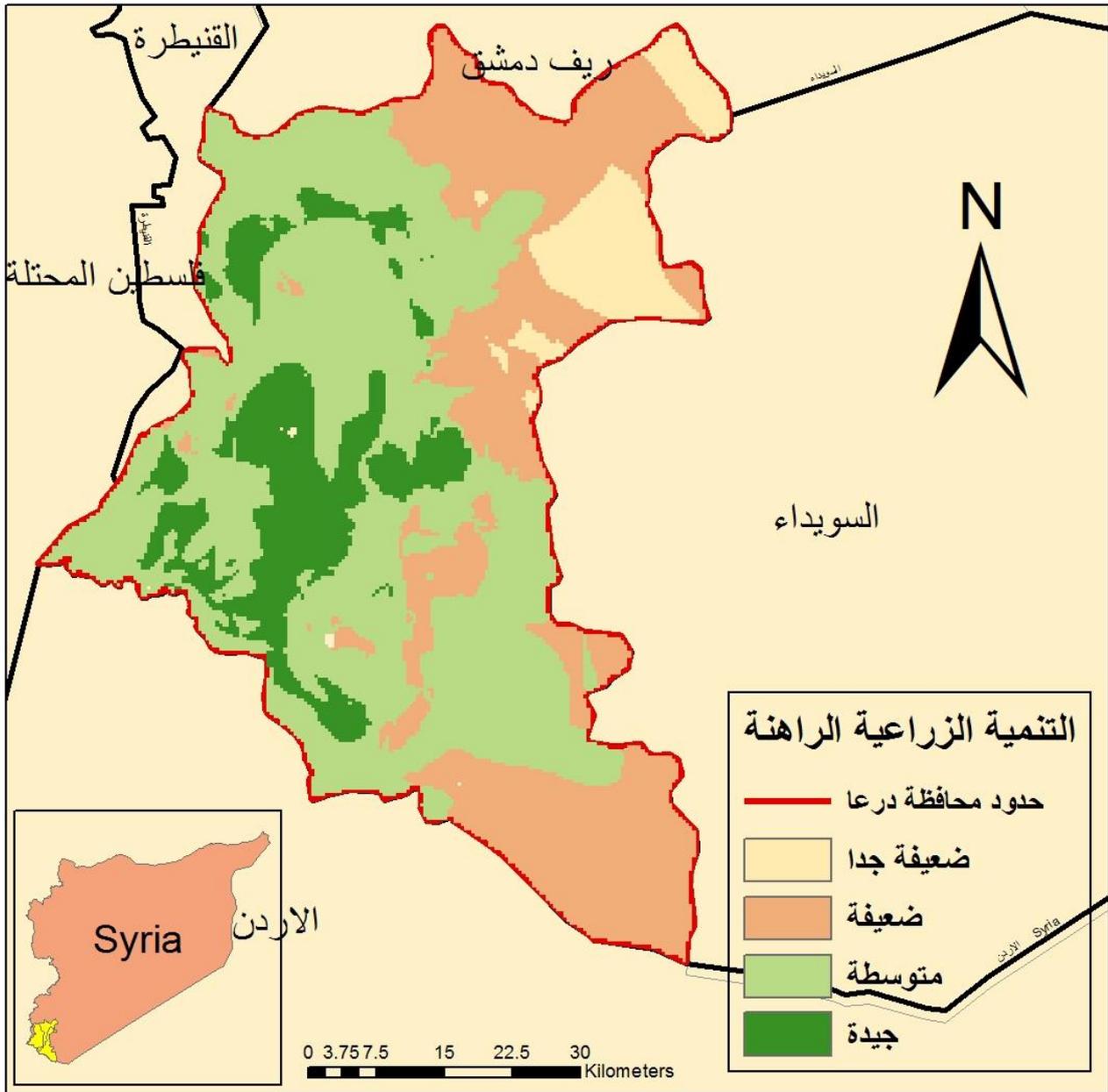
وعليه يمكن استنتاج خارطة التنمية الزراعية الراهنة في محافظة درعا من خلال:

دمج، وتثقيف المؤشرات المركبة السابقة يمكن الاستدلال على مقدار التنمية الزراعية الحالية في محافظة درعا ضمن زونات تعبر عن الوضع الراهن للتنمية الزراعية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ومقدار تنمية البنية التحتية.

حيث تحتل الموارد الطبيعية الدرجة الأولى في تثقيف المؤشرات نظراً إلى أساسيتها في الإنتاج الزراعي، وتليها الموارد البشرية العاملة، وذات الخبرة، وأخيراً البنية التحتية اللازمة لإتمام عملية الإنتاج، والتسويق.

مؤشرات التنمية الزراعية الرئيسية في محافظة درعا				
م	التنمية الزراعية	نوع البيانات	درجة التقييم	نسبة التثقيف
1	موارد الإنتاج الزراعي الطبيعية	خارطة مستنتجة	1 - 5	45%
2	موارد الإنتاج الزراعي البشرية	خارطة مستنتجة	1 - 5	30%
3	البنية التحتية	خارطة مستنتجة	1 - 5	25%
	المجموع			100%

جدول 18: مؤشرات التنمية الزراعية الرئيسية في محافظة درعا
 عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية



رسم توضيحي 11 الوضع الراهن للتنمية الزراعية في محافظة درعا
عمل الباحث بالاعتماد على معلومات إحصائية، وصور جيولوجية، وفضائية

إن الرسم التوضيحي السابق يبين مناطق التنمية الزراعية الراهنة على الشكل التالي:

1- **مناطق ضعيفة جدا تنموياً:** وهي تتركز في الزاوية الشمالية الشرقية من المحافظة، وبالعودة إلى المؤشرات المركبة يلاحظ ان الخلل التنموي ناتج عن أسباب جيولوجية، بسبب نوعية التربة غير الصالحة للزراعة فالمنطقة المعنية تسمى بمنطقة اللجاة، وهي منطقة صخرية حديثة المنشأة، مقارنة بالتربة الطينية، التي تسود معظم أراضي المحافظة.

2- **مناطق ضعيفة تنموياً:** وهي في منطقتين رئيسيتان، المنطقة المحيطة بمنطقة اللجاة، وترجع لحدثة التربة من جهة، ولقلة الأمطار، والمناخ الجاف الذي يسودها، والمنطقة الجنوبية الغربية القريبة من البادية الشمالية في الأردن، وهي ذات تربة رملية، وكلسية غير خصبة، كما أنها منطقة ذات أمطار قليلة لا تتعدى 100 مم في العام.

3- **منطقة متوسطة تنموياً:** تتركز في وسط المحافظة، وبعض المناطق في الشمال، والغرب، وهي مناطق ذات تربة طينية خصبة، إلا أن تراجع التنمية الزراعية النسبي في هذه المناطق يرجع إلى أسباب مناخية تارة، وإلى أسباب بشرية تارة أخرى، بسبب هجرة العديد من السكان إلى الدول الخليجية أو بسبب الانتقال إلى المدن الإقليمية بحثاً عن عمل أجدى اقتصادياً.

4- **منطقة تنموياً:** وهي تتركز في وسط، وجنوب، وغرب المحافظة، وهذه المناطق ذات أراضي سهلية، وتربة خصبة، ومياه سطحية وفيرة، وكثافة عمالة جيدة، وهي بشكل عام مناطق تتوفر فيها كافة مقومات التنمية الزراعية.

3-4. نتائج وتوصيات:

من خلال مراجعة الدراسة السابقة، وبناء على واقع التنمية الراهنة يمكن قراءة الواقع الحالي في محافظة درعا على الشكل التالي:

3-4-1. النتائج:

ستتم قراءة نتائج البحث في متطلبات التنمية المكانية من خلال دراسة الأبعاد الرئيسية للتنمية وفق ما يلي:

3-4-1-1. الواقع الاقتصادي:

تتضمن النتائج الاقتصادية، محاور القطاعات الإنتاجية غير الزراعية الرئيسية، والمعتمدة من قبل المؤسسات التنموية العالمية، بحيث تعتمد قطاعات الصناعة، والتجارة، والسياحة.

أ- القطاع الصناعي:

الصناعة كقطاع اقتصادي يبحث عن المردود المادي لأصحاب الاستثمارات سواء كان قطاع عام أم خاص، وكأي مستثمر عند التفكير بإنشاء منشأة صناعية، يضع أولى أولوياته سهولة الحصول على المواد الخام، التي تشكل رأس المال الحقيقي لمنشأته، وعند التفكير بالجدوى الاقتصادية، والقدرة على الاستمرار، والمنافسة، فإن هذا يقودنا إلى التفكير بالموارد المتوفرة محلياً، ونظراً لفقر محافظة درعا بالثروات الباطنية، فإن أي خطة لإنتاج صناعي سوف تنطلق حتماً من الإنتاج الزراعي، الذي يوفر قاعدة كبيرة ومستمرة على المدى المنظور لأي منشأة صناعية، وقد تبين من خلال الدراسة السابقة، أن المنشآت الصناعية المحدثة خلال العقدين الماضيين، هي منشآت تحويلية تستمد مواردها الخام من نتاج القطاع الزراعي، كمعاصر الزيتون، ومعامل الألبان، والأجبان، ومطاحن الحبوب، ومعامل المعكرونة.

وقد انعكس هذا الأمر بشكل واضح إيجابياً على الإنتاج الزراعي، حيث ازدادت الحاجة إلى الإنتاج الزراعي، حيث أن التصنيع لا يكتفي بتلبية الأسواق المحلية، فمبدأ الربح لدى المصنعين يجعلهم يبحثون عن أسواق أخرى داخل البلد، وخارجه، تضمن لهم زيادة في الأسعار، وتضمن لهم الاستمرار في الإنتاج.

كما أن تعدد تلك المنشآت الصناعية، ينعكس بازدياد الأثر الإيجابي على المنتج الزراعي، حيث أن ذلك يولد تنافسية لدى أصحاب هذه المنشآت لاستقطاب المنتج الزراعي، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الزراعية.

فعلى سبيل المثال، تم إنشاء معمل كونسروة (تصنيع، وتعليب الخضراوات) في منطقة سحم الجولان في الريف الغربي لمحافظة درعا، لوحظ بعد الإنشاء والاستثمار بفترة أن بعض المزارعين بدأوا بزراعة البندورة بمساحات كبيرة في تلك المنطقة، حتى أن بعضهم قام باستجرار مياه الري من سد سحم الذي يبعد مسافة تتجاوز 3 كم²، ويرجع ذلك إلى أن المزارع بدأ يشعر بالاطمئنان إلى أنه وفي حال لم يتم تسويق البندورة بشكل كامل فلهذا خيار بيعها، ولو بسعر أدنى إلى شركة الكونسروة، وبالتالي أسهمت الصناعة الزراعة بتنمية المنطقة زراعياً.

ب - القطاع الخدمي، والتجاري:

إن تراكم الإنتاج الزراعي بداية، ثم الإنتاج الصناعي المعتمد على الإنتاج الزراعي، يركم الحاجة لبيئة تجارية تستطيع قيادة العملية التسويقية لهذه المنتجات، فعملية التسويق بأنواعها الداخلية، والخارجية تحتاج إلى سلسلة تجارية، تبدأ بوسائط النقل، والشحن، ولا تنتهي بالأسواق الوسيطة، والإقليمية، والخارجية.

إن تنمية التجارة المحلية في الإقليم، من إنشاء أسواق وسيطة بين مناطق الإنتاج في الأرياف، ومناطق الاستهلاك في المدن، تساهم بتقريب الهوة بين الريف، والحضر، مما ينعكس إيجاباً على الحد من الانتقال السلبي للعمالة، ويزيد من الخدمات في مناطق الإنتاج الزراعي.

ولا يقتصر دور القطاع التجاري على تسويق الإنتاج الزراعي، فتسويق الإنتاج الصناعي، وخاصة إلى الأسواق الخارجية، ينعكس بشكل غير مباشر على القطاع الزراعي، فالأسواق الخارجية، والتي تقع في مناطق ذات دخول مادية عالية، كدول الخليج العربي، والدول الأوروبية، والتي توفر لأصحاب المنشآت الصناعية مردود مادي

كبير، تعمل على زيادة الإنتاج الزراعي ليلبي حاجاتها، وبالتالي ينعكس على جودة الإنتاج الزراعي، من خلال رفع القيمة المالية لهذا الإنتاج.

ويندرج ضمن السياق التجاري برمجة التسويق، حيث أن المزارع ببساطة عيشه يمكن له أن يقع فريسة لبعض التجار، لذلك يجب وضع آلية تسويقية، تضمن تصنيف المنتج الزراعي أو الصناعي الزراعي، وبناءً على هذا التصنيف يمكن تحويل المنتج إلى أسواق محلية أو إقليمية أو تحويله إلى مصانع التعليب، حيث تشرف على عملية التصنيف جهات حكومية محايدة.

في الوقت الحاضر تشرف الأسواق نفسها على عملية التصنيف من خلال العرض والطلب، إلا أن الأسواق قد لا تتصف المزارع في أغلب الأحيان، حيث لا وجود لرقابة ولا تمويل والعرض والطلب هو القانون الوحيد، وهذا القانون يتم التلاعب فيه من خلال الاتفاق بين التجار لتخفيض قيمة المعروض من المنتجات الزراعية.

ج - القطاع السياحي:

تعتبر السياحة بشقيها الطبيعي، والأثري، ذات أثر غير مباشر على الإنتاج الزراعي، فالسياحة تعتمد بشكل كبير على البنية التحتية من طرق وشبكات ومنشآت سياحية، وهو ما تستفيد منه عملية التنمية الزراعية، حيث أن تواجد المواقع الأثرية بشكل موزع بين الأراضي الزراعية، يجذب تنمية البنية التحتية إلى المناطق الزراعية، وبالتالي تنمية زراعية غير مباشرة.

كما أن إنشاء محميات طبيعية وغابات والحفاظ وتنمية المسطحات المائية في الريف، يعتبر من أولويات حماية البيئة، والحفاظ على التنوع الحيوي، والبيئة كما هو معروف عصب التنمية الزراعية والمحافظة عليها تعني الحفاظ على استمرارية العمل الزراعي.

إضافة إلى الأثر المترتب على ادخال القطع الأجنبي إلى هذه المنطقة، وهو أمر ذو أهمية كبيرة حيث أن زيادة دخل بعض الافراد في المجتمع الريفي، يفتح أبواب استثمار هذه الأموال في مشاريع زراعية، تعود بالنفع على باقي أفراد المجتمع، وبالتالي استقرار العمالة في المناطق الزراعية وزيادة الدخل والمستوى المعيشي.

إن كل هذه العوامل التي هيئتها التنمية السياحية، من تحسين لواقع البنية التحتية وتشكيل رؤوس أموال في الريف، تشكل رديفا مهما لعملية التنمية الزراعية وتعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي والإقليمي والوطني.

4-3-1-2. الواقع الاجتماعي:

تتضمن نتائج واقع التنمية الاجتماعية، محاور رئيسية مركبة من قبيل، المسألة السكانية، التعليم.

أ- المسألة السكانية:

على الرغم من التأخر في التصدي للمسألة السكانية بحزم، ووضوح عبر سياسة سكانية واضحة، ومعلنة، ومتبناة من قبل المجتمع ككل، فإن المجال مازال مفتوحاً أمام تطويق التحديات السكانية التي آل إليها واقع التحول الديموغرافي الذي شهدته، وتشهده محافظة درعا خلال العقود السابقة، وتحديداً منذ منتصف القرن الماضي، وأن خصائص المرحلة الديموغرافية الحالية في المحافظة رغم ما تشكله من إجهاد إضافي على عمليات التنمية، وعوائدها، ورغم استنزافها للنتائج الإجمالي عبر الاستهلاك الجماعي، والفردى، وبالتالي الحد من معدلات الادخار، والتراكم لصالح التوسع في إعادة الإنتاج، فإن الإسراع في تنفيذ سياسة سكانية تنموية من شأنه أن يستوعب التداعيات السلبية لهذه الخصائص، ويطور فيها ليجعلها مواتية أو متوائمة مع عمليات التنمية . ويمكن إجمال عناصر المسألة السكانية في سورية، التي تحتاج إلى تدخل سريع، ومبرمج في المرحلة القادمة، في ثلاثة محاور كما عرضها التقرير الأول عن حالة سكان سورية 2008 ، وهي:

- النمو السكاني المرتفع.
- ضعف الخصائص النوعية للسكان.
- خلل في التوزيع الجغرافي-المكاني للسكان.

ب - التعليم:

أظهرت محافظة درعا في الآونة الأخيرة تقدماً كبيراً في مجال التعليم، وقد أظهرت نشرات المكتب المركزي للإحصاء في الأعوام الماضية اهتماماً متزايداً بتعليم السكان في المحافظة، من خلال الأرقام المرتفعة لنسب المتعلمين من الجنسين وفي الريف والمدن على السواء، ويدعم ذلك ازدياد الوعي لدى السكان وتحسن الحالة المعيشية المترافق مع النمو الاقتصادي الملحوظ في العشر سنوات الماضية.

4-3-1-3. الواقع البيئي:

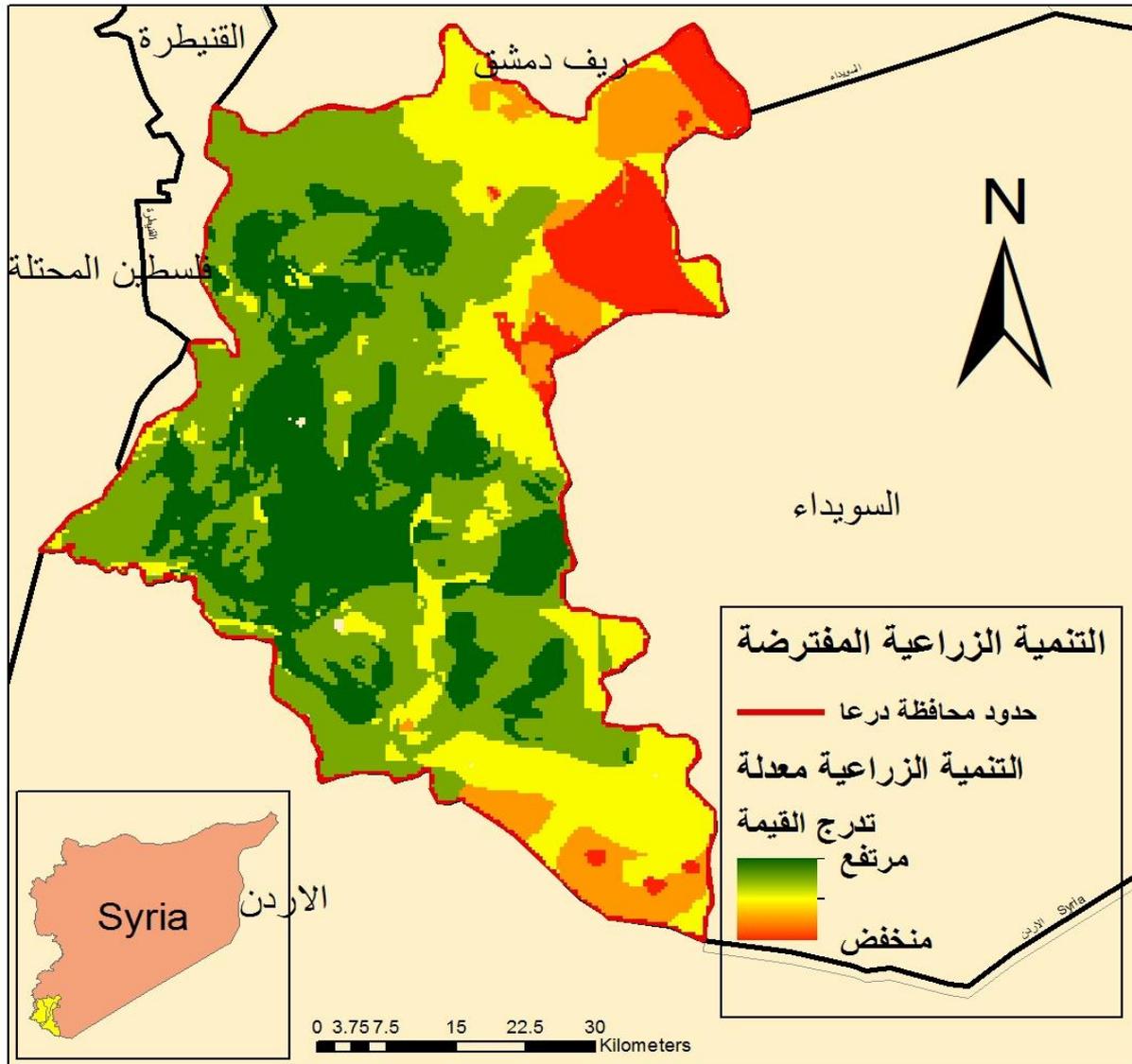
تشكل البيئة الطبيعية عصب الحياة في محافظة درعا، ويرجع ذلك إلى اعتماد السكان على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي، وعلى الرغم من عدم اتخاذ تدابير لمنع تدهور البيئة إلا أن اقتصار النشاط الصناعي على المصانع التحويلية وعدم وجود صناعات ثقيلة من قبيل مصانع التعدين أو المصانع الكيماوية، ساهم في الحفاظ على البيئة الطبيعية في المحافظة.

وتظهر الخطط الاستراتيجية المعدة لمحافظة درعا، أن الصناعات الثقيلة ضمن المشاريع المقترحة، وهذا الأمر الذي يستدعي الحذر في اختيار الأماكن المناسبة لمثل هذا النوع من الصناعات، حيث تتضمن الخطط الاستراتيجية بناءً مدن صناعية في أطراف ووسط المحافظة.

4-3-2. نموذج مقترح:

إن الهدف من الدراسة التنموية التأكيد على الإيجابيات وتقادي السلبيات وهو ما تم التركيز عليه من خلال المتطلبات التنموية المستنتجة سابقاً، وهي تعبر عن احتياجات تنموية يعبر عنها صورياً أو رقمياً. إن المتطلبات التنموية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالتنمية الزراعية، تتوازي مع المؤشرات التنموية المشتركة بين الواقع التنموي والواقع الزراعي في المحافظة، ولعمل نموذج مقترح لتنمية مكانية شاملة تؤثر إيجابياً على التنمية الزراعية نقوم بإجراء تعديلات تنموية مقترحة، عن طريق تحسين المؤشرات التنموية المؤثرة بالقطاع الزراعي، على سبيل المثال ومن خلال الدراسة السابقة نجد مواطن الضعف في التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية بشكل رئيسي بسبب ضعف الموارد المائية المستخدمة بالري، وبنفس الوقت نجد إمكانية استخدام المياه الجوفية المتوفرة بشكل جيد في نفس المنطقة، ومن ذلك يمكن تحسين مؤشر توفر المياه المستخدمة في الري الزراعي في المنطقة الشرقية.

بناء على ما سبق، يمكن ان تنتج خارطة تنمية زراعية جديدة ممكنة بالشكل التالي:



رسم توضيحي 12 التنمية الزراعية "معدلة المؤشرات" في محافظة درعا/عمل الباحث بالاعتماد على معلومات الدراسة السابقة

يلاحظ من خلال الشكل السابق:

المنطقة الأولى: درجة عالية من إمكانية التنمية الزراعية المعتمدة على الشروط المكانية، حيث أمكن الوصول إلى هذا المستوى من خلال اقتراح تحسين شروط التنمية الزراعية، ولا سيما مشكلة مياه الري، توفير البنية التحتية.

المنطقة الثانية: درجة جيدة من إمكانية التنمية الزراعية المعتمدة على الشروط المكانية، وهي قريبة من المنطقة السابقة إلا أنها دونها بسبب بعض المشاكل السكانية، كالهجرة وقلة العمالة الزراعية.

المنطقة الثالثة: درجة متوسطة من إمكانية التنمية الزراعية المعتمدة على الشروط المكانية، حيث يلعب عدة عوامل في عدم الوصول إلى درجة أعلى من التنمية الزراعية، من ذلك التكوين الجيولوجي للتربة والمناخ الجاف.

المنطقة الرابعة: درجة ضعيفة من إمكانية التنمية الزراعية المعتمدة على الشروط المكانية، وهي مناطق تكاد تخلو من الزراعة باستثناء بعض النباتات البرية، ويرجع ذلك إلى التربة الصخرية غير الزراعية، والمناخ الجاف وندرة السكان بنفس الوقت.

المنطقة الخامسة: درجة ضعيفة جداً من إمكانية التنمية الزراعية المعتمدة على الشروط المكانية، وتشكل هذه المنطقة صخور منطقة اللجاة وأطراف البادية السورية، وهي ترب غير زراعية وتقع ضمن مناطق المناخ الجاف، وأمطار دون 100 مم بالسنة، ولا يمكن استثمارها زراعية بشكل اقتصادي.

3-3-4. التوصيات ومتطلبات التنمية المكانية:

اعتمد البحث في سرد التوصيات على مقارنة إشكالية البحث مع الإشكاليات المتضمنة بالتجارب المحلية والعالمية المذكورة سابقاً، ومن ذلك:

استناد البحث من دراسة التجربة المحلية في وضع حلول على شكل توصيات لمشاكل التأخر التنموي وضعف المستوى المعيشي للسكان في الريف الزراعي لمحافظة درعا، حيث عالجت التجربة المحلية (تجربة حمص/الريستن) هذه المشكلة من خلال تشجيع إقامة مشاريع اقتصادية غير زراعية إلى جانب المشاريع الزراعية مما يسهم في زيادة المراتب الاقتصادية للسكان، وبالتالي ينعكس ذلك على الإنتاج الزراعي.

كما استناد البحث من دراسة التجربة المصرية لإيجاد حلول لمشكلة خسارة مساحات واسعة من الأراضي من الاستثمار الزراعي بسبب نقص في المقومات الزراعية المكتملة للإنتاج الزراعي، من خلال وضع توصيات من قبيل دراسة استراتيجية التنمية المحلية الزراعية على مستوى محلي وإقليمي وإيجاد حلول على المستوى المحلي والإقليمي للمشاكل التنموية المكانية التي تعيق الإنتاج الزراعي.

وقد قدمت التجربة الأمريكية حلاً لمشكلة تداخل القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن الأراضي الزراعية وخسارة أراضي زراعية أو حراجية لحساب القطاع الصناعي والمناطق الصناعية الموضوعة ضمن تلك الأراضي، من خلال توصيات بتحويل الاستثمار الصناعي ولاسيما الصناعات الثقيلة والمناطق الصناعية باتجاه الأراضي

القاحلة وغير القابلة للزراعية سيما أنها تمتاز بموقع استراتيجي من حيث قربها من العاصمة والطرق الرئيسية التي تجاورها، إضافة إلى احتوائها على موارد جيولوجية وصخرية يمكن استثمارها في تلك الصناعات.

وبناءً على ما سبق ذكره، ومن خلال تجميع المتطلبات التنموية المستخلصة من الخلل التنموي المستتج سابقاً، يمكن تصنيف المتطلبات التنموية لمحافظة درعا والتي تراعي الحاجة التنموية من جهة وخصوصية التنمية الزراعية من جهة أخرى، فقد أوصى البحث بالمتطلبات التالية مصنفةً ضمن القطاعات المكانية الرئيسية:

4-3-3-1. متطلبات اقتصادية:

1- دراسة الوضع الراهن دراسة مسفيضة من قبل جهات إقليمية، ووطنية، وتمكن المؤسسات الإقليمية من وضع خطط إقليمية ذات واقعية اقتصادية مبنية على أسس علمية، وتراعي القدرات الإنتاجية المحلية للحالة الدراسية.

2- وجود جهاز رقابي فاعل، وعلى عدة مستويات محلية وأخرى إقليمية تحد من الفساد الإداري.

3- تجهيز المناطق ضعيفة الكثافة السكانية، وغير الصالحة للزراعة لتكون مناطق صناعية، تحتوي على بنية تحتية من طرق، وشبكات تخدم، وهي بشكل خاص في المنطقة الشمالية الشرقية، والجنوبية الشرقية.

4- بناءً على واقع الموارد الطبيعية يوصي البحث بدراسة استثمارات صناعية في الموارد الجيولوجية ومناطق صناعية في المناطق غير المأهولة في المنطقة الشمالية الشرقية في سياق بنية تحتية متكاملة.

5- دراسة تنمية زراعية في المناطق ذات التربة البركانية الخصبة والضعيفة من حيث الموارد المائية والتي لا تحتوي على مياه ري سطحية من خلال تأمين موارد مياه للري كحفر آبار وإنشاء السدود لتخزين المياه الموسمية.

6- العمل على ادخال صناعات جديدة للاستفادة من الموارد المتاحة، ولاسيما الصناعات الانشائية وغيرها.

7- دراسة تنمية سياحية شاملة، ومنكاملة تتضمن كافة المواقع السياحية المنتشرة على عرض الجغرافية الإقليمية، ولاسيما المواقع الرئيسية في بصرى الشام ودرعا ونوى وأزرع.

8- زيادة إنتاجية اليد العاملة في الزراعة، وتأمين مستويات مناسبة من اليد العاملة الزراعية

9- تحقيق العدالة في توزيع الدخل، ووضع أهداف مرضية لتخفيض الفقر في المناطق الريفية، واحتواء الهجرة من الريف إلى المدينة.

10- ضمان مستويات مناسبة من الاستهلاك الغذائي لسكان الريف والمدينة، وتحسين قدرتهم على الحصول على تلك المنتجات.

11- توفير كميات كافية من المواد الأولية بأسعار مناسبة للصناعات المحلية.

12- تشجيع الاستثمارات الخاصة كوسيلة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

13- تطوير، وتوسيع العلاقات الاقتصادية إقليمياً ووطنياً ودولياً بهدف تشجيع التصدير، والحصول على التقانات الجديدة.

4-3-2. متطلبات اجتماعية:

على الرغم من التطور المجتمعي الكبير للسكان علمياً ومادياً في محافظة درعا إلى أنها لا تزال تحافظ على بيئتها الريفية المميزة، وهذا التطور ناتج عن ازدياد الوعي من جهة، وعلى الكتلة المالية الكبيرة المتوفرة لدى نسبة كبيرة من السكان من جهة أخرى، والتي عادة ما تكون مستوردة بسبب هجرة عدد كبير من السكان إلى الدول الغربية والخليجية، إلا أن هذا التطور لم يترافق مع تطور في الخدمات الاجتماعية تتوازي مع حجم الوعي وعدد السكان وإمكاناتهم، مما أدى في كثير من الأحيان إلى ردة فعل سلبية ناتجة، ويمكن تلخيص أسباب التخلف المجتمعي في:

1- عدم التطور في البنية التعليمية للتوافق مع التقدم العالمي الكبير في هذا المجال.

2- عدم وجود مرافق صحية كبيرة ذات مستوى عالي، كالمستشفيات المتخصصة.

3- ندرة المراكز الثقافية، والتوعوية.

ومن خلال هذه المعوقات يمكننا استنتاج متطلبات التنمية المكانية اجتماعياً:

-إنشاء قاعدة معلومات سكانية متكاملة على المستوى الوطني، والأقليمي، وبين الأقليمي تمكّن، واضعي السياسات، ومتخذي القرارات، والباحثين من معرفة نقاط القوة، والضعف، والفرص المتاحة، والتحديات.

-تعزيز الربط بين مؤسسات الرصد، والإحصاء، والبحث العلمي المعنية بالسكان، وبين، واضعي الخطط، والسياسات على مستوى الحكومة، والمستثمرين.

-دمج العامل السكاني بخطط التنمية، وبرامجها، وعدم الشروع بتحقيق أي هدف ديموغرافي بمعزل عن الهدف التنموي، لضبط النمو السكاني، وتحسين الخصائص الكمية، والنوعية للسكان.

-اعتماد تقسيمات إدارية موحدة عند الحصول على بيانات، ومؤشرات سكانية وفق هذه التقسيمات، والإسراع في اعتماد العنوان الرقمي.

-إدماج ثقافة تنظيم الأسرة، ومفاهيم السكان، والصحة الإنجابية، والنوع الاجتماعي في المناهج الدراسية على المستويات كافة بحكم دورها في تكوين الاتجاهات.

-تنمية المحور التعليمي الممتد على طول الطريق الدولي الرابط بين دمشق، وعمان مروراً بمدينة درعا.

-زيادة مراكز الأبحاث الزراعية في المناطق ذات القدرة الإنتاجية زراعياً.

-توزيع الكثافات السكانية كانعكاس للعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

-إنشاء أقطاب نمو اجتماعي قوية متوزعة بشكل أفضل بحيث تغطي مساحة المحافظة.

-نشر مراكز التوعية إلى جانب المنشآت الإنتاجية لتأمين الاستقرار الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الاستقرار الاقتصادي.

-توطين السكان في مناطقهم للاستفادة من الموارد البشرية، وعدم دفعهم للهجرة أو الانتقال الداخلي.

4-3-3-3. متطلبات بيئية:

تعتبر البيئة الطبيعية عصب الحياة الريفية، حيث أنها مصدر الموارد الإنتاجية في للإنسان الزراعي، وأي خلل في البيئة الطبيعية له تأثير مباشر على حياة الإنسان الريفي، لذلك كان من الضروري العمل على حماية، وتنمية البيئة، وتأهيلها لتستمر في أخذ دورها المحوري كأساس المكون المكاني، ومن خلال دراسة الحالة الدراسية لمحافظة درعا يمكن توضيح أهم أسباب التدهور البيئي في المحافظة:

- 1- تغيرات واضحة في المحيط الحيوي بشكل عام، والحيواني بشكل خاص، حيث أن التحضر المدني لعب دوراً كبيراً في استنزاف بعض الحيوانات البرية.
 - 2- ندرة الغابات، وعدم الالتفات إلى تنمية الموجود منها.
 - 3- إهمال المراعي على الرغم من توفر مساحات كبيرة نسبياً، وهو ما أدى إلى آثار سلبية واضحة، وبشكل خاص على المجتمع البدوي
- ولتجنب هذه الإشكالات يمكننا توضيح المتطلبات البيئية بما يلي:

1- دراسة المكون الحيوي للبيئة المحلية، من خلال المديرية المختصة، وسبر الحياة البرية التي تأثرت بالتطور المدني في المحافظة، تمهيداً لإنشاء محميات طبيعية تضمن هذه الكائنات سواء كانت نباتية ام حيوانية.

2- إعادة تأهيل الغابات الطبيعية وتخصيص مناطق غير زراعية لتأهيلها لتكون غابات تزيد من حجم المساحات الخضراء في المحافظة.

3- تأهيل المراعي في منطقة اللجاة من خلال حفر الآبار لتجنب المكون البدوي البحث عن خيارات أخرى قد تقضي إلى تغيير البيئة المحلية.

4- المحافظة على التوازن البيئي.

5- المحميات الطبيعية متطلب أساسي حيث تتوفر البيئة المناسبة، وخصوصي في المناطق ذات الكثافات القليلة، والقريبة من البادية في الجنوب الشرقي حيث هنالك إمكانية لحفر آبار ارتوازية لتغذية هذه المحميات.

6- تنمية الغابات في المنطقة الغربية حيث تتوفر الموارد المائية، وإضافة العناصر الحيوية قدر الإمكان ضمن خطة تشرف عليها مؤسسات محلية وإقليمية، حيث تتعدد المؤسسات الدولية المعنية بهذا الخصوص.

7- منشآت معالجة الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، وهي متطلب بدأ العمل عليه في المدن الرئيسية، حيث يمكن الاستفادة من معالجة المياه في الري، وسقاية الأشجار البرية.

8- نقل المنشآت الصناعية إلى بيئة مناسبة في المنطقة الشمالية الشرقية بعد تهيئة البنية التحتية المناسبة.

تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المائية في الري، والاستخدامات الأخرى.

4-4. الخاتمة:

يعتبر موضوع التنمية المكانية في المناطق الريفية، من المواضيع التي يكثر الحديث فيها، كون المناطق الريفية تشكل سلة الموارد والخامات التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية في أي مجتمع، ويشكل أي خلل في المجتمع الريفي أثراً سلبياً على كافة مكونات المجتمع الريفي والحضري على السواء، وغالباً يرجع سبب التخلف التنموي في المجتمعات الريفية إلى البيئة غير المتحضرة بشكل رئيسي، وإلى ضعف القدرات الإدارية والاقتصاد المحلي ثانياً، ومحافظة درعا والتي تبين الإحصاءات فيها معدلات مرتفعة من التعليم، وبالتالي إمكانات وكفاءات علمية في مختلف المجالات، إلى جانب الموارد الطبيعية والمناخ المتوسطي، يرجع سبب التخلف التنموي فيها إلى أسباب اجتماعية واقتصادية منها:

- تمتلك المحافظة موارد متعددة ومتنوعة إلى جانب الموارد الزراعية، إلا أن استثمار هذه الموارد لا يزال قاصراً لعدة أسباب منها ضعف البنية التحتية، وعدم وضع أدوات وبرامج فاعلة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية على المستوى المحلي والإقليمي.

- قلة الوعي الاجتماعي، على الرغم من المستويات المرتفعة للتعليم إلا أن التمسك بالعادات والتقاليد لا يزال يلقي بظلاله على الواقع الاجتماعي ولاسيما الزيادة الكبيرة في أعداد السكان والتي تنتج عن زيادة عدد المواليد بالدرجة الأولى.

- قلة الاستثمار الداخلي والخارجي، ويرجع ذلك إلى ضعف البيئة الاستثمارية، ولا يقتصر موضوع البيئة الاستثمارية على موضوع البنية التحتية، إنما تلعب التشريعات والاستقرار الاقتصادي والأمني وغيرها من العوامل دوراً في جلب الاستثمارات، والتي لا يخفى على أحد أهميتها الكبيرة في تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية.

- التنمية الزراعية محدودة، على الرغم من أن حلول المشاكل التي تحول دون النهوض بالتنمية الزراعية ممكنة ولا تتطلب الكثير من الجهد الحكومي أو الاستثماري، وقد لوحظ ذلك في البحث من خلال ضياع مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تمتلكها المحافظة لأسباب يمكن معالجتها والتغلب عليها بخطوات بسيطة.

في النهاية لا بد من الإشارة إلى الارتباط الوثيق للتنمية المكانية الشاملة بالتنمية الزراعية، ويظهر هذا الارتباط على صعيد البنية التحتية والفوقية، كما يظهر في انعكاس التخلف التنموي على التنمية الزراعية، والتي من الممكن تميمتها بشكل أكبر فيما لو توفرت الظروف المكانية المناسبة.

4-5. المراجع:

4-5-1. المراجع العربية:

- 1- إبراهيم، مصطفى جليل. أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية. جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، 2013
- 2- أبو زنت، ماجدة. غنيم، عثمان. التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، 2005
- 3- عبد العال، أحمد محمد. جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها، مجلة كلية الآداب، جامعة المنيا، 1990
- 4- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، استراتيجيات التنمية لمحافظة الجمهورية المصرية. إقليم الدلتا. 2008
- 5- الأشرف، ومعتوق. تجارب عربية ودولية في التخطيط الإقليمي، مؤتمر التخطيط الإقليمي، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سوريا، دمشق، 2007
- 6- باحو، د. عبد العزيز. الفكر الجغرافي الحديث، مادة استكمال التكوين في الجغرافيا، الرباط 2008.
- 7- بالانش، فابريش/ فاعور، غالب، مشروع الإدارة المتكاملة لاستعمالات الأراضي، إدماج البعد البيئي في عملية التخطيط، برنامج تحديث قطاع المياه في سورية، وكالة التعاون التقني الألمانية(GTZ)وزارة الإدارة المحلية، الهيئة العامة لشؤون البيئة، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2008
- 8- بن محمد، قسطنطيني. ما هو المجال؟ دراسات وأبحاث، عدد 22.
- 9- بهجات، محمد. الجغرافية الحديثة ودورها في التخطيط الإقليمي، مؤتمر التخطيط الإقليمي، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سوريا، دمشق، 2007
- 10- جامع، محمد نبيل. علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، جامعة القاهرة. 2010
- 11- جغرافية التنمية. مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، جامعة القاهرة. 2002
- 12- حمدان ، جمال. شخصية مصر، عالم الكتب، القاهرة. 2001
- 13- الحنيطي، د. دوخي عبد الرحيم. نظريات التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة-الطرق والمقابلات والأدوات -جامعة مؤتة-الأردن 2012
- 14- خير، صفوح. التنمية، والتخطيط الإقليمي، دمشق وزارة الثقافة، 2000
- 15- د. الكفري، مصطفى العبد الله. مناخ الاستثمار في سوريا، هيئة الاستثمار السورية. 2006
- 16- د. هدى مجاهد، ود. فهمي فهمي، أسس تقويم الأسلوب التكاملي في التنمية الاجتماعية الريفية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، المجلد الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية، 1974
- 17- د.جباوي ، علي. الجغرافية التاريخية، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 1990
- 18- رائد حمزة، النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية وتأثيرها على الزراعة في مناطق مختارة من سورية وزارة الزراعة. 2008

- 19- الريداوي، قاسم. درعا الطبيعة والسكان، المركز الثقافي العربي بدرعا، 1995
- 20- الصقور، محمد. التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، عمان. شقير وعكاشة، 1986
- 21- عارف، نصر. مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، بتصريف عن مجلة ديوان العرب، القاهرة، 2008
- 22- العبادي، عبد الله على حامد. إنشاء المدن الجديدة وعلاقته بالتنمية الإقليمية والقومية في الدول العربية، أبحاث ندوة المدن الجديدة، المجلد الأول، مدينة الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية، 1988
- 23- عبد العال، أحمد محمد. منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية، 1987
- 24- عبد العال، د. أحمد محمد. دراسات في الفكر الجغرافي، 2006.
- 25- العجاوي، سوزان محمد. التنمية المستدامة للطاقة النووية السلمية، المنامة، 2014
- 26- القش، محمد أكرم. المسألة السكانية في سورية من التحدي إلى المشكلة وضرورات الشروع بسياسة سكانية. المعهد العالي للدراسات والبحوث السكاني. 2011.
- 27- ابن منظور، لسان العرب. دار صادرة بيروت، 1972م.
- 28- المباركي، د. حسن. محاضرات في "مادة مناهج البحث الجغرافي"، مراكش، 2012
- 29- محمد بن، د. محمد محمود. "الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان"، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 1996.
- 30- المظفر، محسن عبد الصاحب. فلسفة علم المكان. مؤسسة النور للثقافة والاعلام، بغداد، 2012
- 31- هاغلباد، ديناميكية القطاع الريفي غير الزراعي، منظمة الفاو، روما 2006
- 32- هانس ج.ب، وآخرون. سبل معيشة ورفاه ريف الهندوراس: تحليل تجريبي باستخدام المقاربة المعتمدة على الأصول ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الفقر، اللامساواة والسياسات في أمريكا اللاتينية، ألمانيا . 2005
- 33- هيلدبرت إزنار Heldebert Isnard. "الحيز الجغرافي"، ترجمة د.محمد إسماعيل الشيخ، مطبوعات جامعة الكويت، 1994.
- 34- يس، علي صبري. اقتصاديات التخطيط الحضري، جامعة بغداد. 2005.

4-5-2. المنشورات والتقارير :

- 1- تقرير المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006
- 2- الخارطة الاستثمارية لمحافظة درعا وزارة الزراعة، والإصلاح الزراعي. 2004.
- 3- الخطة الخمسية العاشرة، 2006-2010
- 4- درعا بين الماضي، والحاضر وزارة الثقافة، 1990
- 5- دليل سبل المعيشة المستدامة. لندن (DFID). 2001 .
- 6- طلال محمد مدير السياحة. مؤتمر الاستثمار الرابع في المنطقة الجنوبية. 2012

- 7- عوض عبد الوحيد، مدير الصناعة بدرعا، تقرير عام 2015
- 8- مديرية الزراعة بدرعا، قسم الموارد المائية، 2015
- 9- المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2004
- 10- المكتب المركزي للإحصاء. 2011.
- 11- مؤتمر الاستثمار السياحي الرابع. 2008. وزارة السياحة.
- 12- النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية، وتأثيرها على الزراعة في مناطق مختارة من سورية وزارة الزراعة. 2008.
- 13- اليكسندر ساريس: "استراتيجية التنمية الزراعية". FAO. 2006.
- 14- رعداء زيدان. مفهوم التنمية البشرية، 2006.
- 15- الموسوعة الجغرافية/المجلة الجغرافية. نافذة الجغرافيين العرب، قسم: جغرافية الزراعة. 2014.

4-5-3. المراجع الأجنبية:

1. Yohannes G. Hailu and Cheryl Brown . Regional Growth Impacts on Agricultural. Land Development: A Spatial Model for Three States. 2007
2. Catherine Rhein, l'espace, les sociologues et les géographes, déconstruire et reconstruire les « disciplines » : les jeux de l'interdisciplinarité, Revue – Sociétés contemp poraines 2003
3. GD de géographie. iufm d'Aix-Marseille, espace et territoire, juin 2001.
4. World Bank. 2001. Syrian Arab Republic: Irrigation Sector Report. Report 22602.(FAO.Reoprtes)
5. John Tinder, Remote Sensing and GIS Towards Sustainable Development, <http://www.oicc.org/seminar/papers/51-JTinders/51-JRinderformatted,htm.24/3/2004>.
6. J.Kozlowski and G.Hill, Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998
7. Sara schley and Joe laur, The sustainability Challeng, Pegasus Communications, Inc, Cambridge, 1997
8. Neva R. Goodwin, Five Kinds of Capital: Useful Concepts for Sustainable Development, Tuftys University, Medford, 2003. <http://ase.tufts.edu/gdae>

Research Synopsis

The subject of the spatial development in rural areas, one of the topics that is much talk, in which, the fact that rural areas constitute the resources and raw materials that make up the backbone of economic life in any society basket, and any defect in the rural community impacts negatively on all rural and urban components of society alike, often due cause developmental retardation in rural communities to uncivilized environment mainly, and Secondly to the weakness of the administrative capacity and the local economy, the province of Daraa and that statistics show the high levels of education, and thus the potential of scientific and competencies in various fields, as well as natural resources, and the Mediterranean climate, due reason developmental retardation to the social and economic reasons, including:

- The governorate has multiple and diverse resources, as well as agricultural resources, but the investment of these resources still fell short for several reasons, including poor infrastructure, lack of development of tools and programs for the effective implementation of the strategic plans at the local and regional level.
- Lack of social consciousness, in spite of the high levels of education, but to adhere to the customs and traditions still affect social reality, especially the large increase in the numbers of the population that result from the increase in the number of births specially.
- Lack of internal and external investment, due to the weakness of the investment environment, and the subject of the environment is not limited to infrastructure, but legislation and economic stability and other factors plays role in the lack of attracting investments, and that is no secret to a great importance to the revitalization of the economy and accelerate development.
- Limited agricultural development, despite the fact that the problems that hinder the advancement of possible agricultural development solutions and do not require a lot of government effort, or investment, which has been observed in the search through the loss of large tracts of the province's arable land, the causes can be addressed and overcome by simple steps.

The research later on suggests:

- I) Proposals to protect the natural resources.
- II) Focusing on develop the infrastructure as the way to increase chance to any develop process in spatial development.
- III) Focusing on the sectors, which support agriculture development, considering the agricultural industry, development of water facilities, and encourage investments.

At the end, we have to note that the close association of comprehensive agricultural development and spatial development, this link appears on the infrastructure and meta-level, as shown in the reflection of the tardiness of spatial development on agricultural development, which could develop further, if there is appropriate spatial conditions.

**SYRIAN ARAB REPUBLIC
DAMASCUS UNIVERSITY
FACULTY OF ARCHITECTURE
Department of Planning and Environment**

Requirements of Spatial Development, and its impact on Agricultural Development

Case Study: Daraa Governorate

**Study Prepared aiming to obtain the Master Degree in Architecture Planning
and Environment Section**

Prepared by Arc. Ahmad Ajaj

**Supervised by:
Prof. Obaida Al-Baridi**

Damascus- 2016